التقرير السنوي

2016

نرسم معاً
طريقنا نحو القمّة

تفوّق

بنك الاردن Bank of Jordan
سورية Syria
ش.م.س

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة، تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.
نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفز ، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدّم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- **النزاهة :** تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- **الشفافية :** الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.
- **الابتكار :** السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.
- **العمل الجماعي :** العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- **الانتماء :** الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- **الريادة :** العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- **تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها :** والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
تقرير مجلس الإدارة	9
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	40
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية	118
شبكة الفروع	135

بنك الأردن - سورية

شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.
رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن- سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 23/6/2010، تحت الرمز BOJS.

الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – شارع بغداد
صندوق بريد 8058 دمشق – سورية
هاتف: 22900000 (11) 963+
فاكس: 2315368 (11) 963+
info@bankofjordansyria.com
www.bankofjordansyria.com
www.facebook.com/bojsy/

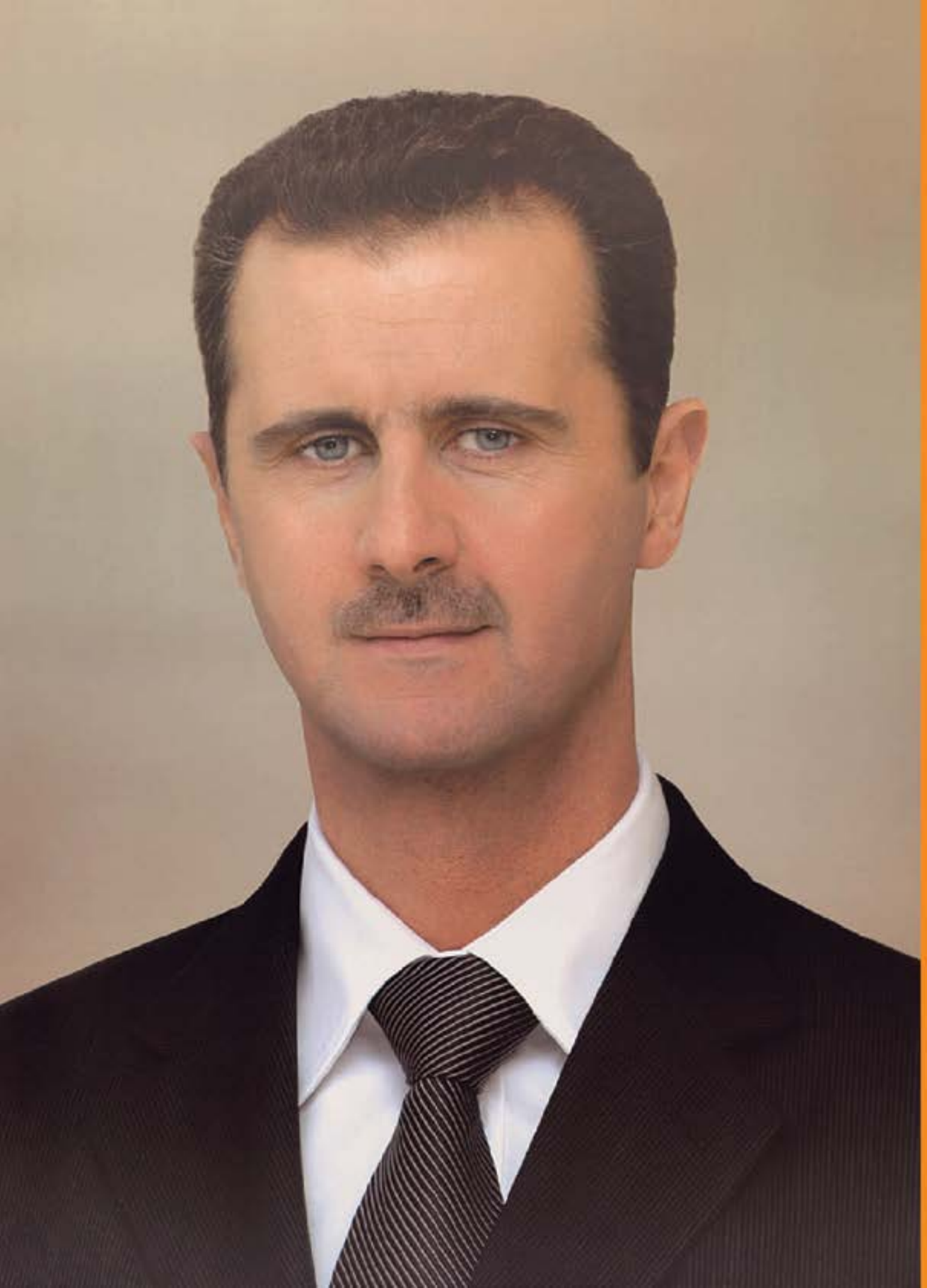

السيد الرئيس
الدكتور بشار حافظ الأسد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء
السيد أسامة سميح السكري (ممثل بنك الأردن)
السيد نقولا يوسف البهو (ممثل بنك الأردن)[1]
السيد محمد اسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)
السيد محمد مرهف طريف الأخرس
السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي
السيد عمار محمد سعيد البردان
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المدير العام
السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات
المحاسب القانوني مصطفى عوني زكية

1- تم السيد نقولا يوسف البهو باستقالته بتاريخ 2016/12/21، وتم ترشيح السيد صالح رجب حماد بشكل مكانه، وبانتظار موافقة مصرف سورية المركزي على الترشيح.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة
مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي التاسع لبنك الأردن – سورية متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية، وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السادة المساهمين الكرام:

ان استمرار الأزمة فرض تغيرات في الخطط والأهداف الاستراتيجية الموضوعة، والتي استدعت تغيير بالسياسات والإجراءات وآليات العمل والتي من شأنها رفع القدرة على التكيف والتغلب على الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة على القطاع المصرفي، وبالرغم من ذلك فقد تم تحقيق الأهداف المرحلية خلال السنوات الماضية بإدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة وبمهنية وكفاءة عالية.

ولقد استمر العمل بإستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء، وإعادة منح تسهيلات ائتمانية جديدة مع بداية عام 2016 مع تكثيف جهود تحصيل الديون، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، مع التركيز على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، كذلك تم تخفيض الودائع بالعملات الأجنبية لانحسار فرص تشغيلها أو استثمارها في ظل هذه الظروف، حيث أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية، وعليه فإننا نحرص على الإحتفاظ بنسب سيولة مريحة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.
هذا وقد استمر البنك في سياسة الاستمرار بضبط المصاريف، بالرغم من تأثير انخفاض سعر صرف الليرة والتضخم وانعكاس ذلك سلباً على مختلف بنود المصاريف.

وعلى صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، وتطوير آليات واجراءات الضبط الداخلي، كما يولي البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية ووفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركائز مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

فيما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 44% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 75% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 25% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%.

ويولي البنك اهمية لتنمية وتطوير موارده البشرية بالرغم من الارتفاع الكبير بمعدل الدوران الوظيفي نتيجة الأزمة، مع استمرارنا ببناء فريق قادر على العمل بالرغم من الظروف الراهنة والارتقاء بأداء البنك لمستويات أفضل، سواء على المستوى التنظيمي أم التشغيلي وخلق بيئة عمل مناسبة حسب الخطط الموضوعة.

السّادة المساهمين الكرام،،

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2016 على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 29.6 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 6 مليار ليرة سورية عن عام 2015 وبنسبة 26%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغت 10.6 مليار ليرة في 2016، وسجل البنك أرباح بعد الضريبة في عام 2016 بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ 2.8 مليار ليرة سورية عام 2015، حيث تم البدء كما ذكرنا سابقاً بإعادة منح التسهيلات الإئتمانية بالإضافة إلى العمل على جدولة عدد لا بأس به من الحسابات والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل تعهدات التصدير، كما تم الاحتفاظ بمؤونات عامة بقيمة 1 مليار ليرة سورية لزيادة التحوط على التسهيلات المنتجة، مع الالتزام بتكوين مخصصات استناداً للتعليمات النافذة بهذا الخصوص، وبناء عليه، فقد ارتفع مجموع حقوق المساهمين من 5 مليار ليرة في عام 2015 إلى 9.7 مليار ليرة في عام 2016.

أما في جانب الاستخدامات فقد ارتفعت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 3.3 مليار ليرة وبنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية في عام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة في عام 2015، وجاء هذا الارتفاع نتيجة منح تسهيلات جديدة بقيمة 3.2 مليار ليرة سورية وتحصيل مبلغ 1.9 مليار من التسهيلات القائمة وارتفاع سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 2 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بقيمة 2.3 مليار ليرة سورية، وبنسبة 61% ليبلغ 6 مليار ليرة سورية، في حين انخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70 مليون ليرة سورية وبنسبة انخفاض 8% لتبلغ 834 مليون ليرة سورية.

وفي الختام،، أتقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وباسم أعضاء مجلس الادارة على ثقتكم ودعمكم لمسيرة بنك الأردن – سورية آملين انتهاء هذه الأزمة وعودة الإقتصاد السوري لنشاطه المعهود، كما أوجه شكري الى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، وأتقدم بوافر الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارة المالية ووزارة الإقتصاد ووزارة الداخلية وحماية المستهلك وكافة الجهات الرسمية على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

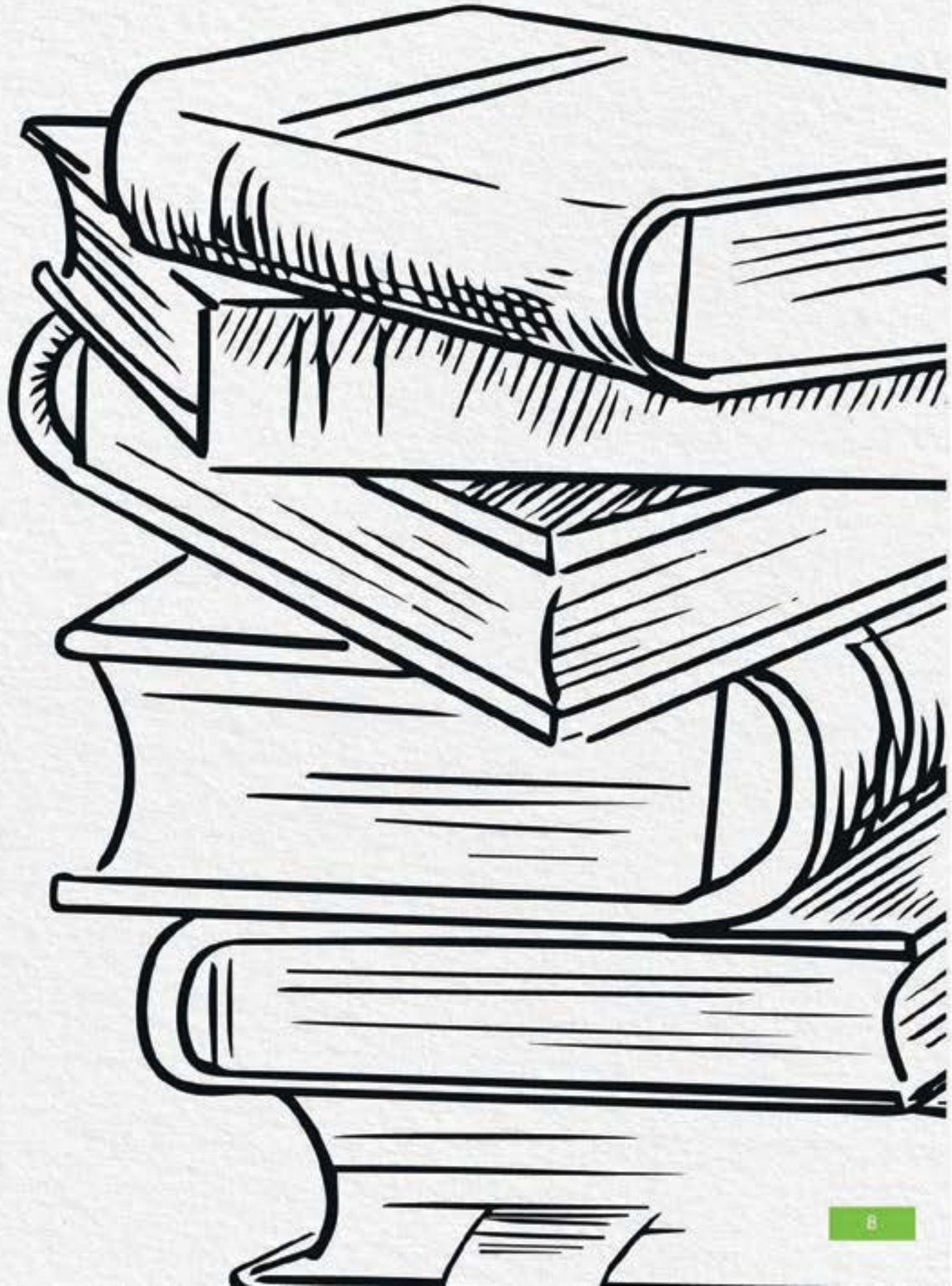

تقرير مجلس الإدارة

2016

الأداء الاقتصادي

المركز التنافسي

الأنشطة والإنجازات

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016

أهداف خطتنا المستقبلية

الحوكمة

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

الأداء الاقتصادي[2]

الاقتصاد هو عصب الحياة، ولا شك أن الأزمة التي مرت بها سورية أثرت بشكل كبير على كافة القطاعات الاقتصادية، وإذا ما عدنا إلى اقتصاد سورية قبل الأزمة للإشارة إلى الأسباب غير المباشرة للحرب على سورية، حيث كان يصنف الاقتصاد السوري في عام 2010 على أنه من أهم الاقتصادات الواعدة، وهو اقتصاد متعدد الموارد يعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، بالإضافة إلى القطاع النفطي الذي كان قد سجل تطوراً كبيراً في مجال استخراج النفط والغاز، كما تتمتع سورية بمناخ متوسطي معتدل ملائم لإقامة المشاريع وجذب الاستثمارات، إضافة إلى موقعها الجغرافي في آسيا الغربية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر موقعاً إستراتيجياً من الناحية التجارية جعلها عقدة الاتصال التجاري عند ملتقى القارات الثلاث (آسيا وأوربا وأفريقيا)، وكانت تعتبر بلداً مستقراً، يمتاز بأمن مستتب وحياة داخلية مستقرة، ووفرة في اليد العاملة المؤهلة والمثقفة، مما يشجع المستثمر الأجنبي ويعطي فرصاً أكبر لنجاح هذه الاستثمارات وتطويرها.

وإليكم أهم المؤشرات الاقتصادية لسورية قبل الأزمة في عام 2010:

- الناتج المحلي الإجمالي يقارب 58 مليار دولار، ومعدل نمو الناتج القومي 5.9% وكانت تلك إحدى أعلى نسب النمو المسجلة في إقليم الشرق الأوسط وفقاً لبيانات البنك الدولي.
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي هي 63%، ومساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي هي 37%.
- إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات موزعة كما يلي (19.5% زراعة، 18.9% صناعة، 61.6% باقي القطاعات).
- ميزان تجاري متوازن إلى حد ما، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 71.279 ليرة، وسعر صرف الدولار 45.5 ليرة/دولار.
- موازنة الدولة 750 مليار ليرة سورية عام 2010، وهي تعادل 16.4 مليار دولار.
- حجم قوة العمل 5.531 مليون نسمة، وعدد المشتغلين منهم 5.054 مليون مشتغل.
- معدل التضخم: 4.4%، ومعدل البطالة 8.3%.
- اكتفاء من الناتج الزراعي بمقدار 95%، ونسبة الأراضي القابلة للزراعة 32% من مساحة سورية، ونسبة الأراضي المزروعة 25% من المساحة.
- قيمة الصادرات 11.381 مليار دولار ، وقيمة المستوردات 17.73 مليار دولار في عام 2010.
- عدد المنشآت الصناعية 135 الف منشأة مسجلة رسمياً و250 ألف منشأة بشكل عام.
- اكتفاء من صناعة الدواء بنسبة 85% من الاحتياجات الدوائية لسورية مع قدرات تصديرية إلى 62 بلد في العالم.
- أكثر من 17 مليار دولار احتياطي البنك المركزي مع 25,600 كغ ذهب كاحتياطي، والمديونية صفر، ونسبة تغطية الليرة السورية 230%.
- 65% من الصناعات التحويلية مغطاة داخلياً، 45% من الصناعات الأساسية مغطاة داخلياً.
- إنتاج الغاز حوالي 28 مليون م3 يومياً باحتياطي يفوق 241 مليار م3، وأكثر من 380 ألف برميل نفط إنتاج يومي مع تصدير 95% من الفائض الى أوروبا بإيرادات تتجاوز 8 مليار دولار سنوياً واحتياطي مقدر من النفط بحوالي 2.5 مليار برميل.
- ترتيب مرتفع في تقرير التنمية البشرية، انكشاف اقتصادي لم يتجاوز 40%.
- أما في الاقتصاد الاجتماعي نسبة الطبقة الوسطى تفوق 65% من المجتمع.
- ثاني أكبر اقتصاد للمستثمرين العرب خارج البلاد برأس مال 60 مليار دولار على الأقل، 74 مليون سوري عدد السوريين في العالم.

وكانت هناك توقعات بأن يدخل الاقتصاد السوري نادي أهم 30 اقتصاد في العالم خلال سبع سنوات لاحقة، و كل ذلك ولم نستثمر سوى 15 – 20% من قدرات اقتصادنا المادية والبشرية.

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال الأزمة كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.
- **المرحلة الثانية:** خلال 2013 محاولة استئناس الصدمة، والتحول الى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.
- **المرحلة الثالثة:** خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها ، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.
- **فيما شهد عامي 2015 – 2016:** بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.

كل ذلك في ظل ركود النشاط العالمي الاقتصادي في عام 2015 حيث بلغ 3.1%، كما سجل سعر النفط العالمي تراجعاً في نهاية عام 2015 حيث بلغ 36.56 دولار بعد أن كان 60.55 دولار بنهاية عام 2014

ورغم كافة الضغوط ومفرزات الأزمة التي سببت خسائر في الاقتصاد السوري تفوق 200 مليار دولار وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، لازال الاقتصاد السوري يمتلك مقومات الصمود، معتمداً على الموارد المتاحة ومتبعاً سياسة اقتصادية متغيرة حسب الظروف والتطورات، وفيما يلي أهم المؤشرات الحالية للاقتصاد السوري حسب البيانات القليلة المتاحة:

- خسائر الحرب 275 مليار دولار، وهي تعادل 5 مرة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 الذي يقدر بنحو 58 مليار دولار.
- تراجع المؤشرات المادية ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد النمو السلبي في بعضها من خلال تراجع الناتج الإجمالي المحلي خلال السنوات الخمس بأكثر من 55% من حوالي 58 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار وفق أسعار عام 2010 فقد بلغ عام 2015 مقارنة مع عام 2014 ما نسبته 19% والمتوقع فقدان يشهد تراجعاً إضافياً عام 2016 بنسبة 8%.
- القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، هو الأكثر تضرراً، بعد انخفاض المساحات المزروعة بنسبة 40% وكذلك الشق الحيواني بنسبة 40% ما انعكس سلباً على الإنتاج ومدخلات الصناعة.

[1] المكتب المركزي للإحصاء - تقرير التضخم - تقرير الأمانة العامة لمقابلات العمال في سورية - تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط 2016

- تضرر قطاع الصناعة وتراجع مؤشراته الاستثمارية والإنتاجية بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 13 مليار دولار عام 2015.
- تراجعت الاستثمارات الصناعية إلى نحو 4 ملايين ليرة حتى عام 2015.
- تراجع الاحتياطي الأجنبي، حسب تقرير البنك الدولي الذي أشار إلى تراجعه من 20 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 700 مليون دولار فقط نهاية العام 2015، نتيجة تراجع الاستثمارات الخارجية وتدهور الإنتاج النفطي وزيادة أعباء الاستيراد مع تفاقم عجز الموازنة العامة.
- معدل التضخم 38.46% في عام 2015 مقارنة بعام 2014 حيث بلغ 22.73%.
- معدل البطالة يفوق 45% في عام 2015.
- تراجع كبير في نسبة الطبقى الوسطى من المجتمع قياساً لمستوى المعيشة السائد سابقاً.
- موازنة الدولة 1,890 مليار ليرة سورية عام 2016، وهي تعادل 7.9 مليار دولار.
- معدل نمو الإنتاج الصناعي نحو 8.4% في عام 2015.
- القوى العاملة تقارب 3.798 مليون نسمة في عام 2015.
- 604 مليار ليرة عجز الموازنة العامة في 2015 أي 39% من الموازنة العامة.
- ارتفاع نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في المصارف العامة من 4.5% في 2011 إلى 16.2% في العام 2015، في حين وصلت نسبة الديون المتعثرة في المصارف الخاصة إلى 9.4% في عام 2015.
- تراجع قيمة المستوردات إلى دون 4.2 مليار دولار عام 2015 مما ترك عجزاً في الميزان التجاري السوري خلال الفترة المذكورة بشكل مستمر.
- تراجع قيمة الصادرات إلى ما دون 1.2 مليار دولار عام 2015.

قطاع التجارة الخارجية[3]

تأتي أهمية التجارة الخارجية، من كونها المرآة التي تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري، حيث تعكس مؤشراتها طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، ومستوى تطور هذا الاقتصاد من جهة، وتعكس أيضاً تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الدولية، من حيث مستوى تطورها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى، إضافة إلى مستوى تطور ذلك الاقتصاد والسياسات المتبعة في مختلف القطاعات وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.

ومنذ العام 2005 ونتيجة العديد من السياسات الاقتصادية وإقرار بعض القوانين المتعلقة بتحسين التجارة الخارجية فقد شهدت بنية الصادرات السورية نوعاً من التحسن في جهة الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة حيث ساهمت تلك الإجراءات الحكومية في تحسن صورة التجارة الخارجية لسورية في السنوات التي سبقت الأزمة حيث ازدادت خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2010، ففي حين بلغت الصادرات السورية 8.5 مليار دولار عام 2005 ارتفعت إلى 11.23 مليار دولار عام 2007 لتصل إلى 11.381 مليار دولار عام 2010 أي بنسبة نمو بلغ حوالي 34%، أمام ذلك بلغت قيمة المستوردات خلال نفس الفترة 10.1 مليار دولار عام 2005 لترتفع إلى 13.7 مليار دولار عام 2007 ثم إلى 17.73 مليار دولار عام 2010.

وقد تركت الأزمة آثاراً خطيرة وكارثية على مفاصل الاقتصاد الوطني وقطاعاته الرئيسية، وانعكست تداعياتها بالسرعة القصوى على قطاع التجارة الخارجية، حيث وصلت خسائر القطاع التجاري إلى 750 مليار ليرة سورية، مما انعكس سلباً على حركتي الصادرات والواردات، وبالتالي على الميزان التجاري وعلى الاستثمارات المنفذة.

خاصة بعد قرار فرض العقوبات الاقتصادية على سورية ومنع التعامل التجاري معها من قبل الاتحاد الأوربي الذي كانت تشكل نسبة التجارة الخارجية السورية معه 37% عام 2010 من إجمالي التجارة الخارجية في سورية.

وتراجعت الصادرات السورية خلال سنوات الأزمة بنسب كبيرة حيث كانت قيمتها عام 2011 حوالي 13.5 مليار دولار وتراجعت إلى 1.2 مليار دولار مع نهاية عام 2015 أي سجلت تراجعاً بمقدار 91% نسبة لعام 2011.

أما الواردات فقد تراجعت أيضاً بأكثر من 75% فبعد أن كانت قيمتها الإجمالية 16.9 مليار دولار عام 2011 فقد بلغت نحو 4.2 مليار دولار عام 2015، مما ترك عجزاً في الميزان التجاري السوري بقيمة 3.4 مليار عام 2011، ثم وصل إلى 3.1 مليار عام 2015.

ويعتبر من أهم الأسباب للعجز في الميزان التجاري هو خروج أغلب حقول النفط عن الخدمة وتركيز الصادرات السورية على النفط الذي كان يشكل 50 – 60% من إجمالي قيمة الصادرات، إضافة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري.

ويعني عجز الميزان التجاري رقمياً زيادة إجمالي قيمة المستوردات عن إجمالي قيمة الصادرات الوطنية، أما اقتصادياً فإنه يعطينا صورة واضحة عن ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وضعف في قدراته التنافسية في الأسواق الدولية، وإن تزايد العجز في الميزان التجاري لا بد وأن يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد تتمثل بتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات الأسعار، وتقلص الاحتياطيات الوطنية من القطع الأجنبي نتيجة استخدامها في تمويل المستوردات، وبالتالي حاجة الاقتصاد الوطني إلى الاقتراض من الخارج مع تلاشي التدفقات المالية إلى داخل البلد كالاستثمارات المباشرة أو تحويلات المقيمين في الخارج، فضلاً عن تراجع قدرة المنتجات الوطنية على منافسة نظيراتها الأجنبية في عقر دارها.

وتعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على رفع أداء إدارة التجارة الخارجية وتعزيز مساهمتها في تحقيق هدف سياستها على مستوى الاقتصاد الكلي وهو تصحيح الميزان التجاري عبر زيادة نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من خلال متابعة مؤشر الميزان التجاري وأسعار السوق لتحديد الوسطي اليومي والشهري لموافقات وإجازات الاستيراد بما يتوافق مع تطور أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتعافي العملية الإنتاجية ، وتطوير كفاءة منح إجازات الاستيراد بما يساهم في تلبية متطلبات السوق والمستوردين وبالتنسيق مع الجهات العامة المعنية، لتلبية حاجة السوق المحلية وخلق عوائد اقتصادية بالقطع الأجنبي.

يأتي هذا الدور ليتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية.

[3] تقرير حالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

يأتي هذا الدور ليتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية.

وكان قد تم اعتماد أربعة مبادئ في سياسة التجارة الخارجية لتحديد احتياجات السوق لأهم السلع وترشيد الاستيراد ومنح الموافقات:

1. إعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، فالطلب على استيراد هذه المواد وإن شكل ضغطاً على الليرة السورية وطلباً للقطع الأجنبي آنياً، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل يعزز البنية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج لسلع كان يتم توفيرها استيراداً أو من خلال زيادة فرص التصدير وبالتالي تحقيق مورد إضافي للقطع الأجنبي.
2. حماية الإنتاج الوطني، عبر ضبط موافقات الاستيراد وتخفيضها للسلع والمواد التي تنتج محلياً لزيادة الإنتاج والتوسع بالتشغيل وهذه الحماية ليست كاملة وإنما جزئية وتدريجية ومؤقتة لرعاية عملية إعادة الإنتاج لدى الصناعة والزراعة المحلية، وتتم هذه الحماية عبر لجنة حماية الإنتاج الوطني ولجنة ترشيد الاستيراد.
3. تحقيق اقتصاديات الحجم في الاستيراد، لتحديد الحد الأدنى من الكميات المستوردة التي تحقق جدوى اقتصادية للمستورد في عملية الشراء والشحن والتأمين، وموازنة هذا المبدأ مع مبدأ تفعيل المنافسة ومنع الاحتكار من خلال تجزئة وتعدد الإجازات لعدد أوسع من المستوردين.
4. توفير السلعة وضمان عدم فقدان أي سلعة هامة أو ذات علاقة بالصحة أو السلامة من السوق، خاصة وإن الطلب على السلع حتمي فإما أن توفر هذه المادة استيراداً أو تهريباً وبالتالي لابد من عدم تبني سياستنا للتجارة الخارجية منع استيراد المادة، وإنما تنظيم الاستيراد للحد من التهريب وتأمين حاصلات من الرسوم الجمركية وبما يتوافق مع الإطار العام للترشيد.

وتعتمد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تحديد قواعد منح موافقات وإجازات الاستيراد على مؤشرين كميين رئيسيين في تحديد حاجة السوق المحلية من المواد المستوردة:

- **المؤشر الأول: مؤشر الميزان التجاري:** حيث تعتمد الحكومة سياسة تخفيض الاستيراد وتصحيح الميزان التجاري، حيث قامت بتخفيض موافقات الاستيراد للمواد والسلع، وبلغ الاستيراد الكلي في العام 2015 إلى 4.4 مليار دولار مع الحفاظ على توازن مستقر ومستمر لتوافر السلع في السوق المحلية وإعادة تنشيط العملية الإنتاجية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية.
- **المؤشر الثاني: مؤشر الأسعار:** حيث تعتمد قواعد ترشيد الاستيراد على مؤشر وسطي الأسعار في السوق حيث تتم مقارنة النشرة السعرية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع النشرة الصادرة عن اتحاد غرف التجارة بحيث يتم تقييم أسعار المواد والسلع مقارنة بتكاليف الاستيراد وسعر الصرف، وإن أي ارتفاع بسعر المادة يعني ارتفاع موسمي في الطلب على المادة أي تراجع في عرض المادة أو حدوث حالة مضاربة أو احتكار مما يدعو لزيادة استيراد المادة لتلبية الطلب وكسر الاحتكار، وأي انسجام أو توافق بين التكاليف والأسعار يعني توازن في عرض المادة وبما يعكس واقع الميزان التجاري العام.

كما وتقوم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية بالتعاون مع اتحاد المصدرين السوري بمحاولة تسويق المنتجات السورية في الأسواق الخارجية من خلال الاشتراك بالمعارض والملتقيات الخارجية

قطاع الزراعة[4]

يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من 46% من السكان في سورية، وتتمتع سورية بالعديد من المزايا والمقومات التي تجعل منها بلداً زراعياً حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها 6.5 مليون هكتار، أي أكثر من 30% من مساحة البلاد، ينتشر منها 5.73 مليون هكتار كمزارع وغابات ومحميات رعوية، وتنتشر فيها أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية بأنواعها النباتية (الحبوب،القطن، الشوندر، البقوليات، الخضار، الفواكه، الزيتون) والثروة الحيوانية الملائمة لزراعتها والحيوانية التي يتم إنتاجها من تربية (الأغنام، الأبقار، الماعز، الدواجن، الجاموس) كما يمر فيها عدة أنهار كبيرة كالفرات ودجلة والعاصي فضلاً عن مناخها المعتدل.

ويشكل القطاع الزراعي الركيزة الاقتصادية الرئيسية من حيث مساحات أراضيها الواسعة، وتنوع محاصيلها المنتجة وأعداد العاملين فيها، فضلاً عن تأمينها حاجة العديد من المنشآت الصناعية الإنتاجية من المواد الخام والأولية، فتكون بذلك مورداً هاماً لقطاع الصناعة السورية من جهة، وتؤمن حاجة الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية والغذائية بشقيها الحيواني والنباتي من جهة ثانية.

وعكس تراجع الإنتاج الزراعي على ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية وزاد من هذا رفع الدعم الحكومي على تلك المواد وانخفاض قيمة العملة المحلية (الليرة)، حيث ارتفعت حصة إنفاق الأسرة على الغذاء بشكل كبير منذ بداية الأزمة في سورية إذ باتت الأسر تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء وفي بعض المناطق قفزت النسبة إلى 80% من دخل الأسرة.

حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي السوري في الناتج المحلي من 18% عام 2010 إلى حدود 5% خلال الأزمة.

وتراجعت كميات الإنتاج الحيواني بمقدار 30% وانخفضت أعداد الدواجن بنسبة 40% بحسب إحصائيات لوزارة الزراعة السورية كما تراجعت كمية القمح المنتجة في عام 2014 إلى أدنى مستوى لها منذ 25 عاما بحسب منظمة الفاو العالمية، علما أن القمح يشكل السلعة الأهم بالنسبة للسوريين لأنه يعد البلاد بالطحين والأرز بمقدار 800 ألف طن وبهذا تتحول سورية من بلد مكتفية ذاتيا إلى بلد مستوردة للقمح.

فالقمح شكل 12% من كامل قيمة الإنتاج الزراعي عام 2005 واحتل 49% من المساحات المزروعة، إذ أنتجت سورية في عام 2010 ما يقارب من 4.1 مليون طن من القمح، بينما بلغت كمية الإنتاج في عام 2015 نحو 2.4 مليون طن حسب تقديرات منظمة الفاو. كمية القطن المنتجة في عام 2010 بلغت نحو 428 ألف طن وعلى مساحة 172 ألف هكتار بينما تراجعت في العام 2015 إلى أقل من 50 ألف طن وعلى مساحة لا تتجاوز 25 ألف هكتار بسبب عزوف الفلاحين عن زراعة القطن بسبب صعوبة تأمين البذور والسماد وانعدام الأمن في الأراضي الزراعية فضلاً عن شح المياه وانقطاع الكهرباء وغلاء المحروقات.

وقدرت وزارة الزراعة مجموع الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي حتى نهاية عام 2015 بنحو 220 مليار ليرة سورية منها 20 مليار ليرة في الثروة الحيوانية و10 مليار ليرة في قطاع الدواجن وأكثر من 30 مليار ليرة في البنية التحتية للوزارة تشمل المباني والآليات وتجهيزات وشبكات الري ومراكز البحوث وغيرها.

[4] الهيئة العامة للبحوث الزراعية السورية – وزارة الزراعة

كما أشارت منظمة الفاو في تقارير سابقة أن مجموع الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي السوري تقدر بـ 2 مليار دولار حتى نهاية عام 2015.

وتراجع عدد الأغنام خلال الأزمة من 18.6 مليون رأس عام 2010 إلى 16.4 مليون رأس عام 2015، كما تراجع عدد الأبقار من 1 مليون رأس إلى 913 ألف رأس خلال الفترة وتراجع عدد الماعز من 2 مليون رأس لعام 2010 إلى 1.8 مليون رأس عام 2015، أما اعداد الدواجن فقد تراجعت من 25 مليون طير عام 2010 إلى 17 مليون طير عام 2015.

وبذلك تراجع إنتاج اللحم من 416 ألف طن عام 2010 إلى 335 ألف طن عام 2015 وتراجع انتاج الحليب من 202 مليون طن إلى 2.1 مليون طن وإنتاج البيض من 3.3 مليار بيضة إلى 1 مليار بيضة خلال نفس الفترة.

قطاع السياحة[5]

كانت سورية قبل الأزمة، إحدى أبرز الوجهات السياحية العالمية في الشرق الأوسط، لما تتضمنه من تراث حضاري وعراقة تاريخية (دمشق وحلب من أقدم المدن في العالم) وجمال وتنوع في طبيعتها (بحر، جبال، صحراء)، مما جذب إليها ملايين السياح من مختلف أرجاء المعمورة. ففي سورية، أكثر من 14 ألف موقع أثري و65 قلعة، إضافة إلى المتاحف والمساجد والكنائس والمعابد التاريخية المنتشرة في كل أنحاء البلاد.

وكانت قد ركزت الحكومة السورية على القطاع السياحي منذ 2007 فزادت من إنفاقها على هذا القطاع بنسبة 350% عن الأعوام السابقة لتبلغ مجموع الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع حوالي 6 مليار دولار، فارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لعام 2010 لأكثر من 14%، ووفر فرص عمل لنحو 13% من مجموع القوة العاملة، إلى جانب توفير جزء كبير من احتياطيات البلاد من القطع الأجنبي قدرت نسبتها بنحو 31% في ظل عدم حاجة هذا القطاع للكثير من المدخلات بالعملة الصعبة أو التقنيات التكنولوجية الباهظة الثمن، مقابل الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية على صورتها الأصلية.

ولا شك في أن الأزمة قد أجهزت بشكل كبير على السياحة، نتيجة عزوف السياح العرب والأجانب عن زيارة سورية بسبب المخاطر الأمنية، والمقاطعة العربية والغربية الرسمية لسورية، إضافة إلى سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة، وتدمير قسم من المعالم الأثرية، كما حصل في تدمر وحلب وريف دمشق. وبحسب مصادر وزارة السياحة، تراجعت أعداد السياح من 5 ملايين في عام 2010 إلى أقل من 400 ألف في عام 2015، وبالتالي تراجعت إيرادات السياحة بنحو 98% منذ اندلاع الأزمة، وبلغت خسائر القطاع نحو 3 مليار دولار، فيما كان هذا القطاع يشكل 14% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 13% من القوى العاملة، لكن الحرب أدت إلى إغلاق الكثير من المنشآت السياحيّة الصغيرة وتسريح العاملين فيها، وكان القطاع السياحي قبل الحرب يرفد الاقتصاد السوري بنحو 5 مليار دولار سنوياً.

وعلى الرغم من الدمار الهائل الذي أصاب القطاع السياحي واستمراره، إلا أن وزارة السياحة ما تزال تريد أن تظهر أن بالإمكان إعادة الروح والحياة إليه، حيث طرحت الوزارة خلال ملتقى الاستثمار المحلي 25 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في 2014 للاستثمار أغلبها فنادق نجمتين ومطاعم وشواطئ مفتوحة في كل من دمشق وطرطوس واللاذقية والسويداء وتكاليفها ما بين 15 و 100 مليون ليرة.

إلى جانب مشروعين استراتيجيين هما مشروع التلفريك في ريف اللاذقية، ومشروع مدينة ملعبة في منطقتي الروضة بريف دمشق وبرج إسلام في اللاذقية بتكلفة 2 مليار ليرة، كما أصدرت الوزارة في أيلول عام 2014 رخصاً لبناء 22 كتلة شاليهات طابقية في طرطوس بتكلفة 335 مليون ليرة، إضافة لإجراءات تتخذها مع إيران وروسيا لتفعيل التعاون في تنمية السياحة الدينية.

قطاع الصناعة[6]

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعة حيث بلغ خلال النصف الأول من عام 2015 نحو 13 مليار ليرة سورية وكان قد وصل في عام 2010 إلى 59 مليار في عام 2011، كما تراجعت مبيعاته خلال النصف الأول من عام 2015 على الرغم من رفع أسعار منتجاته أيضاً الى نحو 38.6 مليار ليرة سورية وكانت في نهاية عام 2011 حوالي 127 مليار.

كذلك استمرت صادرات القطاع العام الصناعي بالتراجع خلال النصف الأول من عام 2015، حيث بلغت قرابة 6 مليون دولار فقط منها 5.9 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، وكانت صادرات القطاع العام الصناعي قد بلغت في عام 2011 بحدود 163.7 مليون دولار منها 104 مليون دولار صادرات نسيجية و37.8 مليون دولار صادرات القطان و16 مليون صادرات غذائية.

كما تراجع عدد المشتغلين في القطاع العام الصناعي من 72.358 عاملاً في عام 2010 إلى 54,715 لغاية النصف الأول من عام 2015.

فيما أدت النجاحات العسكرية في محافظة حلب وريفها إلى تمهيد الطريق لعودة تفعيل المصانع والمعامل في المنطقة، في حين اصطدمت بعائق الأضرار التي أصابت البنى التحتية، كما أن التشابكات والتأثيرات المتبادلة بين قطاع الصناعة التحويلية ومختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى أدى إلى ازدياد حدة الآثار السلبية للأزمة ليس على هذا القطاع وحسب بل على القطاعات الأخرى أيضاً.

ويمكن تحديد أهم نتائج وآثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي:

1- خروج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الانتاج لأسباب عديدة أهمها، تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها، وصعوبة الوصول إلى المعامل وتوفير ونقل الانتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة، صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فيول..) بالكميات والأسعار المناسبة، بالإضافة لتدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية العامة (طرق، شبكات ومحطات ومراكز انتاج وتحويل الكهرباء، السكك الحديدية وشبكات المياه).

[5] وزارة السياحة
[6] التقرير الصناعي السوري- هيئة الاستثمار السورية

وقد بلغ عدد المنشآت الخاصة المتضررة التي تم احصاؤها في دمشق وريفها وحلب وحماة وحمص 1.524 منشأة بقيمة اجمالية 250 مليار ليرة سورية، وحسب أمين عام محافظة ريف دمشق بلغ عدد طلبات الأضرار المقدمة من الصناعيين لمحافظة ريف دمشق، حتى نهاية شهر أيار من عام 2016 حوالي 800 طلب، وفي حلب صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة بأن هناك 4,000 منشأة صناعية وحرفية تعمل في حلب من أصل ما يزيد عن 40 ألف منشأة كانت موجودة قبل الأزمة، أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعمل ومحلج من الانتاج إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة حيث بلغ إجمالي خسائره المباشرة وغير المباشرة نحو 365.5 مليار ليرة سورية ليصبح إجمالي خسائر القطاع الصناعي حوالي 615 مليار ليرة سورية وكان آخر هذه الخسائر معملي الغزل والسكر في محافظة اللاذقية.

2- نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والفنيين إلى الخارج (مصر، الأردن، لبنان، تركيا، السعودية..) بسبب تردي الأوضاع الأمنية، أو بسبب الخوف من عدم القدرة على الالتزام بعقود التصدير الموقعة مع الجهات المستوردة، وبشير تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أن هروب رؤوس الأموال كان أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب، مقدراً ما خرج بنحو 22 مليار دولار وخروج ما يزيد عن 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج، وعدّ التقرير كلاً من تركيا والعراق وألمانيا ومصر من أوائل الدول التي جذبت رؤوس الأموال السورية.

3- تراجع انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية وبالتالي الكميات المسلمة للجهات العامة المعنية بتسويق وتصنيع هذه المنتجات، حيث انخفضت كمية القطن المستلم رسمياً من قبل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان من 628 ألف طن عام 2010 إلى 11 ألف طن في النصف الأول من عام 2015، إضافة إلى تراجع انتاج بذورالقطن المستخدمة في انتاج اللنت والزيت من 377 ألف طن عام 2010 إلى 6 آلاف طن في النصف الأول من عام 2015، كما تراجع انتاج الشوندر السكري من 1,850 مليون طن عام 2011 الى 716 ألف طن في عام 2012 والى 116 ألف طن في 2013 والى 42 ألف طن في عام 2014 و28 ألف طن عام 2015 حيث تم تحويله إلى علف للماشية بسبب عدم اقتصادية تصنيعه، كما تراجعت كمية القمح المستلم من 3 مليون طن في عام 2010 إلى أقل من 450 ألف طن حتى نهاية آب 2015، إضافة إلى انخفاض انتاج وتسويق الزيتون والفستق الحلبي والخضروات والحليب وغيرها.

4- توقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر والحرفية التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الانتاجية وتسريح أعداد كبيرة من العاملين فيها أو تخفيض أجورهم، وقد صرح رئيس الاتحاد العام للحرفيين أن ما يقارب 70% من المنشآت الحرفية تعرضت للتخريب والدمار خلال الأزمة الراهنة خاصة مع تواجد الحرفيين وانتشارهم في كافة محافظات القطر وكان حرفيو حلب الأكثر تضرراً، وحسب التقرير السنوي الصادر عن مديرية المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية وصل عدد العاملين المتضررين في المدن الصناعية (عدرا، والشيخ نجار، وحسياء، ودير الزور) إلى 114,627 عاملاً، منهم 41,167 عاملاً متوقفاً عن العمل، كما سبق أن أعلنت وزارة الصناعة أن عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط بلغ 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفنيين والعمال المهاجرين حيث بلغ عدد المهندسين لوحدهم، حسب نقيب المهندسين، نحو 20 ألف مهندس عدا الفنيين والعمال الأخرين.

5- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب الحصار والمقاطعة سواء فيما يتعلق بفتح الاعتمادات أو في نقل مستلزمات الانتاج والانتاج الجاهز من وإلى البلاد وضمنها، الأمر الذي أضاف أعباء اضافية على كلفة المنتج وبالتالي سعره وخاصة في ضوء التراجع المستمر في قيمة الليرة السورية، كما أدى ذلك إلى خسارة قسم هام من الأسواق الخارجية وإلغاء عقود تصديرمن قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.

6- خسارة حصة هامة من السوق المحلية لصالح الاستيراد والتهريب بسبب توقف أو نقص الانتاج المحلي وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وانتشار تزوير المنتجات والتلاعب بقيمة المنتجات الصناعية المستوردة نظامياً، إضافة إلى ازدياد التهريب عبر الحدود بين مختلف المناطق، حيث تشير الإحصاءات التركية إلى أن الصادرات التركية إلى سورية ارتفعت من 497 مليون دولار في عام 2012 إلى 1.02 مليار دولار في عام 2013 وتصل إلى 1.8 مليار دولار في عام 2014، وهذه المستوردات على الأغلب عبرت الحدود عبر طرق غير شرعية من خلال الجماعات المسلحة ووجدت طريقها إلى كافة الأسواق الداخلية وناقست الصناعة السورية الجريحة في عقر دارها.

7- خروج معبر نصيب الحدودي مع الأردن عن الخدمة وعدم تأمين معبر بديل له حتى الآن، إضافة إلى خروج المراكز الحدودية الأخرى مع العراق وتركيا عن سيطرة الحكومة الأمر الذي أدى إلى صعوبات وتكاليف اضافية على الصناعة الوطنية سواء في مجال استيراد مستلزمات الانتاج الخارجية أو تصديرالمنتجات الجاهزة بسبب اضطرار المستوردين والمصدرين إلى اللجوء للنقل الجوي والبحري كلياً أو جزئياً لنقل انتاجهم ومستلزماته من وإلى البلدان الأخرى المستوردة والمصدرة ما أضاف اعباء مالية وزمنية على كاهل هاتين العمليتين إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي فرضتها الأزمة فيما يتعلق بالمقاطعة والحصار وصعوبات التمويل والنقل والتأمين.

8- صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين وللمصارف العامة والخاصة، حيث بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي فقط نحو 10 آلاف قرض، وحسب مديرعام المصرف الصناعي بتاريخ 4/8/2015 فإن ديون الفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية من المصرف والتي هي قيد التسوية والملاحقة القضائية وصلت إلى 20.716 مليارليرة سورية، وأن المصرف اتخذ الإجراءات القضائية وقام بتحريك دعاوى أمام القضاء بحق المتعاملين المتعثرين والممتنعين عن تسوية ديونهم وتم منعهم من السفر بموجب الإجراءات القانونية لقانون إحداث المحاكم المصرفية، كما بلغ حجم القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري نحو 12 مليار ليرة سورية وذلك عدا قروض المصارف العامة والخاصة الأخرى.

9- تراجع وتوقف العمل في المنشآت الصناعية العامة والعديد من المنشآت الخاصة التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز، وتراجع الانفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي بشكل كبير ليبلغ لغاية النصف الأول من عام 2015 نحو 4 مليون ليرة سورية فقط منها 2.8 مليون في مؤسسة التبغ و1 مليون في المؤسسة الكيميائية و160 ألف في المؤسسة الغذائية و85 ألف في مؤسسة الأقطان.

10- توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات والجهات المانحة الدولية، وعدم عودة الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ وتركيب خطوط الانتاج في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة المتعاقد عليها أو القدوم للقيام بتطويرها.

وشهد عام 2014 بدايات تحسن في النشاط الصناعي سواء في المدن والمناطق الآمنة أصلاً أو في المدن والمناطق التي استعادتها الدولة، وقد ساهمت هذه الأوضاع نسبياً في تشجيع عدد متزايد من الصناعيين على التعامل مع الأزمة والتوجه لتأهيل وتشغيل منشآتهم في المدن الصناعية (عدرا، حسيا، الشيخ نجار) وبعض المناطق الصناعية في ريف دمشق وحلب وحماه، تزافق ذلك مع اتخاذ عدد من الخطوات والاجراءات العملية المساعدة في هذا المجال سواء من قبل الجهات الحكومية المعنية أو من قبل منظمات القطاع الخاص الصناعية والتجارية والتي يمكن ادراجها تحت عنوان التعامل الممكن مع واقع ونتائج الأزمة على القطاع الصناعي، حيث يمكن رصد ذلك من خلال ما يلي:

1- إعادة تأهيل وتشغيل عدد من المنشآت الصناعية وبشكل خاص المنشآت التي لم تكن أضرارها كبيرة وبالتالي لا تتطلب من أصحابها نفقات عالية لتأهيلها ويمكن عودتها للانتاج بكلفة قليلة وفي وقت قصير نسبياً.

2- تشميل وتنفيذ وترخيص مشاريع صناعية جديدة في عدد من المدن السورية الآمنة، حيث أشار التقرير نصف السنوي لعام 2015 الصادر عن هيئة الاستثمار السورية الى وجود 16مشروعاً قيد التنفيذ منها 13مشروع صناعي و3 زراعي بكلفة استثمارية قدرها 19مليار ليرة وعدد عمال يصل الى 1,178 عاملا، وتتوزع المشاريع الصناعية بواقع 8 مشاريع في السويداء والباقي في كل من محافظة دمشق وحماه واللاذقية وطرطوس.

3- إعادة تشغيل 26 شركة ومنشأة عامة ومحلج ومتضررة جزئياً من شركات القطاع العام الصناعي بمقراتها الأصلية أو في مقرات مؤقتة.

4- معاودة التصدير الى بعض البلدان العربية وعدد من البلدان الأخرى مثل ايران وروسيا واقامة المعارض المتنوعة داخل وخارج سورية، إضافة إلى المشاركة في عدد من المعارض الخارجية المتخصصة، وحسب بيانات المديرية العامة للجمارك استوردت سورية لغاية شهر آب 2015 نحو 3.7 مليار دولار في المقابل بلغت الصادرات الاجمالية عن الفترة نفسها نحو 370 مليون دولار أي حوالي 10% فقط من قيمة المستوردات.

أداء سوق دمشق للأوراق المالية[7]

أنهت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملاتها في عام 2016 على تداولات بلغت نحو 3.1 مليارات ليرة سورية وبلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 2005 مليون سهم موزعه على 8809 صفقات مقارنة مع حجم التداول خلال عام 2015 والبالغ حوالي 8.3 مليون سهم وبقيمة إجمالية بلغت 1.1مليار ليرة سورية موزعة على 4,202 صفقة، على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 24 شركة موزعة بين :

1- القطاع المصرفي (14 مصرف)
2- قطاع الخدمات (2شركة)
3- قطاع التأمين (6شركات)
4- قطاع الصناعة(شركة واحدة)
5- قطاع الزراعة (شركة واحدة)

وارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة إلى حوالي 175 مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2016 إي بزيادة نسبتها حوالي 31% عن القيمة السوقية في نهاية 2015.

وأغلق المؤشر نهاية العام 2016 على 1,617 نقطة مرتفعا بنسبة 31.73% عن العام 2015.

بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2016 مايقارب 102 ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول 5.015 مليون ليرة سورية تقريبا في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى (200) جلسة تداول خلال عام 2016 مقارنة مع (199)جلسة خلال العام 2015 بمتوسط حجم تداول 42 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 6 ملايين ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريبا.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع (البنوك) المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي 209 مليار ليرة سورية، اي مانسبته 93% من القيمة الإجمالية للتداول خلال عام 2016، يليه قطاع التأمين بقيمة تداول مقدارها 136 مليون أي مانسبته 33% من القيمة الإجمالية للتداول.

التأمين[8]

يبلغ عدد الشركات العاملة في سوق التأمين 13 شركة منها شركة حكومية واحدة و 12 شركة تأمين خاصة منها عشر شركات تأمين تقليدي وشركتان للتأمين التكافلي (الإسلامي)، وهذه الشركات هي :

المؤسسة العامة السورية للتأمين – الشركة المتحدة للتأمين – الشركة السورية العربية للتأمين – الشركة السورية الدولية للتأمين آروب – الشركة الوطنية للتأمين – شركة التأمين العربية سورية – الشركة السورية الكويتية للتأمين – شركة المشرق العربي للتأمين – شركة الثقة السورية للتأمين – الشركة الاسلامية السورية للتأمين – شركة أدير للتأمين – شركة العقيلة للتأمين التكافلي – شركة الاتحاد التعاوني للتأمين أما شركات التأمين المدرجة أسهمها بسوق دمشق للأوراق المالية فقد بلغت مع نهاية الربع الثالث 2016 ست شركات وهي (أروب سورية – الوطنية للتأمين – العقيلة للتأمين التكافلي – السورية الكويتية للتأمين – سوليدارتي للتأمين) من أصل 24 شركة مدرجة أسهمها في السوق .

وحسب إحصاءات المؤسسة العامة السورية للتأمين، والبيانات الواردة في الميزانيات المرحلية لشركات التأمين، بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها شركات التأمين في كل فروع التأمين في النصف الأول من عام 2016 نحو 10.2 مليار ليرة بنسبة ارتفاع 11.5% عن الفترة نفسها من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الذي أصدرته هيئة الإشراف على التأمين عن أعمال شركات التأمين خلال النصف الأول لعام 2016 كان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر من الأقساط إذ بلغت 6.2 مليار ليرة بارتفاع عن أقساطها في الفترة نفسها من العام السابق نحو 2%، في حين بلغت أقساط الشركات الخاصة نحو 4 مليار ليرة، وبنسبة قدرها 31%.

وحقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 48% وبأقساط بلغت 4.9 مليار ليرة، وذلك على مستوى جميع الشركات بما فيها المؤسسة العامة للتأمين، وقد حقق فرع التأمين الصحي نمو بنحو 3% تشكل حصة المؤسسة منها نحو 84% منخفضة بنسبة 3% عن أقساطها في عام 2015،علماً أن أقساط التأمين الصحي لدى الشركات الخاصة نمت بنسبة 55% عن الفترة المقارنة لتصل إلى 766 مليون ليرة بعد أن كانت 493 مليون ليرة، وحل التأمين الإلزامي على السيارات في المرتبة الثانية من إجمالي أقساط السوق، حيث بلغت نسبته 19% من إجمالي أعمال السوق، أي نحو 2 مليار ليرة، بانخفاض نحو 3% عن الفترة نفسها من العام

[7] تقرير التداول لعام 2016
[8] تقرير هيئة الإشراف على التأمين

السابق، في حين جاء تأمين السيارات الشامل بالمرتبة الثالثة مشكلاً 12% من إجمالي أعمال السوق بنسبة نمو 41% وبأقساط نحو 1.2 مليار ليرة، أما تأمين الحريق فحقق رابع أكبر حصة سوقية بنحو 10% من إجمالي السوق وبأقساط بلغت 1 مليار ليرة مع نمو 36% عن الفترة نفسها، يليه فرع تأمين النقل بأقساط بلغت 436 مليون ليرة أي ما نسبته 4% من إجمالي السوق وبنمو 24%.

أما التأمين الهندسي فحقق أعلى نسبة نمو 121% عن عام 2015، بأقساط بلغت 135 مليون ليرة مشكلة 1.3% من إجمالي أعمال السوق، تلته تأمينات السفر بنسبة نمو 59% وبأقساط بلغت 45 مليون ليرة وبحصة سوقية 0.4% من إجمالي أعمال السوق، كما حققت تأمينات الحوادث العامة ثالث أكبر نسبة نمو 45% عن عام 2015 بأقساط وصلت إلى 355 مليون ليرة.

أما على مستوى الشركات الخاصة دون المؤسسة العامة السورية للتأمين، فقد حقق فرع التأمين الإلزامي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 34% محققاً أقساطاً بلغت 1.3 مليار ليرة، تلاه التأمين الصحي بنسبة 19% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة بتحقيقه أقساطاً بلغت 766 مليون ليرة وبنمو نسبته 55%، وحل تأمين السيارات الشامل ثالثاً مشكّلاً 16% وبنسبة نمو 58% عن عام 2015 بأقساط بلغت 651 مليون ليرة.

في حين حقق تأمين الحريق أعلى نسبة نمو بلغت 64% بأقساط قدرها 435 مليون ليرة، مشكّلاً 11% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة، يليه في النمو تأمينات الحوادث العامة بنسبة 60% بأقساط بلغت 211 مليون ليرة وتشكّل 5% من إجمالي أعمال الشركات، بينما حققت تأمينات السفر نمواً بنسبة 59% بأقساط 45 مليون ليرة مشكلة 1% من أعمال الشركات، كما حقق تأمين النقل نسبة نمو 50% بأقساط 362 مليون ليرة مشكلاً 9% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة، وحققت تأمينات الحياة نمواً بنسبة 39% وبأقساط بلغت 146 مليون ليرة مشكلة نحو 4% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة. في المقابل حصل الانخفاض في أقساط التأمينات الهندسية بنسبة 39% بأقساط 8 ملايين ليرة.

وأوضح التقرير أن الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين بلغت 61% بأقساط 6.2 مليارات ليرة، تلتها الشركة الوطنية بنسبة 6% من إجمالي أعمال السوق بأقساط 647 مليون ليرة وبنمو 58%، وشركة المشرق بنحو 5% بأقساط 460 مليون ليرة وبنمو 33%. أما الشركة الإسلامية السورية فحققت أعلى نسبة نمو 75%، تلتها السورية العربية بنحو 58%، وبعدها العربية بنسبة 52% فشركة سوليدارتي بـ46% والمتحدة بـ43%.

وبالنسبة لأقساط التأمين دون أقساط التأمين الإلزامي على السيارات والصحي، فقد حققت المؤسسة أعلى حصة سوقية بنسبة 45% بأقساط 1.5 مليار ليرة، وثانياً الشركة السورية العربية بـ 13% من إجمالي أعمال السوق بأقساط 422 مليون ليرة، تلتها الوطنية بـ 9% بأقساط 317 مليون ليرة.

أما بالنسبة لأقساط شركات التأمين الخاصة دون التأمين الإلزامي على السيارات، فقد حققت الشركة السورية العربية أعلى حصة سوقية بنسبة 18% بأقساط 479 مليون ليرة، في حين حلت الشركة الوطنية ثانياً بنسبة 17% من إجمالي أعمال السوق بأقساط 442 مليون ليرة تلتها المشرق بنسبة 13% وبأقساط 329 مليون ليرة.

الموازنة العامة للدولة 2017[9]

صدرت الموازنة العامة لعام 2017 بمبلغ 2.660 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 680 مليار ليرة عن العام الماضي، التي بلغت 1.980 مليار ليرة، بنسبة زيادة 34.34%.

حيث قدرت اعتمادات العمليات الجارية (مخصصات الإنفاق كالشراء والمبيع والاستيراد وبدلات الاستهلاك والاستثمار) بموازنة العام 2017، بمبلغ 1.982 مليار ليرة سورية، بينما قدرت اعتمادات العمليات الاستثمارية بنحو 678 مليار ليرة، في حين وصل حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة إلى 423 مليار ليرة سورية.

وبحسب بيان الحكومة عن الموازنة الجديدة، فإن اعتماداتها تقوم على تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، وخلق فرص عمل للمواطنين تصل إلى 56,499 فرصة في العام 2017.

وبالنظر إلى موازنات السنوات الماضية، ورغم ارتفاع المرازنة، إلا أنه بحساب قيمتها الحقيقية مقارنة بسعر صرف الدولار خلال السنوات السابقة، نجد أن الموازنة انخفضت بشكل كبير، ويعود ذلك إلى تضخم قيمة النفقات الناجمة عن الارتفاع الكبير بالأسعار نتيجة تراجع قيمة الليرة أمام الدولار.

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س/ دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س/ دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س/ دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س/ دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س/ دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س/ دولار

وبالعودة إلى عام 2010، بلغت قيمة الموازنة نحو 750 مليار ليرة، ما يعادل 16.4 مليار دولار باعتبار سعر صرف الدولار 45.5 ليرة، وإذا ما أردنا حساب قيمة الموازنة على سعر صرف 45.5 فمن المفروض أن يصل حجم الموازنة في 2017 إلى 56.5 مليار دولار، لكن مع استمرار انخفاض قيمة الليرة السورية وتدهور سعر صرف الدولار خلال السنوات الماضية والبالغ نحو 517 ليرة مقابل الدولار، يكون حجم موازنة العام المقبل 5.1 مليار فقط، وبالتالي تعتبر الأدنى خلال السنوات الأخيرة.

المركز التنافسي[10]

إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، وإن الشيء المؤكد أن عملية إعادة الاعمار في سورية يتطلب دور كبير لقطاع المصارف بكل اختصاصاتها لتتم عملية استثمار بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والذي يتطلب تفعيل أدواته أولاً وهي الجهاز المصرفي والمالي بغية منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل سواء أكان ذلك بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية، هذا بالإضافة إلى توطين شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة المصارف الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات واستقطاب رؤوس اموال جديدة، أو اعادة ما هاجر منها الى حضن الوطن ليشارك بعملية البناء .

وإن الميزة الهامة للمصارف في سورية تتركز في كونها توفر مصادر تمويلية وطنية ستكون أكثر ضمانة وسهولة وأقل كلفة من أي مصادر تمويل أجنبية بديلة، ما يجعل تحقيق الملموحات السورية وخلق مشاريع إنتاجية استثمارية أقرب منال وأسرع تنفيذاً.

وكان قد تأثر القطاع المصرفي بشدة من جراء الأزمة والعقوبات الخارجية، وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية والتحويلات المالية، وشهدت البنوك تقلص في محفظة القروض، وتدهور نوعية محافظ القروض بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وتقلصت فرص التوظيف في الخارج، وكان هناك ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وفقدان الموظفين المدربين، حيث ركزت المصارف السورية خلال سنوات الأزمة، على إجراءات إدارة الأزمة من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة على حساب الأرباح المحققة، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية، والتركيز على تحصيل الديون، واتخذت اجراءات وآليات عمل لضمان استمرارية العمل وتقديم الخدمات المصرفية.

ومع محاولة التعديل التدريجي للعمل لظروف الأزمة في النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 و2016، فقد أدى إلى تحسين في أداء وأرباح القطاع المصرفي، واتخذت بعض المصارف السورية منحى جديد في عام 2016، حيث ارتكزت إجراءاتها على إعادة النشاط للقطاع المصرفي من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وتوظيف الأموال، مقابل الاستغناء عن الودائع المكلفة والحفاظ على نسب سيولة تأخذ بعين الاعتبار توجه المصارف لتحقيق الأرباح، مدفوعة بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة الحالية.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 22.97% وبقيمة 116 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، حيث وصلت إلى 621 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 505.8 مليار ليرة في نهاية عام 2015 وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن- سورية إلى 9.39 مليار ليرة سورية لغاية 2016/9/30، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 2%.

و ارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 31.8% وبقيمة 278.5 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، ووصلت إلى 1155.5 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدى بنك الأردن- سورية كما في 2016/9/30 إلى 29.6 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.57%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 136.3 مليار ليرة سورية حتى 2016/9/30 مقارنة بنحو 143.1 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن- سورية 11.1 مليار لغاية 2016/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 8.16%.

فيما ازدادت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لغاية 2016/9/30 إلى نحو 89 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 79 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وذلك نتيجة التحوط لمخاطر عدم سداد التسهيلات أو تعثر العملاء، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن- سورية إلى 3.55 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30، وكان 4.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن- سورية بزيادة التحوط، فقد تم تحقيق صافي ربح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016، مقارنة بصافي ربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 26% حيث بلغت 29.6 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2015 حوالي 23.5 مليار ليرة سورية، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74%.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغ في 2016 نحو 10.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 9.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية بعام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة سورية لعام 2015.

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصة بنك الأردن- سورية من نمو القطاع:

	القطاع المصرفي / البنوك التقليدية						بنك الأردن - سورية						حصة بنك الأردن - سورية					
المبالغ (مليار ليرة سورية)	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016
التسهيلات الائتمانية	202.6	159.3	130.5	127.7	143.1	136.3	10.6	7.8	5.8	4.4	7.3	11.1	%5.2	%4.9	%4.5	%3.4	%5.1	%8.2
ودائع العملاء	327.4	310.4	393.8	456.7	505.8	621.9	10.9	11.2	13.2	11.7	9.6	9.3	%3.3	%3.6	%3.3	%2.5	%1.9	%1.9
الموجودات	462.7	445.9	562.2	659	877	1156	17.7	17.1	18.2	16.8	23.5	29.6	%3.8	%3.8	%3.2	%2.5	%2.7	%2.6

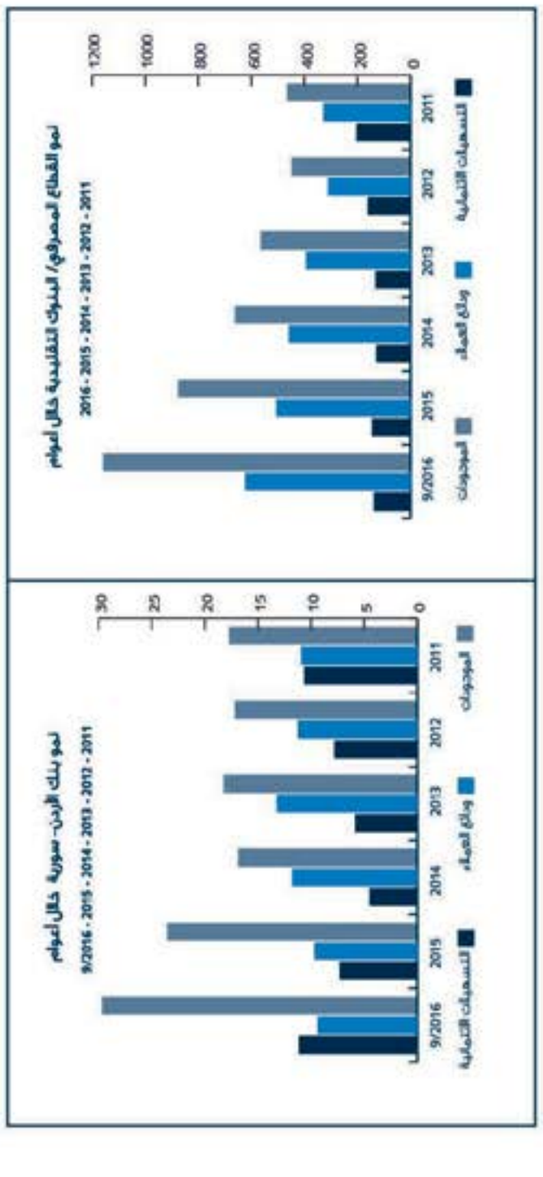

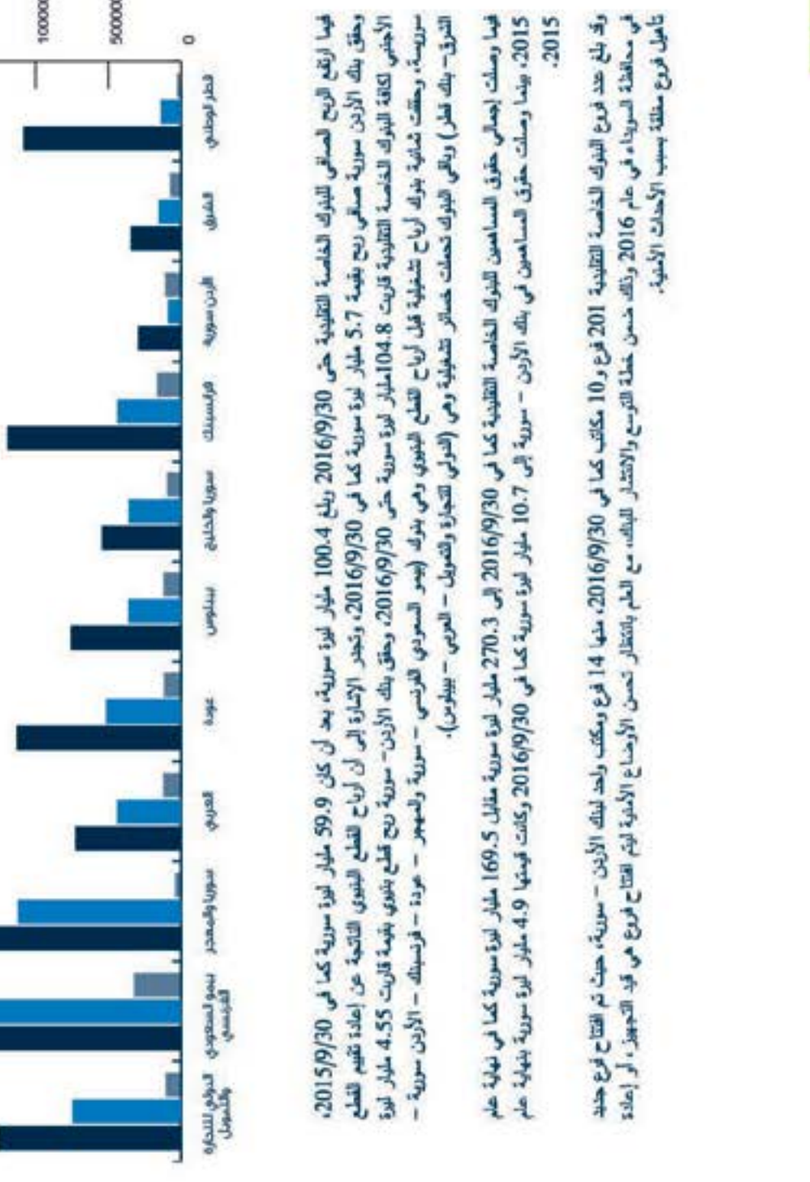

فيما ارتفع الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2016/9/30 وبلغ 100.4 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 59.9 مليار ليرة سورية كما في 2015/9/30، وحقق بنك الأردن سورية صافي ربح بقيمة 5.7 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع الثابوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية قاربت 104.8مليار ليرة سورية حتى 2016/9/30، وحقق بنك الأردن- سورية ربح قطع ثابوي بقيمة قاربت 4.55 مليار ليرة سوريسة، وحققت شبابة بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع الثابوي وهي بنوك (بيمو السعودي الفرنسي – سورية ولمهجر – عودة – فرنسبنك – الأردن سورية – الشرق- بنك قطر) وبقي البنوك تحملت خسائر تشغيلية وهي (الدولي للتجارة والتمويل – العربي – بيبلوس).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2016/9/30 إلى 270.3 مليار ليرة سورية مقابل 169.5 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2015، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن – سورية إلى 10.7 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30 وكانت قيمتها 4.9 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2015.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 201 فرع و10 مكاتب كما في 2016/9/30، منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن – سورية، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك، مع العلم بانتظار تحسن الأوضاع الأمنية ليتم افتتاح فروع هي قيد التجهيز، أو إعادة تأهيل فروع مغلقة بسبب الأحداث الأمنية.

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في 30/9/2016

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الأردن سورية	**3,000,000**	**29,675,275**	**10,776,734**	**14**	**9,392,279**	**11,142,334**	**5,493,419**	**3,554,718**	**5,785,501**	**4,557,905**	**%22.29**
الدولي للتجارة والتمويل	5,250,000	125,256,990	13,483,811	30	74,256,113	15,297,692	10,688,578	11,420,788	4,966,624	8,331,277	%8.93
بيمو السعودي الفرنسي	5,000,000	227,829,486	27,736,778	39	185,458,805	32,363,385	16,088,571	5,313,077	9,667,128	8,874,252	%20.19
سورية والمهجر	4,000,000	196,825,981	22,093,564	26	111,799,403	4,540,734	7,921,731	6,503,547	7,823,897	6,471,924	%9.31
العربي	5,050,000	72,361,148	20,593,597	19	44,275,958	12,295,210	29,019,640	16,286,889	8,412,931	9,831,207	%16.29
عودة	5,724,500	112,455,570	27,833,110	23	51,503,119	11,769,593	5,991,155	9,313,504	11,585,380	9,833,193	%31.45
بيبلوس	6,120,000	75,456,378	20,900,540	11	35,988,351	12,149,226	14,384,721	11,774,931	6,434,966	10,537,328	%21.79
سورية والخليج	3,800,210	54,252,233	4,526,802	12	35,838,398	9,884,151	19,033,448	13,853,063	1,388,090	4,156,994	%11.86
فرنسبنك	5,250,000	119,175,350	25,187,634	8	44,099,157	16,464,783	9,470,124	7,433,327	11,345,146	10,512,176	%15.85
الشرق	2,500,000	34,369,081	13,733,333	5	15,350,284	7,896,944	2,022,926	2,034,675	5,138,315	4,586,777	%40.79
قطر الوطني	15,000,000	107,895,032	83,442,801	15	14,024,201	2,595,811	2,962,960	1,935,980	27,891,826	27,180,273	%191.11
المجموع	**60,694,710**	**1,155,552,526**	**270,308,705**	**202**	**621,986,067**	**136,399,863**	**123,077,274**	**89,424,500**	**100,439,803**	**104,873,305**	-

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2016

على الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي أثقلت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار المصرف بزيادة التحوط حقق ربح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 مقارنة بربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية بعام2015، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70مليون ليرة سورية وبنسبة 8% عن عام 2015 لتبلغ 834 مليون ليرة سورية ، فيما ازدادت الموجودات بنسبة 26% حيث بلغت 29.6 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2015 حوالي 23.5 مليار ليرة سورية وذلك نتائج عن منح البنك لتسهيلات جديدة وكذلك نتيجة لارتفاع سعر الصرف في عام 2016 عن عام 2015 حيث بلغ 517.43 في 2016 مقابل 336.65 في 2015 ، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74% في 31/12/2016.

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2016 نحو 10.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 9.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وارتفعت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 13% لتصبح 10 مليار ليرة سورية لعام 2016 مقارنة بمبلغ 8.8 مليار ليرة سورية لعام 2015، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية لعام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة سورية لعام 2015، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 2.7 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 1.5 مليار ليرة) وارتفاع سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ازداد الدخل التشغيلي بقيمة 2.25 مليار ليرة سورية وبنسبة 61% ليبلغ 5.9 مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 1.2 مليار ليرة سورية لعام 2016.

الأنشطة والإنجازات

بعد نجاح تطبيق خطة إدارة الأزمة التي تم اتباعها في بنك الأردن– سورية نتيجة استمرار الأزمة والنتائج السلبية التي أفرزتها، واستعادة المبادرة في عام 2015 مدفوعين بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الظروف، واتخاذ قرارات هامة من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط محددة تتناسب مع الظروف الراهنة، بالإضافة لتفعيل الإجراءات القانونية التي تحفظ حقوق البنك، والاستمرار باستقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة وتوسيع قاعدة المودعين للاحتفاظ بنسب سيولة مريحة وآمنة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، إلى جانب تنمية وتطوير الكادر الوظيفي في ظل الدوران الوظيفي الكبير، وتطوير آليات الرقابة وإجراءات الضبط الداخلي لتفادي أي اختراق أو نقاط سلبية قد يتم استغلالها، فقد تم في عام 2016 إعادة تفعيل خطة التفرع من خلال افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء بحيث حقق البنك تواجده ضمن 7 محافظات سورية من خلال 14 فرع.

وانعكست هذه الإجراءات بمجملها على النتائج المالية للبنك حيث حقق البنك ربحاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 بعد أن كانت ربحاً بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية:

أولاً– محور العمليات والتنظيم

تم الاستمرار بالنهج السابق والذي ارتكز على تحسين بيئة العمل، بما يضمن استمرارية الأعمال، بما يتوافق مع الإجراءات الخاصة بالبنك ومع متطلبات المرحلة والأزمة، بهدف تأمين السلاسة في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف العامة للبنك.

واستمر التنسيق بين كافة دوائر البنك، سواء دوائر الأعمال أو دوائر العمليات والمساندة أو دوائر الضبط والرقابة، من خلال تحسين الإجراءات الخاصة بضمان سير المعاملات المصرفية الداخلية بسهولة ويسر، والاستمرار بأرشفة اليوميات الخاصة بأعمال البنك، وتخفيض مخاطر الإجراءات الداخلية من خلال الرقابة الثانية والثالثية وزيادة مستوى وإجراءات الأمان والرقابة.

بالإضافة لضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية من خلال إضافة برمجيات ومستلزمات تقنية ووجود مخدمات بديلة لمواجهة الظروف، والحصول على البدائل المتعلقة بأية استمرار الأعمال بالتعاون مع دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية، تم تطوير برنامج الارشفة الالكترونية، والتركيز على تحديث الأنظمة الآلية من نظام البريد الالكتروني وأنظمة تشغيل مخدمات البنك أنظمة تشغيل حواسب البنك، وتم تحسين مراكز الحاسب الرئيسي و الرديف بما يتوافق مع المعايير العالمية بهذا المجال TIA-942، وتطبيق الثوابت العالمية المعروفة والموصي بها من الهيئات الرقابية ذات الاختصاص لتوفير عوامل الحماية والأمان للمعلومات والمستخدمين .

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، خصوصاً في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد، وارتباط عمليات البنوك بمواجهة مخاطر متعددة الأنواع، فقد تم خلال عام 2016 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2016 بتحقيق ما يلي:

- إعداد ملفات مخاطر لكل من دوائر العوالات وعمليات الخزينة وإدارة الأنظمة والأتمتة الآلية و إعداد ملف المخاطر الخاص بغسل الأموال.
- تطوير سياسة اختبارات الجهد، حيث يتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Test) بشكل دوري وضمن أفضل الممارسات.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وخطة الإخلاء تماشياً مع متطلبات لجنة بازل وقرارات مصرف سورية المركزي والعمل على مراجعتها بشكل دوري.
- إنجاز خطط العمل البديلة، وإجراء فحص دوري لأنظمة البنك.
- القيام بتحليل دوري لمحفظة البنك من ناحية الأخطار المصرفية والتركزات.
- تفعيل دور المكتب الوسيط.
- استكمال تطبيق خطة البنك تجاه تطبيق مقررات بازل II.
- متابعة كافة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ووضع مخففات لها، وتطوير منهجية التقارير الخاصة بإدارة المخاطر .

واستمرت دائرة الخزينة بنشاطها في عمليات القطع الأجنبي وإدارة عمليات التداول بالعملات الأجنبية وإدارة السيولة وتوظيفها ضمن إطار القوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي وضمن إمكانية بيئة العمل المتاحة حيث تم:

- الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي و الجهات التشريعية و الرقابية.
- تعديل بشكل دوري نشرات أسعار العمولات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد.
- متابعة مراكز القطع لتحقيق عائد وربحية.

كما استمر البنك بمواصلة الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن–سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية، ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي :

- دعم وحدة التحقق بموظفين مؤهلين وفق متطلبات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، ويتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بدائرة مراقبة الامتثال، ويتم إبلاغ الدائرة بأي شك أو شبهة لأي حالة قد تكون مخالفة لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات من خلال قنوات اتصال معرفة ومحددة بشكل واضح.

كما تم عقد دورات تدريبية تعريفية لموظفي البنك على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن حسن الالتزام بإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تم إحداث وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء وربطها بموظف خاص لاستقبال شكاوي العملاء وملاحظاتهم بما يضمن متابعة معالجتها لدى الدوائر المعنية و يعزز من ثقة المتعاملين ويمكن من الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة.

ثانياً– المحور المالي

حقق البنك ربحاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 بعد أن كانت ربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70 مليون ليرة سورية وبنسبة 8% عن عام 2015 لتبلغ ايراد 834 مليون ليرة سورية .

كما تم تخفيض كلفة ودائع العملاء بالتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل، حيث ازداد رصيد ودائع العملاء لأجل بقيمة 382.6 مليون ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2016 نحو 6.08 مليار ليرة سورية من 5.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وتم الاستعاضة عنها بأنواع أخرى من الودائع، وحافظ على نسب سيولة آمنة وأعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74%.

واستمر البنك برصد المخصصات مقابل مخاطر التعثر وعدم السداد، تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، حيث تم تكوين مؤونات عامة اضافية بقيمة مليار ليرة سورية ليبلغ اجمالي المخصصات 4.5 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2016 .

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن – سورية من 98 ل.س في نهاية عام 2015، ووصل إلى 108 ل.س في نهاية عام 2016، بارتفاع بنسبة 10%، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن – سورية نحو 95,720 سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن– سورية 10,123,927 ل.س خلال عام 2016، وبلغت عدد الصفقات 99 صفقة.

وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2016 حوالي 12,424,395سهم، وبلغت قيمة التداولات 1,614,929,670 ليرة، من خلال 4,019 صفقة.

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن – سورية	95,720	10,118,850	99
عودة	660,565	149,375,270	50
بيمو	215,101	72,953,048	162
سورية والمهجر	37,009	9,514,702	37
فرنسبنك	6,575,718	664,959,476	979
الدولي للتجارة	428,085	58,922,914	363
قطر الوطني	3,880,626	570,058,799	2,127
الشرق	404,518	63,911,875	81
العربي	19,277	3,446,449	23
بيبلوس	26,647	3,528,409	29
سورية والخليج	81,129	8,139,879	69
المجموع	**12,424,395**	**1,614,929,670**	**4,019**

	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
بنك الأردن– سورية	175,262	95,720	15,157,128	10,118,850	29	99
قطاع البنوك	**3,253,334**	**12,424,395**	**497,313,283**	**1,614,929,670**	**1,618**	**4,019**
حصة بنك الأردن سورية	%5.4	%0.8	%3.0	%0.6	%1.8	%2.5

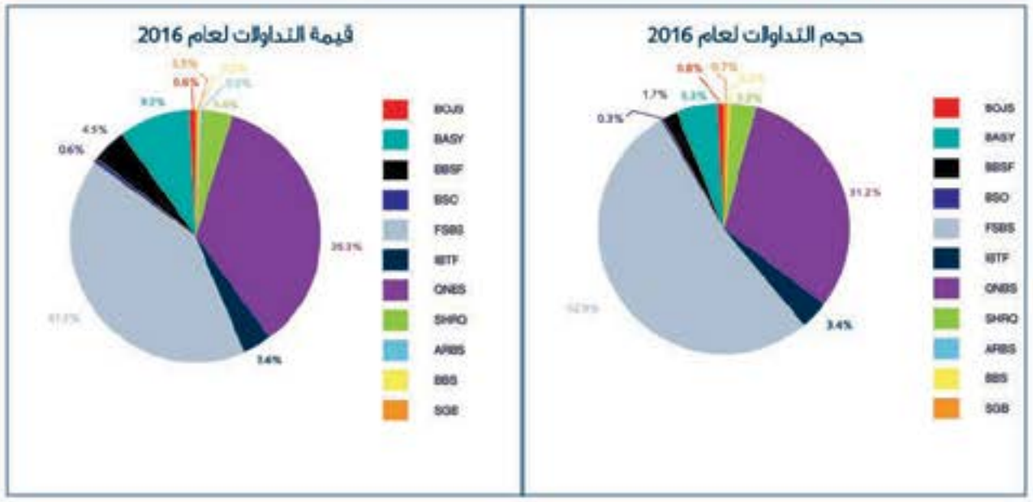

ثالثاً– محور السوق والعملاء

تم اتخاذ القرار بإعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة، بعد القيام بدراسات السوق للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتم إعادة التواصل مع العملاء بهدف البحث عن حاجاتهم المصرفية والتي تغيرت بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد، كما تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك، بالإضافة إلى التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، وتحديث الموقع الإلكتروني لتلبية متطلبات العملاء.

وكان الهدف هو توسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة والاستغناء عن الودائع ذات التكلفة المرتفعة، حيث تم خلال عام 2016 القيام بحملتين لاستقطاب ودائع لأجل وتم زيادة قيمة الودائع لأجل بقيمة 1.2 مليار ل.س.

فيما تم التوسع بعمليات تنظيم تعهدات التصدير حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمصدرين السوريين لتصدير بضائعهم الى الخارج.

وتم الاستمرار بتعديل العمولات التي يتقاضاها البنك بما يتناسب مع الوضع الحالي للسوق، ويحقق إيرادات للبنك من هذه العمولات.

وتم بدء المرحلة التجريبية لتحديث الموقع الإلكتروني في تصميمه وآلية عمله لتلبية متطلبات العملاء، ودراسة الخدمات المصرفية الالكترونية.

فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات وتحصيل الديون، وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك، وبلغت تحصيلات عام 2016 حوالي 1.4 مليار ليرة سورية، منها 1.2 مليار ل.س مبالغ مقبوضة من التسهيلات التجارية المتعثرة للشركات و 190 مليون ل.س من القروض المتعثرة للأفراد، وتم اتخاذ إجراءات لزيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات من خلال ما يلي:

- توسيع كادر التحصيل في المحافظات والمناطق بما يخدم عمل الدائرة وينعكس إيجابا على زيادة المبالغ المحصلة.
- التواصل الدائم مع العملاء المتعثرين وبحث الآليات التي تضمن التزامهم بسداد التزاماتهم تجاه البنك.
- القيام بدورات تدريبية لموظفي دائرة المتابعة والتحصيل بهدف تطوير أداء وإمكانيات الموظفين لزيادة الفاعلية وتحسين النتائج.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

استطاع بنك الأردن – سورية خلال سنوات عمله القصيرة في سورية من الوصول إلى 14 فرع موزعة في 7 محافظات، بالإضافة إلى 5 مراكز لتنمية الأعمال، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في شهر 2016/9 بعد اكتمال عملية تجهيز الفرع حيث باشر الفرع أعماله بتاريخ 2016/9/8، مع استمرار إغلاق 3 فروع بشكل مؤقت بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها هذه المناطق، وهذه الفروع هي فرع صحنايا تم إغلاقه بتاريخ 2013/2/4 وفرع الحمدانية تم إغلاقه بتاريخ 2012/7/29 وفرع حرمتا تم إغلاقه بتاريخ 2012/10/8.

ومن المخطط بعام 2017 إعادة افتتاح فرع صحنايا حيث يتم حاليا دراسة إعادة الافتتاح بسبب التحسن النسبي بالظروف الامنية بالمنطقة.

وبالنسبة لمراكز تنمية الأعمال، فقد تم دمج مركزي دمشق وريف دمشق ضمن مركز واحد، فيما تم توقف مركز تنمية أعمال الشمال والوسط، واستمر مركز تنمية أعمال الساحل بالقيام بمهامه.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2016 والمتواجدة ضمن فروع بنك الأردن– سورية 15 جهاز ، موزعة ضمن 14 فرع، حيث تم تركيب صراف فرع السويداء و إدخاله بالعمل بشهر 2016/9، إلا أنه تم إيقاف أجهزة الصراف الآلي في الفروع التي تم إغلاقها، ليصبح عدد الصرافات الآلية العاملة 12 جهاز صراف آلي، و في حال اعادة افتتاح فرع صحنايا المتوقع في بداية عام 2017 سيصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 16 جهاز صراف آلي منها 13 جهاز عامل.

دور البنك في خدمة المجتمع المحلي

قام بنك الأردن – سورية بالمشاركة في" فعالية ذهب 2 " التي تقيمها مبادرة خبرات سورية المتميزة بمعرض فرص العمل المتنوع الهادفة لخلق بدايات المستقبل للشباب السوري بدءاً من اكتساب الخبرات العملية وصولاً لتأمين وظيفة تناسب الشهادة العلمية وقد حملت الفعالية شعار "شبابنا كنز" وذلك في شهر كانون الأول من عام 2016 في قاعة رضا سعيد، وبمشاركة عدد من الشركات الخاصة والجهات الإعلامية ومراكز ومعاهد التدريب والجمعيات والمبادرات المختلفة.

وأتت مشاركة بنك الأردن – سورية في هذا الفعالية رغبة منه بمنح الشباب فرص عمل وخبرات جديدة في المجال المصرفي ولتعريفهم عن مجالات البنك ولرفد كوادر جديدة وتدريبها لتدخل السوق المصرفي.

كما استمر البنك بمتابعة برنامج تدريب طلاب الجامعات في البنك من ذوي الاختصاص في المجالات الحاسوبية والمصرفية، وبما لا يتعارض مع سرية العمل المصرفي، وفق اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجامعات الحكومية.

رابعاً- محور الموارد البشرية

نظراً لمعدل الدوران الكبير خلال عام 2016 استطاع البنك تأمين البدلاء إما من داخل البنك عن طريق النقل والانتداب أو عن طريق استقطاب موظفين جدد وتدريبهم و تأهيل لاستلام مهام عملهم.

كما تم اعتماد نظام جديد للدرجات مرتبط بسلم رواتب، و اعتماد آلية جديدة لتقييم أداء الموظفين بناءً على الأهداف الموضوعة ببداية السنة وربط النتائج بالمكافآت والزيادات السنوية بما يضمن الموضوعية و عدم الانحياز .

و لأن الكادر البشري هو أساس نجاح كل مؤسسة تم إخضاع الموظفين إلى دورات تدريبية مدروسة حسب حاجة كل دائرة بالإضافة إلى إخضاع الموظفين الجدد إلى برنامج تدريبي يتم عرض أساسيات عمل البنك بما فيها مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

واستكمالاً لأعمال تطوير وتوسع البنك تم تأمين الموظفين اللازمين لانطلاق أعمال الفرع الجديد في محافظة السويداء وتأمين تدريبهم وتأهيلهم لاستلام مهامهم.

كما قامت دائرة الموارد البشرية بتعديل النظام الداخلي للبنك والحصول على كافة الموافقات اللازمة، وتم متابعة خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف بما يضمن استمرار العمل.

وتم اعتماد نظام جديد للدرجات وسلم للرواتب والزيادات، وتحديد آليات عمل محددة لمنح الزيادات والمكافآت على أسس علمية ومنهجية واضحة، بناء على نتائج تقييم الأداء، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الرواتب بما يتناسب مع السوق والتضخم، وذلك لضمان توزيع الزيادات أو التعويضات بشكل ملائم، وتحفيز الموظفين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم للوظائف الأعلى وتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الكفاءة والإنتاجية، وتحديد المسار الوظيفي والمحافظة على الموظفين الأكفاء، لتحفيز الأداء المتميز ، وتخفيض معدل دوران الموظفين، بهدف استمرار تطوير أعمال البنك وفق أفضل الممارسات المصرفية، للوصول لتقديم الخدمة المتميزة لعملاء البنك، وتحقيق أفضل النتائج.

وقامت دائرة الموارد البشرية بإعداد آلية لمراقبة حسابات الموظفين بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسعت الدائرة لتوفير الكادر البشري اللازم لضمان استمرار العمل، وتوظيف القوة البشرية المتوفرة في البنك بالشكل الأمثل، حسب مقتضيات ومتطلبات العمل، حيث تم زيادة عدد الموظفين من 20 موظف في نهاية عام 2015، إلى 218 موظف في نهاية عام 2016.

عدد موظفي بنك الأردن- سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2016

البيان	العدد
ماجستير	12
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	145
دبلوم	32
ثانوية عامة	10
دون الثانوية	18
المجموع	218

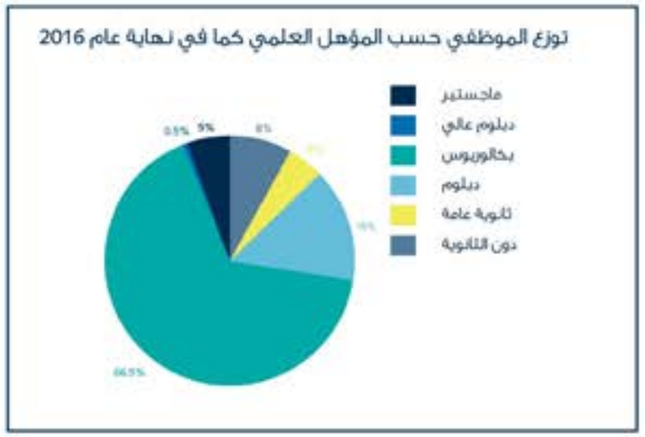

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2016

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الإدارة العامة والمراكز	132	فرع البارون / حلب	4
فرع شارع بغداد	10	فرع العزيزية / حلب	4
فرع أبورمانة	13	فرع اللاذقية	12
فرع العباسيين	8	فرع حمص	6
فرع جرمانا	5	فرع طرطوس	8
فرع شارع الفيصل / حلب	7	فرع السويداء	9
المجموع	218		

وتم القيام بدورات داخلية وخارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية، كما تم المشاركة بندوات وورشات عمل، وفيما يلي تفاصيلها:

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
دورات خارجية	18	31	نيوهورايزن – مركز التنمية للتعليم والتطوير – مركز الأعمال والمؤسسات السوري (skills) – مركز التدريب و التأهيل المصرفي – مركز أسس – اتحاد المصارف العربية
دورات داخلية	3	80	بنك الأردن – سورية
ندوات و ورش عمل	2	3	غرفة تجارة دمشق
المجموع	23	114	

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2016

أولاً: الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 26% في عام 2016، حيث بلغت قيمتها 29.6 مليار ليرة سورية، وكانت في عام 2015 بقيمة 23.5 مليار ليرة سورية، حيث ازدادت الأرصدة النقدية بقيمة 3 مليار ليرة سورية، وبنسبة 25% عن عام 2015.

عناصر الموجودات				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	15,288,684	12,275,013	3,013,672	%25
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10,603,939	7,331,948	3,271,991	%45
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,241,061	1,222,664	18,397	%1.5
موجودات أخرى	2,466,797	2,710,682	243,885-	%9-
مجموع الموجودات	29,600,482	23,540,309	6,060,173	%26

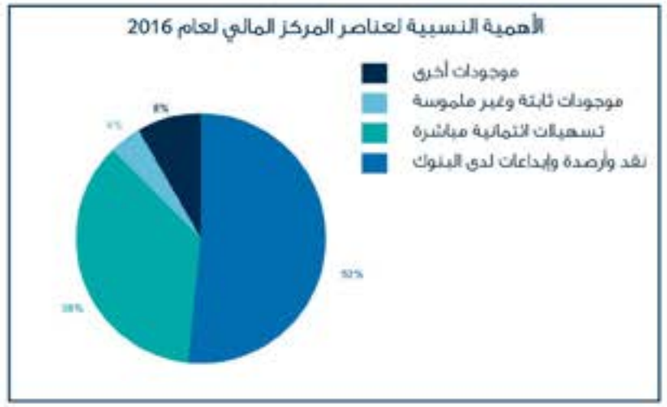

• التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن – سورية وعند بداية الأزمة بإتباع سياسة ائتمانية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه أزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام 2015، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية عن عام 2015، أما تسهيلات قطاع الشركات حقق ارتفاع بنسبة 65% بمبلغ 4.4 مليار ليرة سورية عن عام 2015، وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 59%، وبقيمة 4.2 مليار ليرة سورية وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 3.3 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 1.9 مليار ليرة) وارتفاع سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
تسهيلات الأفراد	56,522	51,265	5,257	%10
القروض العقارية	312,036	486,766	- 174,730	%36-
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	10,235,381	6,793,918	3,441,463	%51
مجموع التسهيلات المباشرة	10,603,939	7,331,949	3,271,990	%45

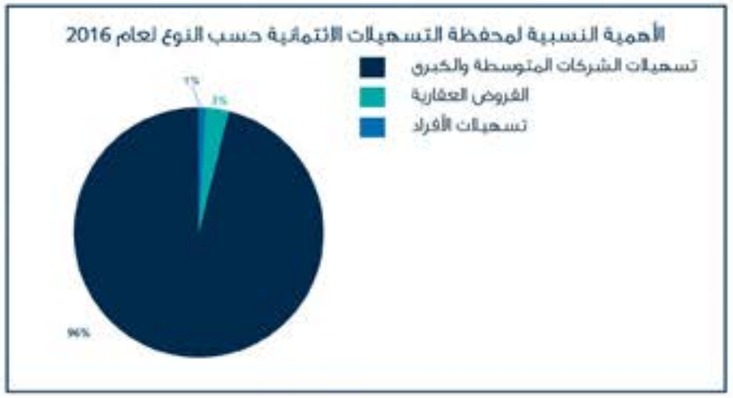

ثانياً: المطلوبات وحقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين بمقدار صافي الربح بعد الضريبة والمخصصات والبالغ 4.7 مليار ليرة سورية، ليزداد من 4.9 مليار ليرة سورية عام 2015 إلى 9.67 مليار ليرة سورية عام 2016.

المطلوبات وحقوق الملكية				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
ودائع العملاء	10,590,969	9,581,430	1,009,539	%11
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,473,521	8,129,551	343,970	%4
تأمينات نقدية	321,424	312,405	9,020	%3
مخصصات أخرى	125,328	113,290	12,038	%11
مطلوبات أخرى	418,976	412,399	6,577	%2
حقوق الملكية – مساهمي البنك	9,670,263	4,991,234	4,679,030	%94
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**29,600,482**	**23,540,309**	**6,060,173**	**%26**

• ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة سورية، وبنسبة 10% عن العام 2015 لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016.

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب				
(المبالغ بالاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
حسابات جارية	3,650,913	3,123,392	527,521	%17
ودائع لأجل	6,085,285	5,702,597	382,688	%7
ودائع التوفير	854,771	755,440	99,331	%13
المجموع	**10,590,969**	**9,581,430**	**1,009,539**	**%11**

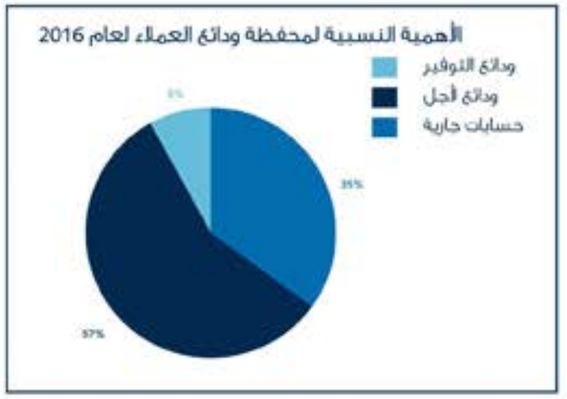

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي							
(المبالغ بالاف الليرات السورية)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10,603,939	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	10,590,969	9,581,430	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	29,600,482	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067

السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم:			
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك (بمليين الليرات السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بمليين الليرات السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
2009	2,842	(193.7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	124.75
2014	2,210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98
2016	9,670	5,141	108

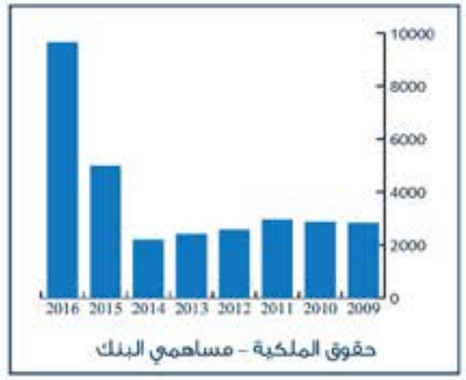

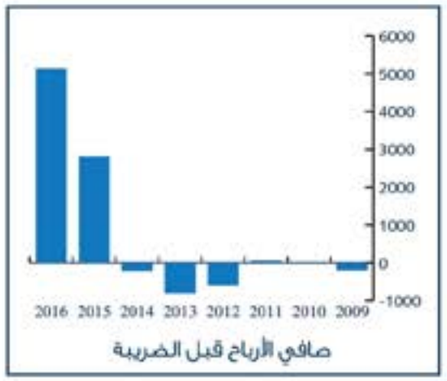

ثالثاً : نتائج أعمال البنك

– الإيرادات والعمولات

بلغ صافي الربح 4.7 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2016 مقابل ربح بقيمة 2.78 مليون ليرة سورية نهاية عام 2015 بزيادة في الأرباح بقيمة 1.9 مليار ليرة سورية، وذلك بسبب ارتفاع الدخل التشغيلي بمقدار 2.25 مليار ليرة سورية حيث بلغ 5.97 مليار ليرة في عام 2016، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيراد من الفوائد المقبوضة نتيجة لسياسة منح التسهيلات الائتمانية وجدولة عدد كبير من العملاء.

تطور الإيرادات				
(المبالغ بالاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
الفوائد المقبوضة	2,014,961	776,672	1,238,289	%159
العمولات المقبوضة	145,106	111,736	33,370	%30
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	56,214	64,787	-8,573	%13-
المجموع	**2,216,280**	**953,195**	**1,263,085**	%133

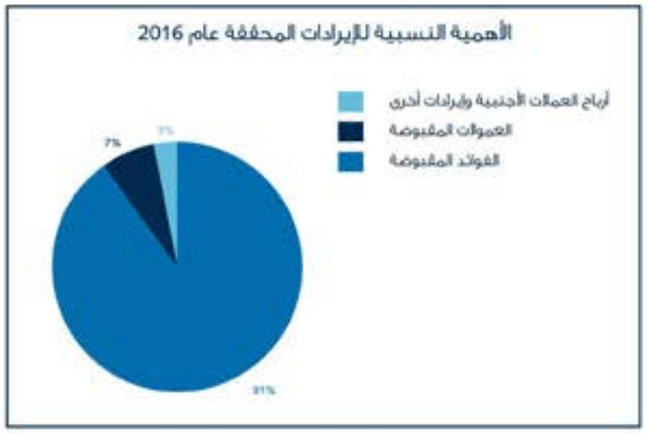

– المصروفات والمخصصات

انخفضت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 834 مليون ليرة سورية نهاية عام 2016 بمبلغ انخفاض وقدره 70 مليون ليرة سورية وبنسبة انخفاض 8% عن عام 2015 الذي سجل رقماً وقدره 904 مليون ليرة سورية، ويعود سبب الانخفاض الواضح في النفقات التشغيلية إلى انخفاض مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من 271.5 مليون عام 2015 إلى صفر عام 2016 نتيجة سداد وجدولة بعض العملاء المتعثرين في عام 2016.

تطور المصاريف والمخصصات				
(المبالغ بالاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	0	271,581	271,581-	%100-
مخصصات متنوعة	11,600	34,964	23,364-	%67-
نفقات الموظفين	367,362	252,161	115,201	%46
مصاريف أخرى	357,373	235,530	121,843	%52
الاستهلاكات والإطفاءات	97,683	109,763	12,080-	%11-
المجموع	**834,017**	**904,002**	**69,985-**	**%8-**

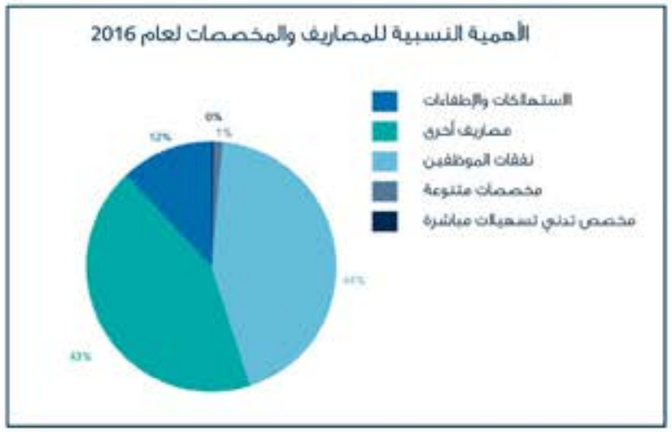

رابعا: كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن– سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 74% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت25% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 44.56% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً: النسب المالية للسنوات (2011 – 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016)

السنة المالية	2016	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%63.83	%77.22	%8.9-	%6.83-	%13.88-	%3.51
العائد على رأس المال	%155.97	%92.69	%6.9-	%5.51-	%12.00-	%3.47
العائد على متوسط الموجودات	%17.61	%13.79	%1.2-	%0.91-	%2.10-	%0.59
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%7.58	%3.85	%2.82	%4.12	%6.63	%6.01
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%2.99	%3.64	%4.20-	%4.27	%5.8	%4.13
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.58	%0.22	%1.44-	%0.15-	%1.72	%1.75
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%81.59	%63.94	%61.02	%56.7	%37.5	%29.2
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	%34.82	%54.28	%72.52	%60.3	%37.4	%7.4
نسبة كفاية رأس المال	%44.56	%30.14	%17.28	%19.3	%26.5	%30.1
نسبة السيولة القانونية	%74	%66	%63	%57	%47	%35

المؤشرات المالية للسنوات (2011 -2012- 2013 – 2014 – 2015 – 2016)

السنة المالية (المبالغ بالمليارات الليرات السورية)	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	29,600	23,540	16.784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	10,603	7,331	4.418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	19,064	17,791	13.910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية – مساهمي البنك	9,670	4,991	2.210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة	5,141	2,810	207-	803-	600-	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية

بعد أن تم تحقيق أهداف خطة الإدارة بالأهداف MBO's التي تم وضعها لعامي 2015 – 2016، وتم تحقيق نتائج طيبة تمثلت في تحقيق أرباح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية عن عام 2016، واستناداً إلى التطورات الإيجابية التي خلقتها حالة التكيف مع الأزمة الراهنة للاقتصاد السوري.

سيتم في عام 2017 الاستمرار بنفس النهج السابق بحيث يتم الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية، لتحقيق العوائد المرجوة للبنك، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للسوق السورية، وبموازاة ذلك الاستمرار بتكثيف الجهود لتحصيل الديون ومتابعة العملاء، إضافة لإعادة افتتاح بعض الفروع المغلقة مثل مركز العمليات في أوستراد صحنايا وفرع صحنايا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية في المنطقة وتخفيض الكلف التي رافقت الانتقال إلى مقرات مؤقتة في مناطق أكثر أمناً، مع الاستمرار بالحفاظ على نسب سيولة آمنة، والتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل مع توسيع قاعدة المودعين، والحفاظ على البيانات بشكل آمن، وتأمين استمرارية عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بتطوير الكادر البشري، بالإضافة للاستفادة من الدراسات السابقة بخصوص تغير حاجات العملاء المصرفية حسب المرحلة الراهنة، بهدف تقديم خدمات مصرفية إضافية مثل الخدمات الإلكترونية، وإطلاق الموقع الإلكتروني الذي تم تحديثه بشكل كامل في عام 2016، والذي يناسب حاجة العملاء وتطلعاتهم.

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي:

أولاً– محور العمليات والتنظيم

- إعادة تأهيل مبنى الإدارة العامة في صحنايا وتجهيزه للعمل بالشكل الأمثل، مع دراسة إعادة افتتاح فرع صحنايا.
- إنجاز مشروع الارشفة الالكترونية لملفات حسابات العملاء بشكل كامل.
- البدء بتنفيذ مشروع الأرشفة الالكترونية للعمليات التجارية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وحدة التحقق لمراقبة حركات العملاء والتزام الفروع بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تقوم الوحدة بمهامها مركزياً وميدانياً ضمن الفروع.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها ومتابعة الالتزام بها وتطوير الطرق والآليات الخاصة بذلك إضافة إلى تلبية متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، وكافة التعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.
- متابعة تطبيق اتفاقية بازل II والتأكد من التزام المصرف بكافة متطلبات الجهات الرقابية بشكل ربعي.
- رفع مستوى تقيم (الفروع الدوائر) ليصبح A، والاستمرار بمتابعة الدوائر الغير مطبق عليها برنامج Care.
- زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أحدث الممارسات والمعايير ، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل بما يقلل من حجم المخاطر .
- متابعة التحديث على الأوصاف الوظيفية والهياكل التنظيمية الداخلية حسب الحاجة ومتطلبات المرحلة.
- تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها وفق أفضل الممارسات، ومتابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- متابعة إعداد ملفات المخاطر الخاصة بمختلف وحدات المصرف.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.
- متابعة العمل على أرشفة حوافظ البنك، بما يحقق سهولة الوصول للبيانات المطلوبة .

وفيما يتعلق بالنظم والبرمجيات، سيتم التركيز على ما يلي :

- البدء بالمرحلة التجريبية لتشغيل نظام البنك الالكتروني E-Banking شاملاً خدمات (الرسائل القصيرة SMS Banking – الخليوي Mobile Banking – الأنترنت Internet Banking).
- تطبيق نظام Oracle HRM لإدارة الموارد البشرية.
- إطلاق موقع بنك الأردن– سورية الإلكتروني، بعد أن تم العمل على تحديثه في عام 2016 حسب متطلبات العملاء.
- إجراء اختبارات اختراق أنظمة البنك (الداخلية والخارجية).
- تطوير نظام المراقبة بالكاميرات في جميع فروع بنك الأردن سورية بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي و القرار 1150.
- تطوير مخدمات النظام البنكي بما ينسجم مع ضغط العمل على النظام.
- تطبيق نظام مراقبة البيئة التشغيلية في غرف المخدمات في مقرات البنك لضمان التشغيل المستمر.
- دراسة تطبيقات حاسوبية جديدة تؤمن استمرارية واستقرار عمل الأنظمة الحاسوبية المختلفة في البنك

ثانياً– المحور المالي

- الاستمرار بالتوسع بمنح التسهيلات الائتمانية بضوابط ومعايير محددة، تتناسب مع المرحلة الحالية واحتياجات العملاء، وتحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية.
- الاستمرار بتحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العمولات في السوق وللتكلفة التي يتحملها المصرف ومنافسة للمصارف الاخرى.
- العمل على جدولة بعض الحسابات المتعثرة والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل إصدار الكفالات المحلية، للحصول على العمولات اللازمة لزيادة الإيرادات.
- زيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات
- الحفاظ على نسب سيولة آمنة، توافق النسب المحددة من قبل المصرف المركزي كحد أدنى، وتوجهاتنا بحيث لا تقل عن 50% لكافة العملات، و25% لليرة السورية.
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8%.
- الحفاظ على نسبة ودائع العملاء إلى التسهيلات بما لا يقل عن 78%، والتركيز على زيادة حجم الودائع لأجل بالليرة السورية.
- الاستمرار بضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات بسبب تأثير تغير أسعار الصرف.

- تحقيق نمو في ودائع العملاء بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين، مع الاستمرار بعدم التوسع في الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، لارتفاع تكلفتها وانخفاض فرص توظيفها.
- تخفيض كلفة الأموال على الودائع، مع الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية.

ثالثاً– محور السوق والعملاء

- تطوير عمل الوحدة الخاصة بتلقي شكاوى العملاء لزيادة كفاءة أداء مهامها، وزيادة رضا العملاء.
- زيادة حجم الودائع المستقطبة بالليرة السورية وبالكلفة الأقل بما يتناسب واحتياجات البنك.
- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك، وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- تكثيف جهود المتابعة للحسابات الموضوعة تحت التسديد، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك بأقصر وقت.
- اعادة افتتاح فرع صحنايا، لتوسيع شبكة الفروع، ودعم أعمال البنك من ناحية الودائع والتسهيلات الائتمانية.
- التواصل الدائم مع العملاء لتحديث بياناتهم.
- تحقيق نمو في الودائع بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية من خلال توسيع قاعدة المودعين
- الاستمرار بمنح التسهيلات االئتمانية لعملاء مراكز تنمية أعمال الشركات القائمين والملتزمين بسداد التزاماتهم لدينا وتحقيق نمو بمبلغ 3 مليار ليرة سورية، وذلك بضمانات عقارية لقطاعات محددة ووفق شروط وضوابط محددة.

رابعاً– محور الموارد البشرية

- تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracl) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد
البشرية و تنميتها.
- إعادة هيكلة دائرة الموارد البشرية بحيث يتم فصل المهام وإحداث أقسام بما يضمن حسن سير العمل.
- إعداد خطة تدريب لعام 2017 على مستوى البنك وتطبيقها والعمل بالتوازي مع الخطة الاستراتيجية للبنك.
- إعداد ملف بالمؤهلات التي تتطلبها كل وظيفة.
- الاعتماد على خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف، وتأهيل الموظف البديل لشغل المنصب، بحيث تضمن الخطة عدم توقف سلسلة الأعمال في البنك، عند الغياب المفاجئ لبعض الموظفين بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، لتلافي توقف الأعمال.
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة، وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف وإعداد سياسة الترفيع الدوري، بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- وضع آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر ، والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي سواء من خلال توسيع حجم ونطاق الوظيفة أو الترقيات الإدارية (التطور الأفقي والرأسي) والترفيعات الدورية .
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها ومتابعة مدى التزام البنك بتطبيقها ومتابعة إصدار بطاقات العمل للموظفين الأجانب.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن–سورية، في ظل الظروف الأمنية التي تشهدها سورية.

الحوكمة

يولي بنك الأردن– سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي:

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي:
   - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
   - إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
   - إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
   - دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
   - التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
   - التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (5) اجتماعات خلال عام 2015.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحات رقم (121–122–123–124–125) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (132)

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر ، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد نقولا يوسف البهو	عضو (تقدم باستقالته بتاريخ 2016/12/21)
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (5) اجتماعات خلال عام 2016 حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي 5 مرات خلال 2016.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة.

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2015، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2015 لأسباب تتعلق بمكان إنعقاد اللجنة خارج الأراضي السورية، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام 2015 .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي:

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.

2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
   - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
   - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
   - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
   - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
   - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
   - عدم إفشاء أسرار البنك.
   - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
   - النقد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
   - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان	رئيساً
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2016، وتم الاجتماع 4 مرات مع السيد مدير المخاطر.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيد محمد مرهف الأخرس	عضو
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد أسامة سميح السكري	عضو

هذا واجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال عام 2016.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك لحصول على موافقة مجلس الإدارة.

وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيد شاكر توفيق فاخوري أمين سر للمجلس اعتباراً من 2010/7/25، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي:

1 - التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.

8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرار حدوثها.
13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
- الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
- الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
  - نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
  - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
  - نظام التدقيق.
  - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
  - الكفاءة المهنية.
  - مجال التدقيق.
  - إجراءات التدقيق الداخلي.
  - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
  - لجنة التدقيق الداخلي.
  - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا وسيقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2 - التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3 - إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (74 - 93 - 100 - 106 - 107 - 253 390/م ن/ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4 - الامتثال

لدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6 - السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحوكمة لبنك الأردن– سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمسائلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر ،خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.
وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.

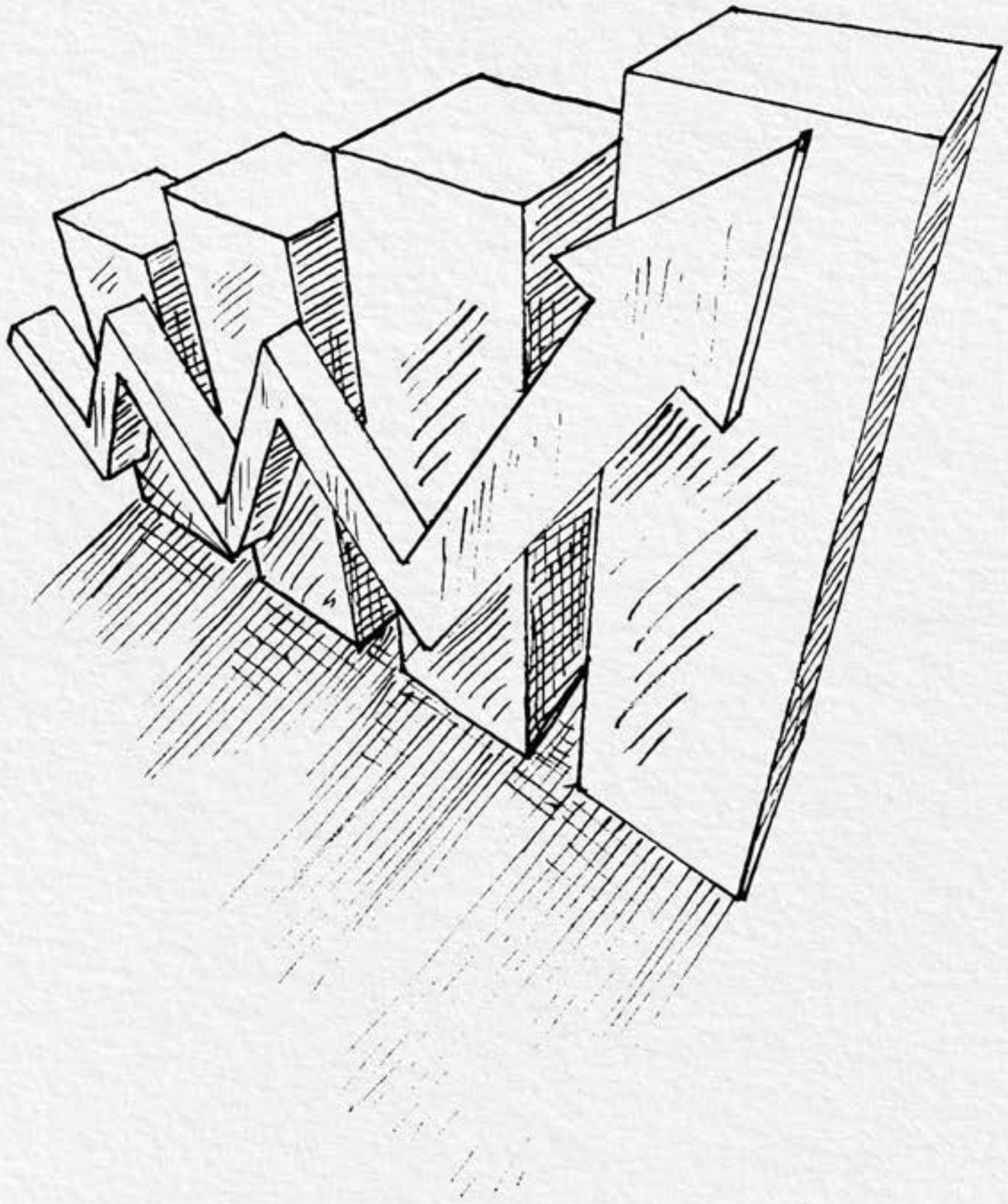

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الدخل

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
دمشق – سورية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الأردن – سورية ش.م.م.عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وكل من بيانات الدخل، الدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

تستند الإدارة على احكام وتقديرات هامة عند احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية.

بسبب أهمية هذه التقديرات وحجم محفظة التسهيلات الائتمانية، تم اعتبار تدقيق مخصص تدني التسهيلات كأحد الأمور الهامة.

كما جاء في الإيضاح رقم ٧، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، مبلغ ١٠,٦٠٣,٩٣٨,٩٢٣ ليرة سورية أي ما يعادل ٣٦% من إجمالي موجودات المصرف. وبلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة مبلغ ٤,٥٢٣,١٣٦,٨٠٦ ليرة سورية أي ما يعادل حوالي ٢٨% من إجمالي محفظة التسهيلات.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- اختبار أهم إجراءات الضبط الداخلي على عمليات تصنيف الديون واحتساب مخصص تدني التسهيلات، وذلك من خلال التأكد من تصميم وتطبيق هذه الإجراءات ومدى فعاليتها بالإضافة إلى إجراء فحوصات جوهرية على تصنيف الديون والتأكد من أعمارها.
- إعادة احتساب مخصص التسهيلات الائتمانية على الديون غير الممنوحة وذلك حسب القوانين المصرفية النافذة.
- بالنسبة لاحتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة، قمنا باختبار الضوابط على مدى ملائمة المنهج والنماذج المستخدمة لاحتساب المصروف وعملية تحديد الافتراضات الرئيسية والتعرف على التسهيلات الائتمانية التي ينبغي إدراجها ضمن الاحتساب.

مخصص تدني الأصول الضريبية المؤجلة

إن الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بالخسائر الضريبية للمصرف يسمح بها فقط في حال توقع المصرف تحقيق أرباح في السنوات الخمس التالية كافية لتغطية هذه الخسائر الضريبية. إن توقع تحقيق أرباح خلال السنوات الخمس التالية لتحقق الخسائر الضريبية يعتمد على أحكام وتقديرات هامة من قبل الإدارة. بسبب أهمية هذه التقديرات، تم اعتبار تدقيق الأصول الضريبية المؤجلة كأحد الأمور الهامة.

لتدقيق مخصص تدني الأصول الضريبية المؤجلة قمنا بتقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بالأرباح المتوقعة للسنوات الخمس القادمة عن طريق تحدي الإفتراضات الأساسية والأقتصادية للإدارة، التركيز على البنود التي لها تأثير على أرباح المصرف المتوقعة، على سبيل المثال: أسعار الفوائد، القروض المتوقع منحها في السنوات التالية والأوضاع الاقتصادية للبلد. كما قمنا بتقييم دقة التقديرات السابقة للإدارة فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية.

فروقات أسعار صرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها الى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة اعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي الى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في البنك مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
  - اعتماد أسعار الصرف المناسبة
  - دقة عملية التحويل الى عملة إعداد البيانات المالية
  - قيد فروقات الصرف الى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

اسم الزميل : مصطفى عوني زكية رقم الترخيص / 11/4 /

رقم ٤٠٨٦

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا و لا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها . تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو ان هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية .

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيث ينطبق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المصرف أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك إصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وفي نطاق القوانين المصرفية المرعية الإجراء، سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجتمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك التصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما يتسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- بتقييم العرض الإجمالي بنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بتأثيرها على استقلاليتنا بشكل معقول وإجراءات الحماية ذات الصلة، حيث ينطبق.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تدقيقنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم عرض أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها بشكل معقول أن تفوق منفعتها المصلحة العامة.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق – سورية
٢٧ نيسان ٢٠١٧

المحاسب القانوني

مصطفى عوني زكية

مصطفى عوني زكية
MUSTAFA AWNI ZAKIEH
محاسب قانوني
CHARTERED ACCOUNTANT
No. 4/11 SYRIA

بيان الوضع المالي

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ل.س	
		كما في 31 كانون الأول	
		2016	2015
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	5	5.278.935.903	3.415.250.591
أرصدة لدى مصارف	6	10.009.748.541	8.859.762.324
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	10.603.938.923	7.331.948.812
موجودات ثابتة ملموسة	8	1.231.386.103	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	9	9.675.342	12.152.361
موجودات ضريبية مؤجلة	10	488.882.753	904.268.704
موجودات أخرى	11	225.539.241	612.829.056
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1.752.375.312	1.193.584.618
مجموع الموجودات		**29.600.482.118**	**23.540.309.025**
المطلوبات:			
ودائع مصارف	13	8.473.521.286	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	14	10.590.968.665	9.581.429.749
تأمينات نقدية	15	321.424.298	312.404.795
مخصصات متنوعة	16	125.328.227	113.290.259
مطلوبات أخرى	17	418.976.458	412.399.245
مجموع المطلوبات		**19.930.218.934**	**18.549.075.411**
حقوق الملكية:			
رأس المال المكتتب به و المدفوع	18	3.000.000.000	3.000.000.000
احتياطي قانوني	19	64.961.831	6.668.407
احتياطي خاص	19	64.961.831	6.668.407
احتياطي عام مخاطر التمويل	20	32.337.109	32.337.109
أرباح مدورة غير محققة	21	11.835.765.326	7.277.860.575
خسائر متراكمة محققة		(5.327.762.913)	(5.332.300.884)
مجموع حقوق الملكية		**9.670.263.184**	**4.991.233.614**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**29.600.482.118**	**23.540.309.025**

السيد شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

السيد جواد الحلبوني
المدير العام

السيد باسل ابراهيم
المراقب المصرفي

بيان الدخـل

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ل.س	
		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2016	2015
الفوائد الدائنة	22	2.014.960.688	776.672.425
الفوائد المدينة	23	(796.595.327)	(732.988.860)
صافي أرباح الفوائد		1.218.365.361	43.683.565
رسوم وعمولات دائنة	24	145.105.782	111.736.230
رسوم وعمولات مدينة	25	(2.733.746)	(1.994.158)
صافي إيرادات الرسوم و العمولات		142.372.036	109.742.072
صافي أرباح الفوائد، الرسوم والعمولات		1.360.737.397	153.425.637
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		25.765.579	29.308.638
أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	21	4.557.904.751	3.496.713.187
إيرادات تشغيلية أخرى	26	30.448.418	35.479.239
إجمالي الدخل التشغيلي		**5.974.856.145**	**3.714.926.701**
نفقات الموظفين	27	(367.362.182)	(252.161.434)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	(95.205.556)	(106.865.236)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	(2.477.019)	(2.898.678)
مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	28	-	(271.581.346)
صافي مخصصات متنوعة	16	(11.599.539)	(34.964.140)
مصاريف تشغيلية أخرى	29	(357.372.860)	(235.530.786)
إجمالي النفقات التشغيلية		**(834.017.156)**	**(904.001.620)**
أرباح السنة قبل الضريبة		5.140.838.989	2.810.925.081
ضريبة الدخل	10	(461.809.420)	(30.200.028)
أرباح السنة بعد الضريبة	30	4.679.029.569	2.780.725.053
حصة السهم من ربح السنة الأساسية والمخففة	30	155.97	92.69

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	ل.س	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
أرباح السنة	4.679.029.569	2.780.725.053
الدخل الشامل للسنة	4.679.029.569	2.780.725.053

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)								
البيان	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	(خسائر) / أرباح السنة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(4.616.312.750)	3.781.147.388	2.210.508.561
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	2.780.725.053	-	-	2.780.725.053
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	(2.780.725.053)	(715.988.134)	3.496.713.187	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(5.332.300.884)	7.277.860.575	4.991.233.614
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(5.332.300.884)	7.277.860.575	4.991.233.614
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	4.679.029.569	-	-	4.679.029.569
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	(4.679.029.569)	4.537.971	4.557.904.751	(116.586.847)
تخصيص احتياطي	-	58.293.424	58.293.424	-	-	-	-	116.586.848
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	3.000.000.000	64.961.831	64.961.831	32.337.109	-	(5.327.762.913)	11.835.765.326	9.670.263.184

بيان التدفقات النقدية

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ل.س للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	2015
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:			
ربح السنة قبل الضريبة		5.140.838.989	2.810.925.081
تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	95.205.556	106.865.236
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	2.477.019	2.898.678
مصروف مخصصات متنوعة	16	11.599.539	34.964.140
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – المباشرة	28.7	(438.429)	271.596.345
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية - غير المباشرة	28.16	438.429	(14.999)
أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية		(2.708.749)	(1.258.688)
خسائر إتلاف موجودات ثابتة مادية		31.494	86.927
الربح قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية		**5.247.443.848**	**3.226.062.720**
التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية			
(الزيادة) / النقص في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(1.637.188)	75.415.643
الزيادة في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(3.271.551.682)	(3.185.453.351)
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى		387.289.815	(253.358.424)
الزيادة في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		-	1.500.000.000
الزيادة / (النقص) في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية		1.009.538.916	(2.026.461.186)
الزيادة في تأمينات نقدية		9.019.503	130.116.642
الزيادة / (النقص) في مطلوبات أخرى		6.577.213	(70.958.983)
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية قبل الضرائب		3.386.680.425	(604.636.939)
ضرائب دخل مسددة		(46.423.469)	-
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية		**3.340.256.956**	**(604.636.939)**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(113.401.844)	(25.665.363)
شراء موجودات غير ملموسة		-	(3.988.649)
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		**(113.401.844)**	**(29.654.012)**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(558.790.694)	(428.690.571)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يوازي النقد		2.668.064.418	(1.062.981.522)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	31	5.118.219.642	6.181.201.164
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	31	7.786.284.060	5.118.219.642
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		2.001.365.534	754.574.249
فوائد مدفوعة		(856.937.011)	(687.342.455)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

1. معلومات عامة

بنك الأردن – سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق- شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك ثلاثة فروع مغلقة ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي. مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية. أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا – الحمدانية بحلب – حرستا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

وافق رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 26 نيسان 2017 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بموجب التفويض الممنوح له من قبل مجلس الإدارة في اجتماع الجلسة الأولى للعام 1 المنعقدة بتاريخ 21 كانون الثاني 2017.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ . معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على البيانات المالية:

تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد البيانات المالية للمصرف، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ كما في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض البيانات المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الترتيبات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): البيانات المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة والمتعلقة بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012 – 2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم المصرف بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28).	التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2018. أما التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2017.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): ضرائب الدخل والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.	1 كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7): بيان التدفقات النقدية المتعلقة باضافة إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية .	1 كانون الثاني 2017
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): العمليات المجراة بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة. يتناول التفسير العمليات المجراة بالعملات الأجنبية أو أجزاء من عمليات، حيث: • يوجد ثمن معنون بعملة أجنبية • تعترف المنشأة بأصل مدفوع مقدماً أو بمطلوب إيرادات مؤجلة متعلق بذلك الثمن قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف، و • الأصل المدفوع مقدماً أو مطلوب الإيرادات المؤجلة هو أصل أو مطلوب غير نقدي.	1 كانون الثاني 2018

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2): الدفع على أساس السهم والمتعلقة بالتصنيف والقياس لعمليات الدفع على أساس السهم.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): عقود التأمين والمتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين الجديد.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) : الاستثمارات العقارية حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتنص على ان المنشأة تقوم بتحويل أي عقار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك دليل على التغير في الاستخدام. يحدث التغير في الاستخدام عندما تتوافق أو عند توقف توافق العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يشكل التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية، الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط.	1 كانون الثاني 2018
كما تم إصدار نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة.	
إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلّت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:	
التصنيف والقياس: تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.	

التدني: قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. **إلغاء الاعتراف:** تم إتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	1 كانون الثاني 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15). ويرتكز المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: • الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. • الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. • الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. • الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. • الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.	1 كانون الثاني 2019
وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية. التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء المتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، اعتبارات الموكل مقابل الوكيل ، والتراخيص) ولتوفير انتقال مريح للعقود المعدلة والعقود المكتملة. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهري عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم (17). التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

نتوقع إدارة المصرف أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد البيانات المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في البيانات المالية للمصرف خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمصرف وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على البيانات المالية للمصرف.

3 - السياسات المحاسبية الهامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مندرجة أدناه :

(أ) العملات الاجنبية:

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة اعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي حيث بلغت 517.43 ليرة سورية للدولار الأمريكي و 541.18 لليورو كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 336.65 ليرة سورية للدولار الأمريكي و367.94 لليورو كما في 31 كانون الأول 2015). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل ارصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيد في بيان الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف والغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للاداة.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. إما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. اذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. اذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن بيان الدخل.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف.

يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة واطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن بيان الدخل.

(ج) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعا لتصنيفها إما ك : مستبقاة لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقاة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وان المصرف لديه النية الايجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت.

يتم قياس الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. ان سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع اعد تصنيفها كمستبقاة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم اطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات واعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- ان التحديد يلغي أو يقلّل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافا لذلك ؛ أو
- ان الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعدّل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافا لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الاصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو اصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الاجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. ان خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هـ وبمثابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية:

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الاولي اذا :

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم اداؤها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو اكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة واما ان يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.
يتم قياس القيمة العادلة لأصل والتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها في الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.
يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق بتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط، إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.
حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:
- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول والتزامات متطابقة في أسواق نشطة؛
- المستوى الثاني: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى الأول الذي يتم رصده للأصل والالتزام؛ سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى الثالث: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير منظورة).

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي، نتيجة حصول حدث أو اكثر بعد اجراء القيد الاولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.
تشتمل الادلة الموضوعية على ان أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.
عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.
إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في بيان الدخل. اذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقا من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود إن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعيا على انخفاض القيمة.
بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فان الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في بيان الدخل عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في بيان الدخل. ان أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان الدخل.

(ح) أدوات مالية مشتقة:

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة ويعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في بيان الدخل إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوّطية، وفي هذه الحالة فان توقيت القيد في بيان الدخل يعتمد على طبيعة علاقة التحوّط.

مشتقات مدمجة:

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب بتلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في بيان الدخل.

محاسبة التحوّط:

يحدد المصرف أدوات تحوّطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوّطات القيمة العادلة، أو تحوّطات التدفقات النقدية، أو تحوّطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوّطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوّطات تدفقات نقدية.
عند بداية علاقة التحوّط، يوثّق المصرف العلاقة بين الأداة التحوّطية والبند المتحوّط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوّط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوّط وبشكل مستمر، يوثّق المصرف فيما اذا كانت الأداة التحوّطية المستعملة في علاقة تحوّطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوّط له.

تحوّط القيمة العادلة:

ان التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوّطات قيمة عادلة تقيد حالاً في بيان الدخل، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها. ان التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّط والتغير في البند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوّط له.
تتوقف محاسبة التحوّط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوّط له الناتج عن المخاطر المتحوّط لها يتم إطفاءه في بيان الدخل ابتداءً من ذلك التاريخ.

تحوّط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحوّطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في بيان الدخل.
إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّط له في بيان الدخل، وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوّط له. اما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوّط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقويم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.
تتوقف محاسبة التحوّط عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن اي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل الأخر ومتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في بيان الدخل. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في بيان الدخل.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على أساس الاستحقاق النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أ وعائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف اجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تترتبت لأن مدين معيّن عجز عن اجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة اشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان التمامي).
تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل اجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، ان وجدت.
يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي:

	%
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	15 – 9
أجهزة الحاسب	15
وسائط نقل	15
تحسينات على المأجور	15
ديكور	15

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.
إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة:

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% للفروغ و15% لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة اصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بان تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).
القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة.

يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء للقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤونات اذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وانه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ع) تحقق الايرادات والاعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون 24 لعام 2003.

(ص) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

(ر) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ش) عقود الإيجار:

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

البنك كمستأجر:

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

(ت) تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.

(ث) مقايضة العملات

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل الموحد.

4 - المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة ان تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. ان التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. ان النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم اجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك اذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة اذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير:

ان الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة ادناه.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسهيلات ائتمانية للزبائن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وان العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الاعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على انتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. ان مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة:

عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (و).

يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.

يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور . بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5 - نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
نقد في الخزينة	3.106.486.569	1.200.598.475
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:		
حسابات جارية وتحت الطلب	1.643.570.236	1.687.410.206
احتياطي نقدي إلزامي*	528.879.098	527.241.910
	5.278.935.903	3.415.250.591

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي الزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5 % من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

6 – أرصدة لدى مصارف								
يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع			
	2016	2015	2016	2015	2016	2015		
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
حسابات جارية وتحت الطلب	4.792.525.611	3.170.954.912	588.294.150	1.522.175.110	5.380.819.761	4.693.130.022		
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)	1.293.575.000	1.687.541.702	3.335.353.780	2.479.090.600	4.628.928.780	4.166.632.302		
	6.086.100.611	4.858.496.614	3.923.647.930	4.001.265.710	10.009.748.541	8.859.762.324		

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فوائد 5.380.819.761 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 4.693.130.022 ليرة سورية لعام 2015).

7 – صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي :	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
حسابات جارية مدينة منها:		
حسابات دائنة صدفة مدينة	14.951.241	27.030.746
الشركات الكبرى	336.047.394	366.582.097
الشركات المتوسطة	376.293.783	339.695.572
	727.292.418	733.308.415
قروض وسلف منها:*		
للأفراد	212.609.683	269.595.837
القروض السكنية	451.646.361	559.557.371
الشركات الكبرى	13.188.053.921	9.721.090.865
الشركات المتوسطة	1.279.185.932	1.283.841.464
	15.131.495.897	11.834.085.537
سندات محسومة منها:**		
الشركات الكبرى	12.604.542	35.022.173
الشركات المتوسطة	49.324.473	71.001.596
	61.929.015	106.023.769
	15.920.717.330	12.673.417.721
ينزل:		
فوائد معلقة	(793.641.601)	(905.036.337)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(4.523.136.806)	(4.436.432.572)
	10.603.938.923	7.331.948.812

لايوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.

* سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 1.440.774 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (3.103.919 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).

** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 204.049 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (828.662 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 5.543.617.015 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (6.928.894.044 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) أي ما نسبته 34.82 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (54.67 % للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015)

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 4.749.975.414 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (6.023.857.707 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) أي ما نسبته 31.40 % من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (51.19 % للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 4.127.800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 7.639.300 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 450.000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 11.571 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2015) تم قيده ضمن بند مخصصات متنوعة.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:	2016	2015
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني	55.503.121	49.521.278
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	4.380.929.451	4.099.760.920
إضافات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	65.918.890	43.750.172
مقابل ديون غير منتجة	603.185.028	805.347.526
مؤونات عامة*	1.022.010.631	-
فروقات أسعار الصرف	87.363.785	15.554.029
استردادات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	(39.748.691)	(37.768.329)
مقابل ديون غير منتجة	(1.651.804.287)	(539.733.024)
فروقات أسعار الصرف	(221.122)	-
الرصيد في نهاية السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول	81.673.320	55.503.121
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول	4.441.463.486	4.380.929.451
	4.523.136.806	4.436.432.572

* بموجب اختبارات الجهد التي قام بها المصرف على إجمالي التسهيلات، ارتأى المصرف الاحتفاظ بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية.

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها مبلغ 1.691.774.100 ليرة سورية واحتفظ المصرف بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية في العام 2016. بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ب4) تاريخ 13/11/2012 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قراري مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب4) ورقم (650/م ن/ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و 14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م ن / ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/ م ن / ب 4 والتعميم رقم (1145/م/1) تاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 30 حزيران 2015:

1 – تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م ن/ب4) والمتعلقة بالديون المباشرة فقط بمبلغ 6.304.613 ليرة سورية و 31.300.709 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 و 31 كانون الأول 2015 على التوالي.

2 – بناءً على أحكام القرار (902/م ن/ب4) وتعديلاته بالقرار رقم (1079/م ن/ب4) تم إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة المصرف إلى الاحتفاظ بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية.

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:	2016	2015
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	905.036.337	808.920.871
اضافات خلال السنة	315.062.211	241.883.716
استردادات خلال السنة	(426.456.947)	(145.768.250)
الرصيد في نهاية السنة	793.641.601	905.036.337

8 – موجودات ثابتة ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضـــي	مبانـــي	معـدات وأجهـــزة وأثـاث	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تحسينـات على المأجور	ديكور	المجموع
2016	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	97.274.620	926.462.874	252.328.214	89.748.706	14.539.237	93.314.037	186.279.206	1.659.946.894
إضافات	-	-	53.501.001	11.639.750	-	45.233.695	-	110.374.446
استبعادات	-	-	(1.298.193)	(102.000)	-	-	-	(1.400.193)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	97.274.620	926.462.874	304.531.022	101.286.456	14.539.237	138.547.732	186.279.206	1.768.921.147
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	(107.557.622)	(168.643.107)	(69.563.791)	(13.196.102)	(60.470.098)	(169.337.104)	(588.767.824)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.529.197)	(29.182.917)	(7.513.084)	(1.049.385)	(22.573.276)	(16.357.697)	(95.205.556)
استبعادات	-	-	1.222.949	101.999	-	-	-	1.324.948
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	(126.086.819)	(196.603.075)	(76.974.876)	(14.245.487)	(83.043.374)	(185.694.801)	(682.648.432)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	1.394.352	575.515	1.200.000	-	-	-	3.169.867
إضافات	-	-	3.593.200	2.186.700	-	-	-	5.779.900
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	1.394.352	4.168.715	3.386.700	-	-	-	8.949.767
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	937.934.028	112.096.662	27.698.280	293.750	55.504.358	584.405	1.231.386.103

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل ولا تزال بالخدمة كما يلي:	2016	2015
	ل.س	ل.س
موجودات ثابتة	222.431.760	74.745.743

نتيجة للظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صمدانا-الحمدانية بحلب-حرستا، وذلك بعد مرافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

بحسب المعلومات المتوفرة لدى المصرف لم يلحق الضرر بهذه الفروع ولم يتم التوصل الى نتائج توكد نوع الضرر أوحجمه مع الإشارة إلى أن بوليصة التأمين المستمدرة بهذا الخصوص لاتغطي فرعي حرستا والحمدانية بحلب وتغطي فرع صمدانا المغلق.

إن موجودات الفروع المغلقة هي كالتالي:

	كما في 31 كانـــون الأول 2016		
	التكلفة التاريخية	مجموع الاستهلاك	القيمة الدفترية
موجودات الفروع المغلقة	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	4.901.057	2.993.066	1.907.991
آلات	9.989.035	9.361.570	627.465
كمبيوترات	5.088.313	4.844.309	244.004
ديكور	27.185.186	26.568.547	616.639
المجموع	47.163.591	43.767.492	3.396.099

علماً أنه قد تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة في الفروع المغلقة خلال عام 2016 بمبلغ 4.567.910 ليرة سورية (إيضاح رقم 16).

8 – موجودات ثابتة ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضـــي	مبانـــي	معـدات وأجهـــزة وأثـاث	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تحسينـات على المأجور	ديكور	المجموع
2015	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	97.274.620	926.159.874	240.303.164	80.910.865	14.339.237	93.422.037	184.980.647	1.637.390.444
إضافات	-	303.000	14.323.048	9.867.691	200.000	-	1.298.559	25.992.298
استبعادات	-	-	(2.297.998)	(1.029.850)	-	(108.000)	-	(3.435.848)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	97.274.620	926.462.874	252.328.214	89.748.706	14.539.237	93.314.037	186.279.206	1.659.946.894
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	(89.032.405)	(137.695.071)	(58.065.498)	(11.585.800)	(46.545.671)	(141.689.966)	(484.614.411)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.525.217)	(32.641.011)	(12.491.491)	(1.610.302)	(13.950.077)	(27.647.138)	(106.865.236)
استبعادات	-	-	1.692.976	993.198	-	25.650	-	2.711.824
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	(107.557.622)	(168.643.106)	(69.563.791)	(13.196.102)	(60.470.098)	(169.337.104)	(588.767.823)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	1.394.352	206.665	-	-	-	-	1.601.017
إضافات	-	-	368.850	1.200.000	-	-	-	1.568.850
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	1.394.352	575.515	1.200.000	-	-	-	3.169.867
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	956.463.225	84.260.623	21.384.915	1.343.135	32.843.939	16.942.102	1.210.512.559

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

9 – موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:	2016		المجموع
	برامج حاسوب	الفروغ	
	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	-	2.688.163	2.688.163
إضافات	22.773.226	-	22.773.226
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	22.773.226	2.688.163	25.461.389
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	(11.945.868)	(1.363.160)	(13.309.028)
إطفاءات السنة	(2.177.019)	(300.000)	(2.477.019)
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	(14.122.887)	(1.663.160)	(15.786.047)
القيمة الدفترية			
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	8.650.339	1.025.003	9.675.342
	2015		
	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	18.349.366	1.188.163	19.537.529
إضافات	-	1.500.000	1.500.000
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	4.423.860	-	4.423.860
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	22.773.226	2.688.163	25.461.389
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	(9.222.190)	(1.188.160)	(10.410.350)
إطفاءات السنة	(2.723.678)	(175.000)	(2.898.678)
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	(11.945.868)	(1.363.160)	(13.309.028)
القيمة الدفترية			
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	10.827.358	1.325.003	12.152.361

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 5.797.967 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل مبلغ 3.029.643 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015).

10 – موجودات ضريبية مؤجلة

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
أرباح السنة قبل الضريبة	5.140.838.989	2.810.925.081
يضاف :		
مخصصات متنوعة	11.599.539	34.964.140
صافي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (ديون منتجة)	26.170.199	5.981.843
مؤونات عامة	1.022.010.631	-
أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(4.557.904.751)	(3.496.713.187)
مصروف إطفاء الفروغ	300.000	175.000
استهلاك المباني	18.529.197	18.525.217
الأرباح / (الخسائر) الضريبية	1.661.543.804	(626.141.906)
	% 25	% 25
ضريبة السنة	415.385.951	-
ضريبة سنوات سابقة*	46.423.469	-
مصروف ضريبي	461.809.420	-

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشكلة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:	2016	2015
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	904.268.704	934.468.732
إطفاءات	(415.385.951)	(30.200.028)
الرصيد في نهاية السنة	488.882.753	904.268.704

وتم إطفاء مبلغ الضريبة الناتج عن عام 2016 والبالغ 415.385.951 ليرة سورية بالموجودات الضريبية المؤجلة.

* تم تسديد مبلغ 46.423.469 ليرة سورية كتسوية ضريبية عن الأعوام 2008، 2009 و2010. أما الأعوام 2011 و2012 يتم دراستها حالياً ولم يصدر التقرير النهائي بعد.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة منذ تكوينها كانت كما يلي:

السنة	إيراد ضريبي مؤجل	الإطفاءات	الرصيد المتراكم
	ل.س	ل.س	ل.س
2009	34.620.597	-	34.620.597
2010	-	(4.420.569)	30.200.028
2011	47.539.254	-	77.739.282
2012	240.350.736	-	318.090.018
2013	616.378.714	-	934.468.732
2014	-	-	934.468.732
2015	-	(30.200.028)	904.268.704
2016	-	(415.385.951)	488.882.753

11 – موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض	61.663.948	48.068.794
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	20.871.971	36.131.592
مصاريف مدفوعة مقدماً	21.751.220	15.417.771
مخزون (طوابع وقرطاسية)	15.184.764	7.288.029
سلف مؤقتة للموظفين	1.244.500	978.667
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1.200.000	1.200.000
إيجارات مدفوعة مقدماً	26.425.932	22.808.032
تسوية حسابات اتفاقية مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي*	-	405.674.500
حسابات مدينة أخرى**	7.769.868	4.139.281
مصاريف رسوم قضايا***	69.427.038	71.122.390
	225.539.241	612.829.056

* يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني والناتج عن التزام المصرف بشراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهري شباط وأيار من العام 2017 وبسعر الصرف المتفق عليه بموجب اتفاقية تبادل العملات الموقعة مع مصرف سورية المركزي. يظهر أثر القيمة العادلة في بيان الدخل ضمن بند الفوائد المدينة الناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية كما في الإيضاحين (17، 23).

** يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23.220.000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300.000 دولار أمريكي بما يعادل 23.220.000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.

*** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (16).

12 – وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ للفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
ليرة سورية	153.000.000	153.000.000
دولار أمريكي	1.599.375.312	1.040.584.618
	1.752.375.312	1.193.584.618

13 – ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	1.662.237.838	2.821.109.392	7.448	158.232.931	1.662.245.286	2.979.342.323
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال ٣ شهور أو أقل)	2.050.000.000	1.200.000.000	3.261.276.000	2.450.209.040	5.311.276.000	3.650.209.040
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ شهور)	1.500.000.000	1.500.000.000	-	-	1.500.000.000	1.500.000.000
	5.212.237.838	5.521.109.392	3.261.283.448	2.608.441.971	8.473.521.286	8.129.551.363

14 – ودائع زبائن و المؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي :	31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
حسابات جارية	3.650.913.043	3.123.392.175
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	6.085.285.064	5.702.598.048
ودائع التوفير	854.770.558	755.439.526
	10.590.968.665	9.581.429.749

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 3.499.665.041 ليرة سورية أي ما نسبته 33.04% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 2.969.483.344 ليرة سورية أي ما نسبته 30.99% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015).

بلغت ودائع القطاع العام السوري 1.095.881.297 ليرة سورية أي ما نسبته 10.35% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 559.205.671 ليرة سورية أي ما نسبته 5.84% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015).

*تتضمن الودائع لأجل، ودائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

15 – تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	4.697	3.149.227
جاري مدين	142.600	153.832
سندات محسومة	1.000	18.926
	148.297	3.321.985
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات وقبولات	37.882.600	51.511.600
كفالات	150.548.324	82.217.015
بوالص برسم التحصيل	5.395.520	261.000
	193.826.444	133.989.615
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات التمان	43.475.503	35.917.451
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	83.344.393	138.716.866
تأمينات مختلفة	629.661	458.878
	321.424.298	312.404.795

16 – مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	31.534.072	11.095.107	-	-	42.629.179
مخصصات لقاء مخاطر محتملة (إيضاح 8)	-	4.719.330	(151.420)	-	4.567.910
مخصصات أخرى	6.820.628	830.850	-	-	7.651.478
مصاريف رسوم قضايا	71.122.390	-	-	(1.695.352)	69.427.038
مؤونة تقلب أسعار القطع	3.801.598	151.420	-	(3.350.396)	602.622
	113.278.688	16.796.707	(151.420)	(5.045.748)	124.878.227
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	11.571	-	-	(11.571)	-
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	-	450.000	-	-	450.000
	11.571	450.000	-	(11.571)	450.000
	113.290.259	17.095.287	-	(5.057.319)	125.328.227

*خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115.900 يورو ما يعادل 31.534.072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 30 أيلول 2017 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	-	31.534.072	-	-	31.534.072
مخصصات أخرى	8.674.595	3.368.228	(88.589)	(5.133.606)	6.820.628
مصاريف رسوم قضايا	68.797.143	2.325.247	-	-	71.122.390
مؤونة تقلب أسعار القطع	931.400	2.870.198	-	-	3.801.598
	78.403.138	40.097.745	(88.589)	(5.133.606)	113.278.688
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	26.570	-	+	(14.999)	11.571
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	-	-	-	-	-
	26.570	-		(14.999)	11.571
	78.429.708	40.097.745	(88.589)	(5.148.605)	113.290.259

خلال العام 2016، تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11.095.107 نتيجة لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42.629.179 ليرة سورية فقط لا غير.

تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة ضمن الفروع المغلقة بمبلغ 4.719.330 ليرة سورية خلال عام 2016 (إيضاح 8).

تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 69.427.038 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2016 (إيضاح 11).

تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المنتجة كما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	11.571	26.570
المكون خلال السنة	450.000	-
استردادات خلال السنة	(11.571)	(14.999)
الرصيد في نهاية السنة	450.000	11.571

17 – مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
فوائد محققة غير مستحقة	156.526.360	216.868.044
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	61.848.317	48.328.451
شيكات مصدقة	90.689.492	60.789.451
مقاصة صراف آلي	2.124.000	5.627.200
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	8.628.799	8.051.047
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	38.737.894	16.182.199
ذمم موقوفة (موردين)	17.508.700	11.678.690
اشتراكات تأمينات اجتماعية	2.282.457	2.058.860
أمانات مستحقة للموظفين	561.628	1.630.705
طوابع	1.410.857	6.529.777
غرفة التقاص	-	3.721.462
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *	25.952.700	30.933.359
تسوية حسابات اتفاقيات مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي**	12.705.254	-
	418.976.458	412.399.245

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهري أيار وتشرين الثاني من العام 2016، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهري شباط وأيار من العام 2017 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة. يمثل البند المبلغ الذي لم يتم إطفاءه ضمن اتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي.

** يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني في الاتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي كما في الإيضاحين (11، 23).

18 – رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمدفوع 3.000.000.000 ليرة سورية مقسم إلى 30.000.000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية. باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م.و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات أجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
الإصدار الأول	سهم	دولار أمريكي	ل.س
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	14.773.870	735.000.000
	15.000.000	14.773.870	1.500.000.000
الإصدار الثاني			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	10.438.569	474.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	15.000.000	16.136.114	1.500.000.000
الإجمالي			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15.300.000	-	1.530.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14.700.000	25.212.439	1.209.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	30.000.000	30.909.984	3.000.000.000

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.

قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4.427.000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26.482.984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106.442.530 ليرة سورية منها 61.862.640 ليرة سورية تخص عام 2012

و44.579.890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11.144.973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1.270.545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25.212.439 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42.832.074 ليرة سورية منها 2.492.270 ليرة سورية تخص عام 2013 و40.339.804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10.084.951 ليرة سورية.

وعليه فإن الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 5.327.762.913 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية وقد بلغت في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 5.332.300.884 ليرة سورية.

لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به خلال 2014 و2015 و2016.

19 – الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عام 2015 بسبب تحقيق خسائر.

	كما في31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
الربح قبل الضريبة	5.140.838.989	2.810.925.081
ينزل		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	(4.557.904.751)	(3.496.713.187)
	582.934.238	(685.788.106)
الاحتياطي القانوني/ الخاص (٪10)	58.293.424	-

20 – احتياطي عام مخاطر تمويل

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:

- 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
- 0.5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
- 0.5 % إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.

واستنادا إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية الممنوحة القائمة في 31/12/2009 والبالغة4.187.298.480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن/ ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 والتعميم رقم (1145/م/1) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/1) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتطبيق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام 2016 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2016، 2015 على التوالي مبلغ 32.337.109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م.ن/ب4 والقرارات المعدلة له.

يشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:	ل.س
رصيد احتياطي 2009	50.212.658
رصيد احتياطي 2010	55.800.980
رصيد احتياطي 2011	19.783.944
اجمالي احتياطي مخاطر التمويل	125.797.582
حصة عام 2011 من احتياطي 2009	12.553.165
احتياطي 2011	19.783.944
رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول 2016 ، 2015 على التوالي.	32.337.109

21 – الأرباح والخسائر المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة.

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2016 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2016	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	7.644.443.554	-	6.909.443.554
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	8.349.309.550	-	7.614.309.550
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(2.290.662.611)	202.092.550	(2.088.570.058)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(657.418.099)	58.000.379	(599.417.720)
	25.212.439	1.470.000.000	13.045.672.394	260.092.929	11.835.765.326

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2015 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2015	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	4.973.623.336	-	4.238.623.336
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	5.432.222.832	-	4.697.222.832
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(1.490.349.548)	202.092.550	(1.288.256.998)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(427.728.974)	58.000.379	(369.728.595)
	25.212.439	1.470.000.000	8.487.767.646	260.092.929	7.277.860.575

22 – الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
الفوائد الدائنة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
تسهيلات ائتمانية:		
حسابات جارية مدينة	103.456.889	81.331.986
قروض و سلف	1.877.201.306	651.013.114
سندات محسومة	8.324.443	10.875.433
أرصدة و ودائع لدى المصارف	25.978.050	33.451.892
	2.014.960.688	776.672.425

23 – الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
الفوائد المدينة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	1.117.175	1.386.956
ودائع لأجل	418.121.907	542.118.049
ودائع توفير	28.340.632	34.929.854
ودائع مجمدة	5.715.097	6.021.835
تأمينات نقدية	1.214.736	1.848.316
ودائع المصارف	259.355.363	61.220.821
خسائر ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي الإيضاحين (17.11)	82.730.417	85.463.029
	796.595.327	732.988.860

24 – الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
عمولات تسهيلات مباشرة	17.887.060	12.920.831
عمولات تسهيلات غير مباشرة	101.344.621	82.440.727
عمولات و رسوم على الخدمات المصرفية	25.874.101	16.374.672
	145.105.782	111.736.230

25 – الرسوم و العمولات المدينة

يتضمن هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
عمولات لمصرف سورية المركزي	2.511.965	590.497
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	215.666	240.738
عمولات مدفوعة أخرى	6.115	1.162.923
	2.733.746	1.994.158

26 – إيرادات تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
إيرادات طوابع بريدية و السويفت و رسوم الاتصالات	1.870.006	1.121.245
ايرادات خدمات الحسابات	18.765.882	25.206.038
إيرادات البطاقات الالكترونية و الصراف الآلي	1.383.007	1.221.354
إيرادات – مصاريف قانونية *	4.481.003	3.865.227
إيرادات أخرى **	3.948.520	4.065.375
	30.448.418	35.479.239

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.

** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

27 – نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
رواتب و أجور	323.483.445	218.025.313
حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية	19.212.560	18.076.334
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	8.588.213	8.797.554
تدريب	2.100.076	533.130
مصاريف طبية	271.630	317.876
بدل مهمات	5.906.591	1.184.509
حوافز موظفين	2.304.183	837.415
مصاريف سفر	5.495.484	4.349.103
أخرى	-	40.200
	367.362.182	252.161.434

28 – مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 7)	26.170.199	5.981.843
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 7)	(26.608.628)	265.614.502
مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 16)	438.429	(14.999)
	-	271.581.346

29 – مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
دعاية و إعلان	4.280.317	2.762.448
مصاريف إيجار	27.647.252	21.697.607
قرطاسية و مصاريف مكتبية	16.626.976	9.149.163
أتعاب مهنية و إدارية عامة	53.706.230	31.085.775
مصاريف سفر (أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين– إيضاح 32)	75.521	4.586.602
مصاريف هاتف و برق و بريد	16.554.736	15.390.026
مصاريف تأمين	57.429.619	40.801.724
مصاريف اشتراكات	36.256.706	21.572.412
مصاريف ماء وكهرباء	20.758.262	12.724.502
مصاريف محروقات	21.202.513	15.253.375
رسوم قانونية	16.036.626	14.605.850
مصاريف صيانة	56.914.689	26.160.900
مصاريف بوفيه وتنظيف	15.238.233	9.312.659
مصاريف أخرى	14.645.180	10.427.743
	357.372.860	235.530.786

30 – ربحية السهم الأساسية و المخففة

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
ربح السنة (ليرة سورية)	4.679.029.569	2.780.725.053
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30.000.000	30.000.000
حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح السنة (ليرة سورية)	155.97	92.69

31 – النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	4.750.056.805	2.888.008.681
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	10.009.748.541	8.859.762.324
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(6.973.521.286)	(6.629.551.363)
	7.786.284.060	5.118.219.642

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

32 – المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي	كما في 31 كانـــون الأول 2016			كما في 31 كانون الأول 2015
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
بنود داخل الميزانية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية و تحت الطلب	574.335.652	-	574.335.652	1.517.225.152
ودائع لأجل	3.335.353.780	-	3.335.353.780	2.479.090.600
فوائد برسم القبض	964.274	-	964.274	189.246
	3.910.653.706	-	3.910.653.706	3.996.504.998
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	3.261.283.448	-	3.261.283.448	2.608.441.971
فوائد برسم الدفع	1.734.564	-	1.734.564	647.338
ودائع الزبائن:				
حسابات جارية وتحت الطلب	-	109.834.892	109.834.892	3.174.306
	3.263.018.012	109.834.892	3.372.852.904	2.612.263.615

33 – االقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

	31 كانـــون الأول 2016			31 كانـــون الأول 2015		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها
الموجودات المالية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	5.278.935.903	5.278.935.903	-	3.415.250.591	3.415.250.591	-
أرصدة لدى المصارف	10.009.748.541	10.009.748.541	-	8.859.762.324	8.859.762.324	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10.603.938.923	10.286.759.260	(317.179.663)	7.331.948.812	7.031.640.556	(300.308.256)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	1.752.375.312	-	1.193.584.618	1.193.584.618	-
موجودات أخرى	61.663.948	61.663.948	-	405.674.500	405.674.500	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	8.473.521.286	8.473.521.286	-	8.129.551.363	8.129.551.363	-
ودائع الزبائن والمؤسسات المالية	10.590.968.665	10.580.524.611	10.444.054	9.581.429.749	9.570.281.758	11.147.991
تأمينات نقدية	321.424.298	321.424.298	-	312.404.795	312.404.795	-
مطلوبات أخرى	12.705.254	12.705.254	-	-	-	-

بالنسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ ٩,٢٠٪ للودائع بالليرة السورية و١٤,٧٩٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (مقابل ٧,١٨٪ للودائع بالليرة السورية و١٤,٠٨٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥). أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

ب- بنود بيان الأرباح أو الخسائر	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2016			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إيرادات فوائد وعمولات	9.514.481	-	9.514.481	18.756.993
أعباء فوائد وعمولات	(19.044.875)	-	(19.044.875)	(14.147.231)
بدل مصاريف سفر و تنقلات	-	(75.521)	(75.521)	(4.586.602)
	(9.530.394)	(75.521)	(9.605.915)	23.160

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
رواتب ومكافآت	71.554.980	55.604.911

بين الجدول أدناه، أعلى و أدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015		
	العملة	%		العملة	%	
ودائع الأطراف ذات العلاقة	ليرة سورية	-	-	ليرة سورية	-	-
ودائع المصرف الأم لدينا	درهم إماراتي	0.5	0.75	يورو	0.75	0.5
ودائعنا لدى المصرف الأم	دينار استرليني	0.12	0.75	دولار أمريكي	0.75	0.12

34 – إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن – سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة البنك وربحيته.
إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تتسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

١ – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

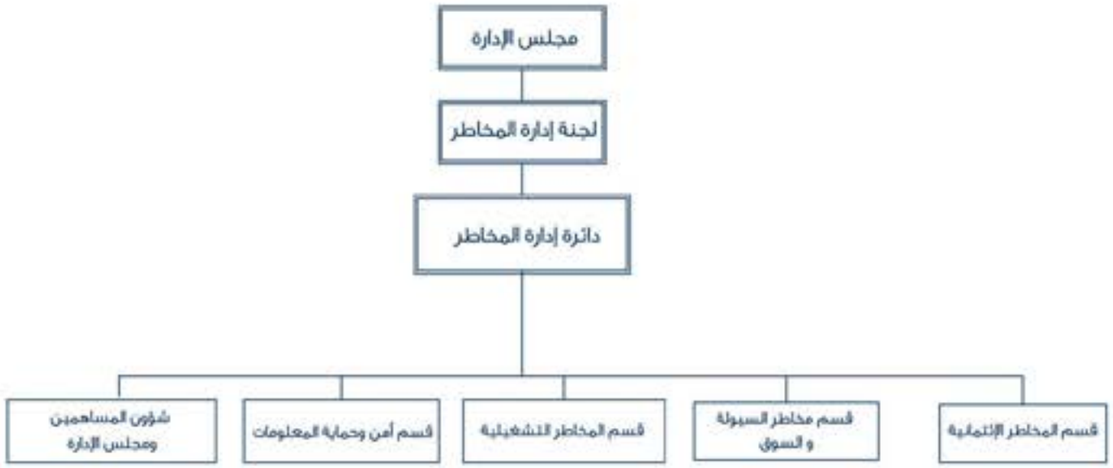

مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء (عضو تنفيذي وعضوين مستقلين) وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة مايلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل يتسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي يتجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أ وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أ والاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.
وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1 – الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
2 – منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
3 – تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية. ..الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.
4 – اعتماد تصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين السارية في الجمهورية العربية السورية.
5 – نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن– سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
6 – تحديد أساليب تخفيف المخاطر :
يتبع بنك الأردن– سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

7 – دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
8 – دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
9 – لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
10 – تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
11 – التقارير الرقابية :
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:
- المراقبة اليومية: التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة...، وغيرها.
- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات .....، وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم تعزيزها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إداريا إلى إدارة المخاطر.
ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر لـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولا بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :

- مخاطر تمويل السيولة(Funding Liquidity Risk)
- مخاطر سيولة السوق(Market Liquidity Risk)

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف :

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

مخاطر أسعار الفائدة : بحسب القرار (107ن/ب-4) تاريخ 13 شباط 2005.

يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.

مخاطر التوظيفات في الخارج :

مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.

مراقبة الكفالات الخارجية.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
  - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  - مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
  - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
  - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبة النقدية) لمواجهة الالتزامات.
  - الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتئ المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
9. توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ- مخاطر الائتمان
ب- مخاطر السوق
ج- مخاطر السيولة
د- المخاطر التشغيلية
هـ- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الإئتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الإئتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركزات الإئتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفا لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجة عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تتدرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ إي إجراء للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها ، لم يتم خلال العام 2016 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى فجوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء ولفترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعيلها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع ، يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2016 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملات جنبته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر ، بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطاليب المصرف.

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50% و100% على كفاية رأس المال حيث بقت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من اجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة ومبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار . إن الاطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الافصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

	31 كانــون الأول	
	2016	2015
بنود داخل الميزانية:	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.172.449.334	2.214.652.116
أرصدة لدى المصارف	10.009.748.541	8.859.762.324
التسهيلات الائتمانية		
للأفراد	56.522.178	51.264.947
القروض العقارية	312.035.627	486.766.316
الشركات		
الشركات الكبرى	8.791.496.596	5.386.974.294
الشركات المتوسطة	1.443.884.522	1.406.943.255
الموجودات الأخرى	61.663.948	453.743.294
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	1.193.584.618
	24.600.176.058	20.053.691.164
بنود خارج الميزانية:		
كفالات صادرة	1.273.222.503	125.949.246
كفالات مصرفية	829.906.766	610.454.909
اعتمادات استيراد	37.882.600	51.511.600
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	856.971.704	351.813.856
	2.997.983.573	1.139.729.611
	27.598.159.631	21.193.420.775

2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته بالقرارات (650/م ن/ب4)، (902/م ن/ب4)، (1079/م ن/ب4)، (1145/م1) و(2271/م1) يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.

كما في 31 كانــون الأول 2016	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	الإجمالي
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	**تسهيلات مباشرة**				
عادية (مقبولة المخاطر)	26.704.736	147.905.307	5.140.808.360	621.400.416	5.936.818.819
تتطلب اهتمام خاص*					
غير مستحقة	2.487.038	29.770.020	3.180.373.674	151.292.175	3.363.922.907
مستحقة:					
لغاية 60 يوم	143.378	-	31.245.882	68.482.012	99.871.272
من 61 يوم لغاية 90 يوم	1.064.645	9.520	699.533.802	74.674.670	775.282.637
من 91 يوم لغاية 180 يوم	5.786.233	6.447.425	154.867.986	34.103.036	201.204.680
غير عاملة:					
دون المستوى	872.967	-	-	43.760.419	44.633.386
مشكوك فيها	87.934	1.337.824	-	16.529.112	17.954.870
رديئة	190.413.993	266.176.265	4.329.876.153	694.562.348	5.481.028.759
	227.560.924	451.646.361	13.536.705.857	1.704.804.188	15.920.717.330
بنزل:					
فوائد معلقة	(34.412.314)	(112.939.359)	(480.276.433)	(166.013.495)	(793.641.601)
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(136.626.432)	(26.671.375)	(4.264.932.828)	(94.906.171)	(4.523.136.806)
الصافي	56.522.178	312.035.627	8.791.496.596	1.443.884.522	10.603.938.923

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2016				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	2.040.529.501	100.472.872	2.141.002.373
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	-	2.437.000	2.437.000
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	3.000.000	3.000.000
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.127.800	-	1.127.800
	-	-	2.041.657.301	105.909.872	2.147.567.173
ينزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(450.000)	-	(450.000)
	-	-	2.041.207.301	105.909.872	2.147.117.173

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كما في 31 كانـــون الأول 2015				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات المتوسطة	الإجمالي
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	78.220.266	484.426.939	1.682.812.385	493.117.531	2.738.577.121
تتطلب اهتمام خاص *					
غير مستحقة	1.597.655	8.244.351	1.812.819.024	187.935.649	2.010.596.679
مستحقة :					
لغاية 60 يوم	-	-	-	23.871.865	23.871.865
من 61 يوم لغاية 90 يوم	541	144	-	67.864.563	67.865.248
من 91 يوم لغاية 180 يوم	3.241.958	18.059.856	779.343.242	102.967.708	903.612.764
غير عاملة:					
دون المستوى	2.004.879	911.642	-	21.111.715	24.028.236
مشكوك فيها	6.376.087	5.626.113	-	101.262.329	113.264.529
رديئة	205.185.197	42.288.326	5.847.720.484	696.407.272	6.791.601.279
	296.626.583	559.557.371	10.122.695.135	1.694.538.632	12.673.417.721
ينزل:					
فوائد معلقة	(41.986.096)	(71.164.249)	(613.213.315)	(178.672.677)	(905.036.337)
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(203.375.540)	(1.626.806)	(4.122.507.526)	(108.922.700)	(4.436.432.572)
الصافي	51.264.947	486.766.316	5.386.974.294	1.406.943.255	7.331.948.812

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2015				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	6.020.053.343	79.151.970	6.099.205.313
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	4.763.100	-	4.763.100
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	6.511.500	6.511.500
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.127.800	-	1.127.800
	-	-	6.025.944.243	85.663.470	6.111.607.713
ينزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(11.571)	-	(11.571)
الصافي	-	-	6.025.932.672	85.663.470	6.111.596.142

٣) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	31 كانـــون الأول 2016				
			الشركـات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	7.878.013	120.631.189	352.802.540	619.761.350	1.101.073.092
تتطلب اهتمام خاص	5.250.192	79.991.786	629.156.767	283.701.221	998.099.966
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	1.361.634	-	16.522.890	17.884.524
رديئة	52.292.045	228.065.335	1.109.566.984	579.970.779	1.969.895.143
المجموع	65.420.250	430.049.944	2.091.526.291	1.499.956.240	4.086.952.725
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	-	1.000	1.000
عقارية	38.263.124	430.049.944	2.064.288.276	1.485.829.726	4.018.431.070
سيارات وآليات	27.157.126	-	27.238.015	14.125.514	68.520.655
المجموع	65.420.250	430.049.944	2.091.526.291	1.499.956.240	4.086.952.725

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

	31 كانـــون الأول 2015				
		الشـركـــات			
تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	155.346.463	29.422.381	1.005.122.384	366.560.278	1.556.451.506
تتطلب اهتمام خاص	320.000	45.938.918	291.339.000	450.293.000	787.890.918
غير عاملة:					
دون المستوى	2.559.500	3.442.000	-	55.218.863	61.220.363
مشكوك فيها	4.386.254	3.923.000	-	77.678.905	85.988.159
رديئة	313.095.420	94.489.866	1.054.758.848	625.577.969	2.087.922.103
المجموع	475.707.637	177.216.165	2.351.220.232	1.575.329.015	4.579.473.049
منها:					
تأمينات نقدية	4.697	-	1.500.000	30.158	1.534.855
عقارية	437.212.768	177.216.165	2.317.746.924	1.522.349.362	4.454.525.219
سيارات وآليات	38.490.172	-	31.973.308	52.949.495	123.412.975
المجموع	475.707.637	177.216.165	2.351.220.232	1.575.329.015	4.579.473.049

	31 كانـــون الأول 2016				
		الشـركـــات			
تسهيلات غير مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	46.017.276	67.231.300	113.248.576
تتطلب اهتمام خاص	-	-	-	750.000	750.000
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.099.300	0	1.099.300
المجموع	-	-	47.116.576	67.981.300	115.097.876
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	47.116.576	67.981.300	115.097.876
عقارية	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	47.116.576	67.981.300	115.097.876

	31 كانـــون الأول 2015				
		الشركـات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	63.888.824	34.066.922	97.955.746
تتطلب اهتمام خاص	-	-	-	3.247.950	3.247.950
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	3.255.750	3.255.750
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.099.300	-	1.099.300
المجموع	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746
عقارية	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص وبلغ رصيدها ٢،٠٣٠،٥١٣،٩٢٥ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٦ (مقابل ١٤٠،٧٩٨،٥٦٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها ١،٣٧٥،٠١٠،٩٨٦ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٦ (مقابل ٦،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥).

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان

يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

	31 كانـــون الأول 2016			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.172.449.334	-	-	2.172.449.334
أرصدة لدى المصارف	-	10.009.748.541	-	10.009.748.541
الودائع المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	-	-	1.752.375.312
	3.924.824.646	10.009.748.541	-	13.934.573.187

	31 كانـــون الأول 2015			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.214.652.116	-	-	2.214.652.116
أرصدة لدى المصارف	-	8.859.762.324	-	8.859.762.324
الودائع المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	-	-	1.193.584.618
	3.408.236.734	8.859.762.324	-	12.267.999.058

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية:	التصنيف حسب ما يعادل S & P	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
		2016	2015
التصنيف الداخلي للمخاطر		ل.س	ل.س
جيد			
الدرجة الأولى*	AAA	3.924.824.646	3.408.236.734
الدرجة الثانية	AA- To AA+	-	-
الدرجة الثالثة	A- To A+	-	-
		3.924.824.646	3.408.236.734
عادي			
الدرجة الرابعة**	BBB- To BBB+	6.086.584.463	4.858.828.521
الدرجة الخامسة	BB- To BB+	3.909.689.432	4.000.201.219
الدرجة السادسة	B- To B+	-	-
	بدون تصنيف	13.474.646	732.584
		10.009.748.541	8.859.762.324
		13.934.573.187	12.267.999.058

* تم اعتبار تصنيف مصرف سورية المركزي من الدرجة الأولى.
** تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:	كما في 31 كانـــون الأول 2016					
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.172.449.334	-	-	-	-	2.172.449.334
أرصدة لدى مصارف	10.009.748.541	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	3.383.233.346	4.255.479.365	577.185.979	2.388.040.233	10.603.938.923
موجودات أخرى	1.417.011	33.072.385	17.648.542	1.149.607	8.376.403	61.663.948
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	-	-	-	-	1.752.375.312
المجموع	13.935.990.198	3.416.305.731	4.273.127.907	578.335.586	2.396.416.636	24.600.176.058
	كما في 31 كانـــون الأول 2015					
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.214.652.116	-	-	-	-	2.214.652.116
أرصدة لدى مصارف	8.859.762.324	-	-	-	-	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	2.943.215.428	3.868.039.889	486.766.316	33.927.179	7.331.948.812
موجودات أخرى	405.896.556	19.487.496	24.549.936	3.684.999	124.307	453.743.294
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	-	-	-	-	1.193.584.618
المجموع	12.673.895.614	2.962.702.924	3.892.589.825	490.451.315	34.051.486	20.053.691.164

ب – مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

5) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	كما في 31 كانـــون الأول 2016			
	داخل سورية	آسيا (الشرق الأوسط)	أوروبا	الإجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصارف مركزية	2.172.449.334	-	-	2.172.449.334
أرصدة لدى مصارف	6.086.100.611	3.923.126.600	521.330	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية:				
للأفراد	56.522.178	-	-	56.522.178
القروض العقارية	312.035.627	-	-	312.035.627
الشركات الكبرى	8.791.496.596	-	-	8.791.496.596
الشركات المتوسطة	1.443.884.522	-	-	1.443.884.522
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	-	-	1.752.375.312
الموجودات الأخرى	60.699.672	964.276	-	61.663.948
الإجمالي للسنة الحالية	20.675.563.852	3.924.090.876	521.330	24.600.176.058
الإجمالي للسنة السابقة	16.055.789.771	3.997.569.489	331.908	20.053.691.168

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٢٪)

أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2016		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(1.568.125.529)	(31.362.511)	(23.521.883)
دولار أمريكي	8.400.727.361	168.014.547	126.010.910
يورو	(1.694.488.400)	(33.889.768)	(25.417.326)
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2016		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(1.568.125.529)	31.362.511	23.521.883
دولار أمريكي	8.400.727.361	(168.014.547)	(126.010.910)
يورو	(1.694.488.400)	33.889.768	25.417.326
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2015		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(533.921.262)	(10.678.425)	(8.008.819)
دولار أمريكي	4.708.175.847	94.163.517	70.622.638
يورو	(1.003.542.806)	(20.070.856)	(15.053.142)
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2015		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(533.921.262)	10.678.425	8.008.819
دولار أمريكي	4.708.175.847	(94.163.517)	(70.622.638)
يورو	(1.003.542.806)	20.070.856	15.053.142
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409/ م ن/ ب4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%).

	31 كانـــون الأول 2016		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	12.814.307.704	1.281.430.770	1.287.214.888
يورو	14.397.304	1.439.730	1.079.798
جنيه استرليني	795.327	79.533	59.650
عملات أخرى	240.204.630	24.020.463	18.015.347

	31 كانـــون الأول 2015		
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	847.806.836	848.049.318
يورو	10.210.379	1.021.038	765.778
جنيه استرليني	583.396	58.340	43.755
عملات أخرى	102.319.269	10.231.927	7.673.945

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

	31 كانـــون الأول 2016		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	12.814.307.704	(1.281.430.770)	(1.287.214.888)
يورو	14.397.304	(1.439.730)	(1.079.798)
جنيه استرليني	795.327	(79.533)	(59.650)
عملات أخرى	240.204.630	(24.020.463)	(18.015.347)

	31 كانـــون الأول 2015		
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	(847.806.836)	(848.049.318)
يورو	10.210.379	(1.021.038)	(765.778)
جنيه استرليني	583.396	(58.340)	(43.755)
عملات أخرى	102.319.269	(10.231.927)	(7.673.945)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2016 الموجودات	دون الشهر ل.س	من شهر الى 3 أشهر ل.س	من 3 أشهر الى 6 أشهر ل.س	من 6 أشهر الى سنة ل.س	من سنة الى سنتين ل.س	من سنتين الى 3 سنوات ل.س	من 3 الى 4 سنوات ل.س	من 4 الى 5 سنوات ل.س	أكثر من 5 سنوات ل.س	بنود غير حساسة ل.س	المجموع ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.643.570.236	-	-	-	-	-	-	-	-	3.635.365.667	5.278.935.903
أرصدة لدى مصارف	10.009.748.541	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	770.039.925	2.182.683.760	2.182.683.760	2.145.298.110	782.745.983	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	-	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9.675.342	9.675.342
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	225.539.241	225.539.241
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	488.882.753	488.882.753
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	12.423.358.702	2.182.683.760	2.182.683.760	2.145.298.110	782.745.983	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	7.517.395.034	29.600.482.118
المطلوبات:											
ودائع المصارف	6.973.521.286	1.500.000.000	-	-	-	-	-	-	-	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	6.972.585.760	1.619.763.104	749.807.973	-	223.020.900	-	-	-	-	321.424.298	10.590.968.665
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	321.424.298	321.424.298
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	126.328.227	126.328.227
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	126.328.227	126.328.227
مجموع المطلوبات	13.946.107.046	3.119.763.104	749.807.973	-	223.020.900	-	-	-	-	418.976.458	418.976.458
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(1.522.748.344)	(937.079.344)	1.395.490.137	2.145.298.110	559.724.983	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	19.950.218.934	19.950.218.934
										865.728.983	865.728.983
										418.976.458	418.976.458
										418.976.458	418.976.458
										9.670.263.184	9.670.263.184
										6.651.666.051	6.651.666.051

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2015	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من 6 حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنين	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجـــودات												
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.687.410.206	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.727.840.385	3.415.250.591
أرصدة لدى مصارف	2.479.090.600	1.687.541.702	-	-	-	-	-	-	-	-	4.693.130.022	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1.340.886.341	1.301.145.866	750.055.191	202.951.474	260.829.842	645.326.323	596.543.136	261.625.318	148.469.423	237.690.754	1.587.425.144	7.331.948.812
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.210.512.559	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12.152.361	12.152.361
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	612.829.056	612.829.056
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	904.268.704	904.268.704
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.193.584.618	1.193.584.618
مجموع الموجودات	5.507.387.147	2.988.687.568	750.055.191	202.951.474	260.829.842	645.326.323	596.543.136	261.625.318	148.469.423	237.690.754	11.941.742.849	23.540.309.025
المطلوبات												
ودائع المصارف	3.447.769.985	1.700.000.000	-	-	-	-	-	-	-	-	2.981.781.378	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	2.450.607.115	1.029.505.179	1.454.611.772	708.680.685	862.345.886	188.670.000	-	-	-	-	2.887.009.112	9.581.429.749
تأمينات نقدية	40.575.437	-	-	-	-	-	-	-	-	-	271.829.358	312.404.795
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	113.290.259	113.290.259
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	412.399.245	412.399.245
مجموع المطلوبات	5.938.952.537	2.729.505.179	1.454.611.772	708.680.685	862.345.886	188.670.000	-	-	-	-	6.666.309.352	18.549.075.411
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(431.565.390)	259.182.389	(704.556.581)	(505.729.211)	(601.516.044)	456.656.323	596.543.136	261.625.318	148.469.423	237.690.754	5.275.433.497	4.991.233.614

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانـــون الأول 2016				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.373.594.604	109.949.912	-	1.982.912	2.485.527.428
أرصدة لدى المصارف	9.031.155.240	425.187.976	893.839	2.093.488	9.459.330.543
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2.425.663.259	985.212.870	-	1.277.643.499	4.688.519.628
موجودات أخرى	33.870.259	412.877	-	3.869.595	38.152.731
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.599.375.312	-	-	-	1.599.375.312
مجموع الموجودات	15.463.658.674	1.520.763.635	893.839	1.285.589.494	18.270.905.642
المطلوبات					
ودائع المصارف	221.656.803	2.306.567.034	-	1.042.438.047	3.570.661.884
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	2.288.523.270	492.265.380	98.512	8.955	2.780.896.117
تأمينات نقدية	116.433.133	79.880.306	-	-	196.313.439
مطلوبات أخرى	22.737.763	3.551.943	-	2.937.863	29.227.569
مجموع المطلوبات	2.649.350.969	2.882.264.663	98.512	1.045.384.865	6.577.099.009
صافي التركز داخل الميزانية	12.814.307.705	(1.361.501.028)	795.327	240.204.629	11.693.806.633
عقود مقايضة العملات الآجلة	(13.045.672.395)	1.375.934.748	-	-	(11.669.737.647)
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	(231.364.690)	14.433.720	795.327	240.204.629	24.068.986

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانـــون الأول 2015				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.066.489.199	61.956.916	-	1.276.791	1.129.722.906
أرصدة لدى المصارف	7.023.403.323	312.087.139	704.535	318.191	7.336.513.188
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2.017.865.169	885.536.653	-	779.060.222	3.682.462.044
موجودات أخرى	57.548.772	482.314	-	997.475	59.028.561
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.040.584.618	-	-	-	1.040.584.618
مجموع الموجودات	11.205.891.081	1.260.063.022	704.535	781.652.679	13.248.311.317
المطلوبات					
ودائع المصارف	1.198.970.649	2.390.913.468	-	678.210.030	4.268.094.147
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.482.693.722	209.869.173	121.140	17.778	1.692.701.813
تأمينات نقدية	34.445.691	65.349.069	-	-	99.794.760
مطلوبات أخرى	11.712.663	289.933	-	1.105.674	13.108.270
مجموع المطلوبات	2.727.822.725	2.666.421.643	121.140	679.333.482	6.073.698.990
صافي التركز داخل الميزانية	8.478.068.356	(1.406.358.621)	583.395	102.319.197	7.174.612.327
عقود مقايضة العملات الآجلة	-	1.416.569.000	-	-	1.416.569.000
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	8.478.068.356	10.210.379	583.395	102.319.197	8.591.181.327

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل، وللحد من هذه المخاطر ، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

	2015	2016
	%	%
المتوسط خلال العام	60	73
أعلى نسبة خلال العام	72	82
أدنى نسبة خلال العام	64	64
كما في نهاية العام	65	74

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك، وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع، تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. ثم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة لذلك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

	31 كانـــون الأول 2016								
	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
الموجـــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4.750.056.805	-	-	-	-	-	-	528.879.098	5.278.935.903
أرصدة لدى المصارف	7.263.230.101	2.746.518.440	-	-	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	141.079.061	482.892.630	2.207.604.146	2.083.326.134	534.663.782	621.504.749	4.532.868.421	-	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	9.675.342	9.675.342
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	488.882.753	-	488.882.753
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	225.539.241	225.539.241
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	12.154.365.967	3.229.411.070	2.207.604.146	2.083.326.134	534.663.782	621.504.749	5.021.751.174	3.747.855.096	29.600.482.118
المطلوبات:									
ودائع المصارف	3.516.453.286	3.457.068.000	1.500.000.000	-	-	-	-	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.419.726.754	2.624.164.664	2.295.615.644	1.425.660.513	1.270.898.604	881.313.225	673.589.261	-	10.590.968.665
تأمينات نقدية	70.492.162	156.483.703	81.209.160	12.711.081	-	528.192	-	-	321.424.298
مخصصات متنوعة	125.328.227	-	-	-	-	-	-	-	125.328.227
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	418.976.458	418.976.458
مجموع المطلوبات	5.132.000.429	6.237.716.367	3.876.824.804	1.438.371.594	1.270.898.604	881.841.417	673.589.261	418.976.458	19.930.218.934
فجوة الاستحقاقات	7.022.365.538	(3.008.305.297)	(1.669.220.658)	644.954.540	(736.234.822)	(260.336.668)	4.348.161.913	3.328.878.638	9.670.263.184

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

	31 كانـــون الأول 2015								
	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	اكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
الموجـــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.888.008.681	-	-	-	-	-	-	527.241.910	3.415.250.591
أرصدة لدى المصارف	4.694.141.157	-	4.165.621.167	-	-	-	-	-	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	233.810.426	305.142.121	1.295.878.523	723.738.023	276.919.612	295.305.959	2.613.729.004	1.587.425.144	7.331.948.812
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1.210.512.559	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	12.152.361	12.152.361
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	904.268.704	-	904.268.704
موجودات أخرى	205.527.658	1.628.799	405.672.599	-	-	-	-	-	612.829.056
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1.193.584.618	1.193.584.618
مجموع الموجودات	8.021.487.922	306.770.920	5.867.172.289	723.738.023	276.919.612	295.305.959	3.517.997.708	4.530.916.592	23.540.309.025
المطلوبات:									
ودائع المصارف	3.179.342.323	3.250.209.040	1.700.000.000	-	-	-	-	-	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.000.955.875	1.806.839.877	1.612.295.780	2.042.702.278	1.290533.714	1.250.405.740	577.696.485	-	9.581.429.749
تأمينات نقدية	64.277.931	232.902.232	1.253.700	11.661.823	-	2.309.109	-	-	312.404.796
مخصصات متنوعة	113.290.259	-	-	-	-	-	-	-	113.290.259
مطلوبات أخرى	202.283.833	92.073.710	39.047.697	43.035.202	26.630.427	8.221.675	1.106.701	-	412.399.245
مجموع المطلوبات	4.560.150.221	5.382.024.859	3.352.597.177	2.097.399.303	1.317.164.141	1.260.936.524	578.803.186	-	18.549.075.411
فجوة الاستحقاقات	3.461.337.701	(5.075.253.939)	2.514.575.112	(1.373.661.280)	(1.040241529)	(965.630.565)	2.939.194.522	4.530.916.592	4.991.233.614

بنود خارج الميزانية:

	31 كانـــون الأول 2016			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	37.882.600	-	-	37.882.600
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	856.971.704	-	-	856.971.704
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	5.581.790	-	-	5.581.790
الكفالات الصادرة	1.246.072.503	27.150.000	-	1.273.222.503
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	15.715.000	60.200.000	-	75.915.000
المجمـوع	2.162.223.597	87.350.000	-	2.249.573.597

	31 كانـــون الأول 2015			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	51.511.600	-	-	51.511.600
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	349.145.191	2.668.665	-	351.813.856
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	3.251.147	-	-	3.251.147
الكفالات الصادرة	80.699.945	44.967.301	282.000	125.949.246
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	21.455.156	58.122.156	6.930.000	86.507.312
التزامات رأسمالية*	-	-	21.715.000	21.715.000
المجمـوع	506.063.039	105.758.122	28.927.000	640.748.161

* تمثل الالتزامات الرأسمالية المبالغ المتبقية للموردين مقابل خدمات ديكور أو شراء موجودات ثابتة.

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.

إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجيير هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر عدم الامتثال" والاختبارات التي تم إجرائها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

35 - التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

البيان	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016					
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	(86.910.826)	1.796.938.172	4.264.828.799	-	5.974.856.145	3.714.926.701
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة	41.704.539	(41.704.539)	-	-	-	(271.581.346)
نتائج أعمال القطاع	(45.206.287)	1.755.233.633	4.264.828.799	-	5.974.856.145	3.443.345.355
مصاريف غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	(834.017.156)	(834.017.156)	(632.420.274)
الخسارة قبل ضريبة الدخل	(45.206.287)	1.755.233.633	4.264.828.799	(834.017.156)	5.140.838.989	2.810.925.081
إطفاء إيرادات ضريبة مؤجلة	-	-	-	(461.809.420)	(461.809.420)	(30.200.028)
صافي ربح السنة	(45.206.287)	1.755.233.633	4.264.828.799	(1.295.826.576)	4.679.029.569	2.780.725.053
	كما في 31 كانون الأول 2016					31 كانون الأول 2015
موجودات القطاع	380.457.605	10.354.572.307	17.028.354.502	-	27.763.384.414	21.325.412.031
موجودات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	1.837.097.704	1.837.097.704	2.214.896.994
مجموع الموجودات	380.457.605	10.354.572.307	17.028.354.502	1.837.097.704	29.600.482.118	23.540.309.025
مطلوب القطاع	4.692.887.699	6.219.505.263	8.598.849.514	-	19.511.242.476	18.136.676.166
مطلوبات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	418.976.458	418.976.458	412.399.245
مجموع المطلوبات	4.692.887.699	6.219.505.263	8.598.849.514	418.976.458	19.930.218.934	18.549.075.411
مصاريف رأسمالية	-	-	-	113.401.844	113.401.844	29.654.012
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	97.682.575	97.682.575	109.763.914

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل أصوله المحلية من خلال فروعه في المحافظات.
فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016:

	31 كانـــون الأول 2016		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	5.984.602.130	(9.745.985)	5.974.856.145
مجموع الموجودات	25.675.869.911	3.924.612.207	29.600.482.118
المصروفات الرأسمالية	113.401.844	-	113.401.844
في حين كانت لعام 2015	31 كانـــون الأول 2015		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	3.700.924.918	14.001.783	3.714.926.701
مجموع الموجودات	19.538.682.362	4.001.626.663	23.540.309.025
المصروفات الرأسمالية	29.654.012	-	29.654.012

36 - كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على مقابة رأس المال.
يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.
هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.
تعتبرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.
يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب وروفقاً لأوزان التقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمدونات المقبولة. أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مركز القطع الأجنبي التشغيلي المحتسبة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التقيل المشار إليها في القرار 253/م ن/ب4. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.
يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب4) لعام 2007 (8% حسب لجنة بازل الدولية)،كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستكمل رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.
يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
	ل.س	ل.س
بنود رأس المال الاساسي :	**9.628.250.733**	**4.946.744.144**
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3.000.000.000	3.000.000.000
الإحتياطي القانوني	64.961.831	6.668.407
الإحتياطي الخاص	64.961.831	6.668.407
خسائر متراكمة محققة	(5.327.762.913)	(5.332.300.884)
أرباح مدورة غير محققة*	11.835.765.326	7.277.860.575
ينزل:		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(9.675.342)	(12.152.361)
بنود رأس المال المساند:		
الاحتياطي العام على مخاطر التمويل	32.337.109	32.337.109
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	9.660.587.842	4.979.081.253
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	19.513.448.000	15.413.737.000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	1.424.163.000	701.482.000
مخاطر السوق	255.397.260	113.113.044
المخاطر التشغيلية	489.365.719	293.423.961
المجموع	21.682.373.979	16.521.756.005
نسبة كفاية رأس المال (%)	%44.56	%30.14
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%44.41	%29.94

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لاتقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م ن/ب4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م ن / ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ب4 لعام 2007.

37 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:	31 كانـــون الأول 2016		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	ل.س	ل.س	ل.س
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4.750.056.805	528.879.098	5.278.935.903
أرصدة لدى مصارف	10.009.748.541	-	10.009.748.541
تسهيلات ائتمانية مباشرة	6.071.070.502	4.532.868.421	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	9.675.342	9.675.342
موجودات ضريبية مؤجلة	-	488.882.753	488.882.753
موجودات أخرى	225.539.241	-	225.539.241
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	21.056.415.089	8.544.067.029	29.600.482.118
المطلوبات:			
ودائع مصارف	8.473.521.286	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	9.917.379.405	673.589.260	10.590.968.665
تأمينات نقدية	321.424.298	-	321.424.298
مخصصات متنوعة	125.328.227	-	125.328.227
مطلوبات أخرى	418.976.458	-	418.976.458
مجموع المطلوبات	19.256.629.674	673.589.260	19.930.218.934
الصافي	1.799.785.415	7.870.477.769	9.670.263.184
	31 كانـــون الأول 2015		
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.888.008.681	527.241.910	3.415.250.591
أرصدة لدى مصارف	8.859.762.324	-	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	3.130.794.664	4.201.154.148	7.331.948.812
موجودات ثابتة ملموسة	-	1.210.512.559	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	-	12.152.361	12.152.361
موجودات ضريبية مؤجلة	-	904.268.704	904.268.704
موجودات أخرى	612.829.056	-	612.829.056
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1.193.584.618	1.193.584.618
مجموع الموجودات	15.491.394.725	8.048.914.300	23.540.309.025
المطلوبات:			
ودائع مصارف	8.129.551.363	-	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	9.003.733.264	577.696.485	9.581.429.749
تأمينات نقدية	312.404.795	-	312.404.795
مخصصات متنوعة	113.290.259	-	113.290.259
مطلوبات أخرى	411.292.544	1.106.701	412.399.245
مجموع المطلوبات	17.970.272.225	578.803.186	18.549.075.411
الصافي	(2.478.877.500)	7.470.111.114	4.991.233.614

38 – ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية)	ل.س	ل.س
إعتمادات استيراد	37.882.600	51.511.600
كفالات صادرة		
دفع	23.281.564	17.889.531
دخول في العطاء	25.910.000	6.585.000
حسن تنفيذ	1.224.030.939	101.474.715
عقود مقايضة العملات الآجلة	1.444.178.210	1.049.991.635
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	856.971.704	351.813.856
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	5.581.790	3.251.147
	3.617.836.807	1.582.517.484

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2016	2015
ب. التزامات تعاقدية:	ل.س	ل.س
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	15.715.000	21.455.156
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	60.200.000	65.052.156
	75.915.000	86.507.312

تمثل عقود الايجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

39 - الأرباح القابلة للتوزيع

لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨ والمادة ٢٠١ الخاصة بتغطية الخسائر " ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة".

40 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض بنود عام ٢٠١٥ لتتناسب مع التصنيف المستخدم في الفترة الحالية. إعادة تصنيف هذه البنود لم تؤثر على كل من ربح السنة والخسائر المتراكمة التي تم عرضها سابقاً.

41 - القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

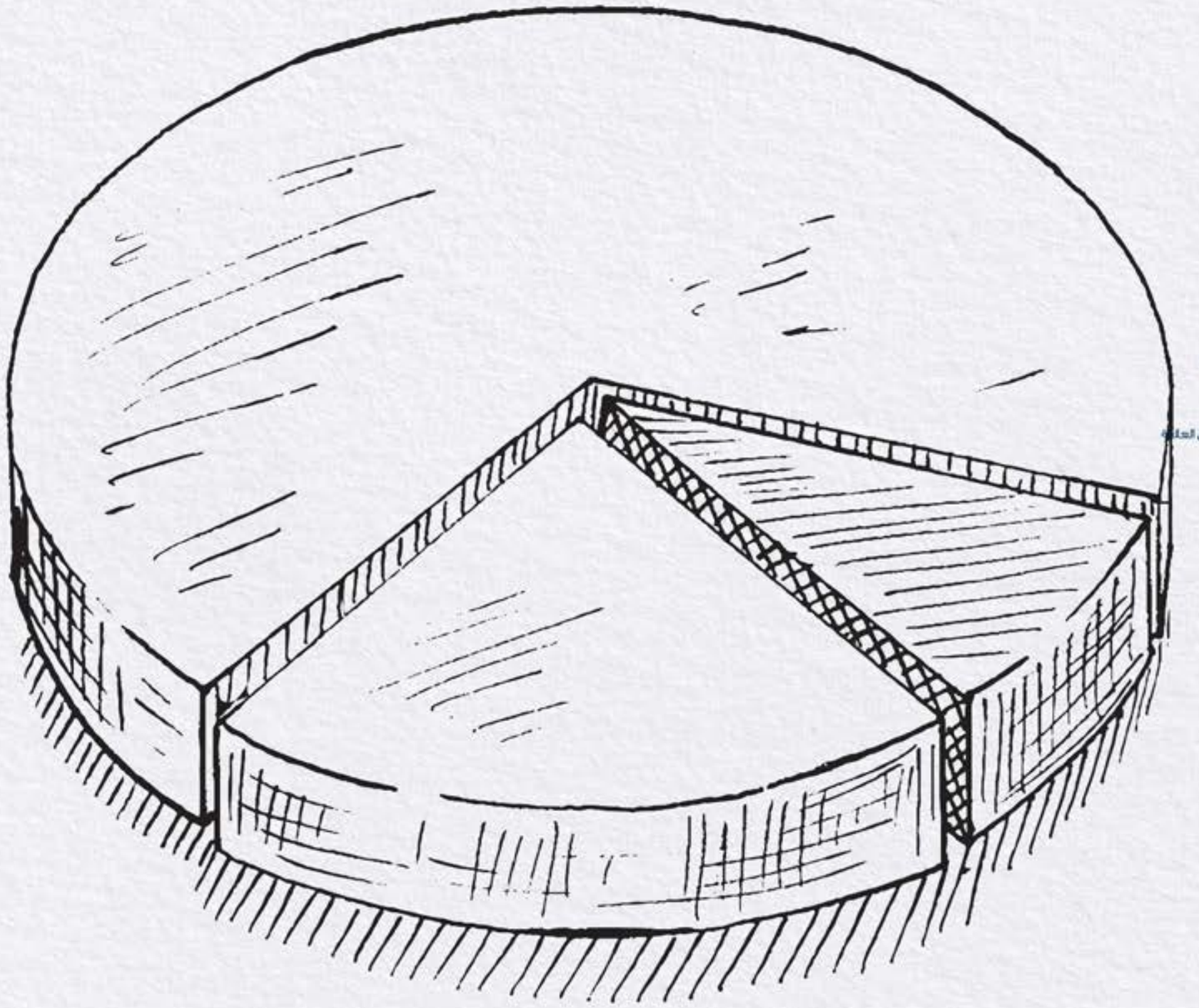

1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية لها أثر مادي على عمل البنك
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر
12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2016
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2016
16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية
17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2016
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة

تقرير مدققي الحسابات

الإقرارات

الهيكل التنظيمي العام

شبكة الفروع

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (6-7).

ب. تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (8-9).

1. أ - أنشطة البنك الرئيسية

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد 85- 86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، **ومن الأعمال:**

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب - التوزع الجغرافي لفروع البنك

تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء، ليبلغ عدد فروع بنك الأردن – سورية 14 فرع حتى نهاية عام 2016، و 5 مراكز تنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (135).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	13	حرستا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	10	صحنايا	مغلق مؤقتاً
العباسيين	8	جرمانا	5
شارع الفيصل	7	البارون	4
العزيزية	4	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	12	حمص	6
طرطوس	8	الإدارة العامة وإدارة العمليات	132
السويداء	9		
المجموع	218		

1. ج - حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2016 مبلغ 113,401,847 ليرة سورية ، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2015 مبلغ 28,070,011 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن– سورية.

3. أ - أسماء أعضاء مجلس الإدارة

السيد شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

(ممثل بنك الاردن)

تاريخ الميلاد : 1969/11/14 — تاريخ العضوية : 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل — تاريخ التعيين : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، باقالو ، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن شباط 1991 – كانون الثاني 1993
- دورة متخصصة في الائتمان في المركز الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية أيلول 1990 – شباط 1991

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن لغاية 2016/12/29
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

السيد عبد العزيز رشيد السخني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1948/1/1 — تاريخ العضوية : 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل — تاريخ التعيين : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

- الشهادة الثانوية العامة 1967

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن – تيمكو
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية – سيمكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن – تيمكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

السيد نقولا يوسف البهو

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1965/7/17
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
تاريخ العضوية : 2008/10/1
تقدم باستقالته بتاريخ 2016/12/21

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة Durham University / UK
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام التنفيذي/ رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2015/10/1 - 2015/12/15
- مساعد المدير العام التنفيذي/ رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2014/12/7 - 2015/7/26
- مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2013/3/1 ولغاية 2014/12/6
- مساعداً للمدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2005/5/3 - 2013/2/28
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 - 2005
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن لغاية 2016/12/15
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوق للاستثمارات المالية

السيد أسامة سميح السكري

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1955/4/27
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
تاريخ العضوية : 2008/5/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977

الخبرات العملية:
- مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من 2015/4/28 ولغاية تاريخه
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 ولغاية تاريخه
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية

السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1965/1/1
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
تاريخ العضوية : 2008/5/28

الشهادات العلمية:
- إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية:
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وظلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد محمد ماهر عربي كاتبي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1955/11/10
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
تاريخ العضوية : 2008/5/28

الشهادات العلمية:
- الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974

الخبرات العملية:
- مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن

السيد محمد مرهف طريف الأخرس

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1980/1/4 تاريخ العضوية : 2015/2/17
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- إجازة في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت 2004

الخبرات العملية:
- تجارة وصناعة ونقل المواد الغذائية والعلفية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة تاج للاستثمارات الصناعية
- رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للسكر
- نائب رئيس مجلس الإدارة حمص للفنادق
- نائب رئيس مجلس الإدارة الأسواق التجارية

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1941/10/12 تاريخ العضوية : 2015/7/2
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية:
- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

3. ب - أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد عمار محمد سعيد البردان

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1962/9/18 تاريخ العضوية : 2015/7/2
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:
- مدير في شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- نائب رئيس غرفة تجارة دمشق
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال

السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام

تاريخ الميلاد : 1965/8/15 تاريخ التعيين : 2011/2/3

الشهادات العلمية:
- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم – شيفلد في انجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية:
- مساعد مدير عام – مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن – سورية 2010/6 – 2011/1
- مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد – الأردن 1994/2/16 – 2010/6/16
- مدير فرع تجاري في بنك الخليج – الكويت 1977/1/30 – 1990/8/1

السيد عبود جورج سعاده

مدير مركز تنمية أعمال الشركات- دمشق

تاريخ الميلاد : 10/5/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة اعمال
- خبرة مصرفية 12 سنة

السيد حسام فوزي فارس العلي

مدير العمليات المصرفية المركزية

تاريخ الميلاد : 26/2/1962 الجنسية : أردني

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس تجارة واقتصاد
- خبرة 29 سنة في العمليات التجارية والمصرفية

السيد حمزة حسن مصطفى عبد القادر

مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد

مكلف - منتدب من بنك الاردن - عمان

تاريخ الميلاد : 1/3/1984 الجنسية : أردني

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص علوم مالية ومصرفية
- خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد محمد أنيس عبيدة السهلي

مدير العمليات المحلية المركزية

تاريخ الميلاد : 6/10/1982 الجنسية : فلسطيني سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد محمد إياد عمر الطناني

مدير الدائرة المالية

تاريخ الميلاد : 10/6/1978 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير إدارة مصارف
- بكالوريوس اقتصاد - اختصاص محاسبة
- خبرة مصرفية 7 سنوات

السيد محمد وسيم رمضان

مدير دائرة أنظمة المعلومات

تاريخ الميلاد : 7/8/1970 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس هندسة اتصالات و إلكترونيات
- اختصاص إدارة مالية
- خبرة 16 سنة

السيد شادي الكسندر كحالة

مدير قسم المتابعة والتحصيل

تاريخ الميلاد : 1/11/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص نظم معلومات
- خبرة مصرفية 7 سنوات

السيد خالد غالب التقي

مدير دائرة الاتصال المؤسسي والدراسات

تاريخ الميلاد : 10/7/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة اعمال
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد حسام الدين عبد الغني جاويش

مدير قسم الاجراءات القانونية و القضايا

تاريخ الميلاد : 28/9/1979 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس حقوق
- خبرة 9 سنوات

السيدة علا ابراهيم باير العلي

مدير مراجعة الائتمان

تاريخ الميلاد : 31/3/1984 — الجنسية : عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص مصارف وتأمين
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد محمد سامي ابراهيم

مدير التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد : 9/8/1978 — الجنسية : فلسطيني سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص محاسبة
- خبرة مصرفية 12 سنة

السيد يوسف لويس الخوري

مدير إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد : 25/2/1986 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير في العلوم المالية والمصرفية
- محلل مخاطر معتمد
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد مكسيم كريم علي

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال

تاريخ الميلاد : 18/11/1981 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير مصارف وتمويل
- بكالوريوس اقتصاد – اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 9 سنوات

4. مساهمات كبار المساهمين

4. أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2016/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
انا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	%1.5	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

4. ب – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2015/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
انا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	600,000	%2	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (17)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين:

اسم المورد	نسبة التعامل إلى إجمالي المشتريات
شركة المجد للتجارة والمقاولات	%32

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن – سورية صفحة رقم (134)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (24).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

وردت ضمن البيانات المالية للسنة المنتهية في 2016/12/31، ضمن فقرة إدارة المخاطر صفحة رقم (33).

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2016

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (20).

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2016 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك.

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016 صفحة رقم (29)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2016

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016 صفحة رقم (26)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2017 صفحة رقم (32)

17. أتعاب مدققي الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بالاف الليرات السورية)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
أتعاب مدققي الحسابات المستقل	15,000	9,000	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2016/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق قاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا يوسف البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السختي	نائب رئيس مجلس إدارة	/	%1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	%0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	%5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2015/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق قاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا يوسف البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السختي	نائب رئيس مجلس إدارة	/	%1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	%0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	%5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2016 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها •

لم يتم تسديد أي منافع للإدارة التنفيذية العليا للمصرف لغاية تاريخه.

تم تسديد مبلغ 71.554.980 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2016.

• باجتماع مجلس الادارة رقم 2015/3 تاريخ 2015/7/2، تمت المصادقة على إيقاف دفع أي بدلات لأعضاء مجلس الإدارة من تاريخه.

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
شاكر توفيق فاخوري	بنك الأردن	%49	أردنية	نعم	لا	5
محمد أسعد هارون						6
أسامة السكري						6
نقولا البهو						4
عبد العزيز السختي	–	%1	سورية	نعم	لا	6
محمد أبو الهدى اللحام	–	%0.25	سورية	نعم	نعم	6
محمد ماهر عربي كاتبي	–	%1.5	سورية	نعم	لا	5
محمد مرهف الأخرس	–	%5	سورية	نعم	لا	4
عمار محمد سعيد البردان	–	%0.25	سورية	نعم	نعم	6

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

لم يتم منح أي تبرعات في العام 2016

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

3) تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /السيد مصطفى عوني زكية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2016 صفحة رقم (42-43).

4) الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن – سورية، يقر ويحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2017.
كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2016، ويتوفر نظام رقابة فعال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق فاخوري – ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السختي	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد أسامة سميح السكري – ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد نقولا يوسف البهو – ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	تقدم باستقالته بتاريخ 2016/12/21
السيد محمد أسعد نزار هارون – ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
شاكر توفيق فاخوري	جواد فتحي الحلبوني	إياد الطنانير

الهيكل التنظيمي لبنك الأردن – سورية

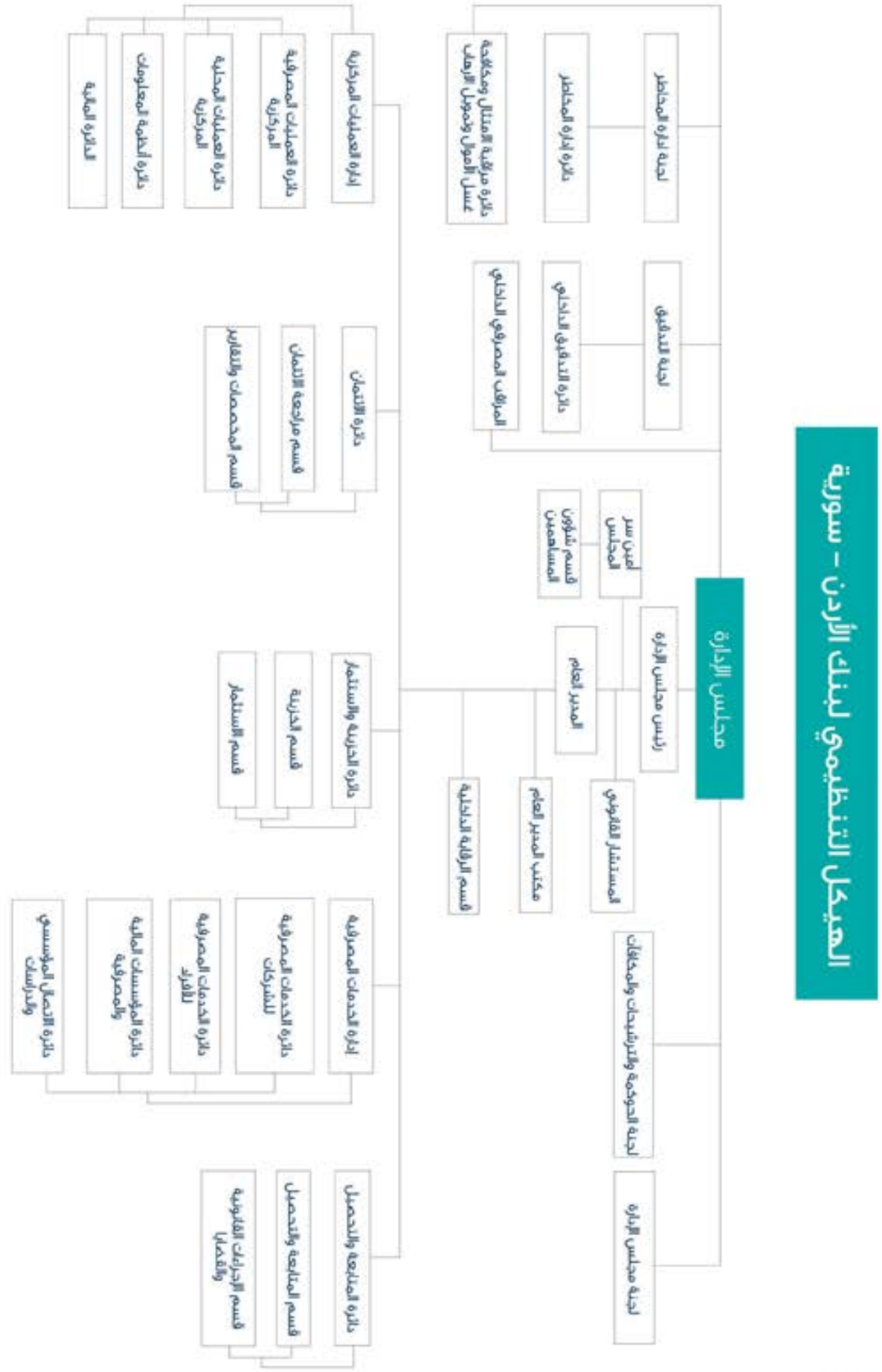

7) شبكة فروع بنك الأردن– سورية

الإدارة العامة دمشق
هاتف: 01122900000 فاكس 0112317267
ص.ب 8058 دمشق– سورية

إدارة العمليات المركزية المؤقتة أبو رمانة
هاتف: 01122911161 فاكس: 0113318622

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية المؤقتة أبو رمانة
هاتف: 01122911000 فاكس: 0113328331

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع شارع بغداد
هاتف: 01122900100
فرع أبو رمانة
هاتف: 0113354500
فرع العباسيين
هاتف: 0114438261
فرع صحنايا (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 01163900333
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 0115376711
فرع جرمانا
هاتف: 0115662273

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317730
ساحة الجامعة العربية
فاكس: 0113354506
ساحة العباسيين
فاكس: 0114438267
أوتستراد درعا
فاكس: 0118140614
مقابل مديرية الخدمات
فاكس: 0115376717
دوار السيد الرئيس
فاكس: 0115659377

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل
هاتف: 0212228071
فرع البارون
هاتف: 0212126996
فرع العزيزية
هاتف: 0212122697
فرع الحمدانية (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 0215120153

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228071
مقابل سينما أوغاريت
فاكس: 0212125985
شارع بن سلفانيا
فاكس: 0212125672
فندق المارتيني
فاكس: 0215120156

فروع محافظة حمص

فرع حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام– دوار الحزب
فاكس: 0312222305

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش الغربي
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس
هاتف: 043313733

شارع الثورة
فاكس: 043313793

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء
هاتف: 016324188

طريق قنوات
فاكس: 016324288

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب

دمشق
هاتف: 01122900231
ريف دمشق (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 01122900000

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317267
أوتستراد درعا
فاكس: 0112317267

مركز الشمال

حلب
هاتف: 0212228071

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228071

مركز الوسط

حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام – دوار الحزب
فاكس: 0312232305

مركز الساحل

اللاذقية
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768

bankofjordansyria.com